الجمهورية التونسية

مهمة التجهيز والإسكان

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المشروع السنوي لأداء مهمة التجهيز والإسكان

لسنة 2022

ديسمبر 2021

الفـــهـــــــــرس

المحور الأول: التقديم العام للمهمة

تقديم إستراتيجية المهمة 4

تقديم برامج المهمة 9

الميزانية وإطارنفقات المهمة على المدى المتوسط 9

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج 1 : البنية الأساسية للطرقات

1 تقديم البرنامج وإستراتجيته 18

2 أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج 20

3 إطارنفقات البرنامج على المدى المتوسط 24

البرنامج 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

1 تقديم البرنامج وإستراتجيته 27

2 أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج 29

3 إطارنفقات البرنامج على المدى المتوسط 35

البرنامج 3 : التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

1 تقديم البرنامج وإستراتجيته 38

2 أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج 42

3 إطارنفقات البرنامج على المدى المتوسط 50

البرنامج 9 : القيادة والمساندة

1 تقديم البرنامج وإستراتجيته 54

2 أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج 55

3 إطارنفقات البرنامج على المدى المتوسط 62

الملاحق : .....

1 بطاقات المؤشرات 63

2 بطاقات الفاعلون العموميون 124

المحور الأول

التقديم العام للمهمة

1 - تقديم استراتيجية المهمة

تلخص الوثيقة أداء مهمة التجهيز والإسكان وأهم الأنشطة المبرمجة لسنة 2022 والتي تم إعدادها على ضوء التوجهات المستقبلية واستراتيجية الدولة في قطاع التجهيز والإسكان بما يساهم في تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني من خلال وضع التصورات الملائمة ورسم التوجهات الاستراتيجية للقطاع.

وبالرجوع إلى الأمر عدد 93 لسنة 1974 المؤرخ في 1974 المتعلق بضبط مشمولات مهمة التجهيز والنصوص والأوامر المنقحة والمتممة له فيمكن تلخيص مهمة التجهيز والإسكان في النقاط التالية:

- توفير المنشآت والتجهيزات الجماعية الضرورية لتنمية البلاد،
- استكمال مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير،
- إعداد سياسة الحكومة في قطاع الإسكان،
- حماية المناطق العمرانية من الفيضانات وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري.
- مباشرة وإقامة البنايات المدنية التابعة للدولة،
- منح المصادقة لمقاولات البناء والأشغال العمومية المصنفة بالدرجات 3 و4 و5.

إستراتيجية المهمة في إطار الالتزامات الدولية

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

تعمل مهمة التجهيز على تطوير التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عبر فتح مكتب قطري لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهابيتات- Habitat) في تونس إثر إمضاء الاتفاق بين الحكومة التونسية ممثلة في شخص السيد وزير التجهيز والإسكان ومنظمة الأمم المتحدة ممثلة في شخص السيد الأمين العام المساعد لمدير المكتب التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "هابيتات" بتاريخ 16 ماي2017 وذلك بمناسبة مشاركة الجمهورية التونسية في فعاليات المؤتمر الدولي الثاني حول "السياسات الحضرية الوطنية" المنعقد بباريس من 15 إلى 18 ماي 2017.

- كما يتمثل هذا التعاون من خلال الانطلاق في إعداد دراسة حول " السياسة الحضرية الوطنية " التي تم إقرارها على إثر مشاركة الجمهورية التونسية في مؤتمر "الموئل الثالث" بمدينة كيتو بالإكوادور في سبتمبر 2016.

- كما اقترحت مهمة التجهيز إنشاء اتحاد لوزراء الإسكان والتعمير العرب يوكل له مهمة حوكمة المدن العربية من تخطيط مدن ذكية بهدف تعزيز التعاون والعمل العربي المشترك في مجال السّكن.
- مشروع الطريق العابر للصحراء

تنخرط مهمة التجهيز في مشروع الطريق العابر للصحراء عبر عضويتها الدائمة في لجنة الربط للطريق العابرة للصحراء. وهي شبكة من الطرقات يبلغ طولها 9022 كلم، تتكون من المحور الرئيسي الجزائر العاصمة – لاقوس (جنوب غرب نيجيريا) وثلاثة فروع ربط نحو تونس، مالي والتشاد.

ويبلغ إجمالي طول الفرع التونسي 866 كلم معبدا كليّا.

- مشروع الاقتصاد الأزرق

انخرط مهمة التجهيز في مشروع الاقتصاد الأزرق عبر عضويتها الدائمة في لجنة قيادة مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في الحوض الغربي للمتوسط. ويهدف هذا المشروع إلى تعميق الحوار حول فرص الشراكة بين دول المتوسط في مجال الاقتصاد الأزرق المستدام وآفاق تطويره حيث أنّ معاملات الاقتصاد الأزرق في العالم تناهز حاليا 2500 مليار دولار سنويا. ويقوم الاقتصاد الأزرق أو البحري على مفهوم إيجاد مصادر تنموية جديدة ومتجددة ويغطي عدة قطاعات من بينها صناعات مختلف أنماط الهياكل العائمة والجزر الاصطناعية والتنقيب عن النفط والغاز والمعادن والسلامة والمراقبة البحرية والسياحة والنقل والتجارة البحرية وغيرها.

إستراتيجية المهمة في إطار الالتزامات الوطنية

يندرج دور المهمة في إطار تفعيل المخططات التنموية للبلاد والمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني وخلق فرص التشغيل والتحكم في توازنات "الاقتصاد الكلي" (les équilibres macroéconomiques) والتضامن الاجتماعي و تحسين ظروف عيش المواطنين وخاصة منهم ذوي الدخل المحدود والمتواجدين في المناطق الداخلية والمعزولة من البلاد.

وفي هذا الإطار يتم الحرص على تحقيق **الأهداف الإستراتيجية** للمهمة بتوفير:

- بنية أساسية حديثة بمواصفات عالمية والرفع من نوعية ومستويات خدماتها عبر توسيع وتكثيف شبكة الطرقات والسهر على صيانتها،
- إنشاء سياسة للسكن تستجيب لمتطلبات الطبقات الضعيفة والمتوسطة الدخل وتسمح بالتحكم في التطور العمراني للمدن التونسية،

- إنشاء إطار مؤسساتي ملائم وتفعيل سياسة تهيئة التراب الوطني،
- وضع استراتيجية إلى غاية سنة 2050 بهدف التوصل إلى حماية كامل مناطق تراب الجمهورية من خطر الفيضانات وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري.
- وضع إطار تشريعي جديد للتهيئة الترابية والعمرانية يتماشى مع ما تم إقراره بدستور 2014 في مجال التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة واللامركزية إلى جانب تطوير الإطار المؤسساتي للتهيئة الترابية بهدف تدعيم دورها في مجال التنسيق بين السياسات القطاعية من ناحية والاستجابة لحاجيات المواطنين ومتطلبات التنمية المستدامة وضغوطات الموارد والإمكنيات من ناحية أخرى.
- تحسين قدرة التصرف لدى المؤسسات تحت الإشراف (الموارد البشرية والمالية)، وإصلاح الإطار التنظيمي والإجراءات الإدارية المنظمة لهذه المؤسسات بهدف مزيد تبسيطها وتحقيق الشفافية.

ويمكن تحديد مشاريع قطاعية هامة تشرف عليها المهمة بهدف تحقيق الغايات التالية:

– تطوير شبكة الطرقات السيارة عبر إحداث طريق السيارة الرابطة بين تونس وجلمة عبر القيروان واستكمال الطريق السيارة المغاربية.

– تطوير شبكة الطرقات السريعة لربط المناطق الداخلية بالموانئ والمناطق الساحلية وضمان الاندماج بين مختلف الجهات .

– تطوير وصيانة شبكة الطرقات والمسالك الريفية .

استراتيجية المهمة ومبدأ المساواة وتكافئ الفرص

تمشيا بأحكام الفصل 18 من القانون أساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية، عملت مهمة التجهيز والإسكان على إعداد ميزانية 2022 على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز. ومن أهم القطاعات التي تساهم في فك عزلة المناطق الريفية وتمكينها من الوصول إلى البنية الأساسية الصحية والتعليمية هي البنية الأساسية للطرقات وخاصة منها شبكة المسالك الريفية المهيّئة. فهي تفتح الطريق أمام فتيات وفتيان هذه المناطق للوصول إلى المدارس والمعاهد والحد من نسبة الانقطاع عن الدراسة الذي تظهر نتائج تحسنه لدى إحصائيات وزارة التربية.

وتمكن هذه الطريق متساكني المناطق المعزولة وخاصة منهم النساء من الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية والاستفادة من خدماتها مما يساهم في تحسن مؤشرات الصحة والخدمات الصحية لدى الوزارة الصحة،

كما تساهم هذه المسالك في الإدماج الاقتصادي لهذه المناطق خاصة وأنها مناطق تزخر بإمكانيات وثروات طبيعية تسهر العاملات الإناث، عادة، على تحويلها إلى منتوجات محلية فهن يساهمن في الأعمال الريفية من فلاحة وأعمال متصلة ويدعمن بذلك الاقتصاد المحلي والوطني. علما وأن المرأة الريفية تمثل 58% من اليد العاملة الفلاحية منها 15% قارة وبالتالي ايلاء هذه الفئة من المجتمع العناية اللازمة سوف يساهم في تحسين ظروفها المادية والصحية والتعليمية ويعزز مساهمتها في النمو الاقتصادي لمنطقتها بدرجة أولى وللبلاد بدرجة ثانية.

وفي هذا السياق، ونظرا للطابع العام والأفقي لخدمات التجهيز وصعوبة احتساب مساهمتها المباشرة في بعض القطاعات وأثرها المباشر على بعض المستعملين، فإننا نقترح إنشاء قاعدة بيانات هائلة على الصعيد الوطني تعنى بجمع المعلومات حول المنتفعين بالمرفق العمومي حسب الأجناس un Big Data (National Genré) مما سيمكن من احتساب أثر خدمات التجهيز على مختلف القطاعات والمنتفعين.

من ناحية أخرى تعمل مهمة التجهيز والإسكان عبر نشاط "حماية المناطق الساحلية" على المساهمة في إنجاح برنامج " دعم النساء الجامعات للمحار بتونس" والذي تشرف عليه مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

أولويات المهمة لتقليص الفوارق بين النساء والرجال

تكمن على صعيد البرنامجين الثالث والتاسع حيث تعمل المهمة على تطوير النصوص القانونية والتشريعية لفائدة النساء لتمكينهن من الاستفادة من مختلف برامج السكن على نفس قدر المساواة مع الرجال كما تعمل على التصرف في الموارد البشرية والحياة المهنية للموظفات عبر تمكينهن من الوصول إلى مراكز هامة ووظائف عليا على قدر المساواة مع زملائهن الرجال.

وحرصا على إدراج مبدأ تكافئ الفرص والمساواة ضمن سياستها ستعمل المهمة خلال سنة 2022 على رصد المعطيات واستنتاج المؤشّرات الخاصّة في القطاعات الراجعة لها بالنظر: البنية الأساسية للطرقات وحماية المناطق العمرانية من الفيضانات والسكن وسيتم تركيز مؤشرات قائمة على مبدأ تكافئ الفرص والمساواة تهدف إلى قياس مدى تحقيق المساواة بين النساء والرجال في الانتفاع ببرامج مهمة التجهيز والإسكان، وذلك عبر رصد اعتمادات وبرمجة دراسات تخص إحصائيات يتمّ توزيعها حسب الجنس.

تشخيص واقع القطاع:

نقاط القوة:

- بنى تحتية عصرية تمركز تونس على المستوى الدولي؛
- مؤسسات تحت الإشراف منظمة ومستقلة؛
- مخططات إستراتيجية في كل القطاعات؛
- انخراط في إجراء ات العصرنة؛
- متابعة وإشراف على الإدارات الجهوية ؛
- خبرة واسعة داخل الوزارة والمؤسسات تحت الإشراف؛
- تفاعل ناجح مع المؤسسات المالية الوطنية والدولية.

نقاط الضعف:

- صيانة غير كافية للبنية التحتية بسبب شحّ الموارد المالية المخصصة لذلك؛
- المؤسسات تحت إشراف الوزارة مثقلة بالديون، وتعتمد على دعم ميزانية الدولة لمتابعة تنزيل برامجها؛
- عدم كفاية الاعتمادات المالية للاستكمال تحقيق جميع أهداف البرامج والمخططات؛
- ضرورة الامتثال لإملاءات الممولين العموميين مما يؤدي في بعض المناسبات إلى تداخل بعض المهام مع المؤسسات تحت الإشراف (مثل فرض إنجاز الطريق السيارة تونس –جلمة من طرف الإدارة العامة للجسور والطرقات وليس من طرف المؤسسة العمومية تونس الطرقات السارة)،
- الحاجة الملحة للرقمنة والاتجاه نحو تعويض الوثائق المادية بالرقمية؛
- ضعف على مستوى التصرف في الموارد البشرية: عدم كفاية الموظفين وحركة التنقل الداخلية وعبئ العمل بسبب الحد من الانتدابات مقابل ارتفاع معدلات التقاعد.

الفرص:

- إعادة تنظيم هيكلة الوزارة من أجل تحسين فعاليتها؛
- تنزيل إطار شراكة أكثر فعالية مع الجهات ؛
- انشاء فرص شراكة أوسع بين القطاعين العام والخاص،
- إمكانية توظيف الخبراء بموجب عقد.

التحديات

- ضغوطات قوية من طرف مختلف الشركاء، مع ملائمة غير كافية للأولويات؛
- ارتفاع قوي لاحتياجات صيانة وتجديد البنية التحتية وذلك
- بسبب عدة عوامل (مناخية، كترة الاستعمال، .....)

- مردودية الاستثمارات غير كافية من حيث النمو وخلق مناصب الشغل؛
- ندرة الموارد المالية: صعوبة إنجاز المخططات الإستراتيجية؛
- صعوبة تعبئة الموارد البشرية الكافية لتنفيذ المهام المتعلقة بالأنشطة.

2 - تقديم برامج المهمة

تتضمن مهمة التجهيز لسنة 2022 ثلاثة برامج عملياتية وبرنامج قيادة ومساندة موزعة كما يلي.

- برنامج البنية الأساسية للطرقات
- برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت
- برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
- برنامج القيادة والمساندة

برنامج 1 : البنية الأساسية للطرقات	برنامج 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	برنامج 3 : التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	برنامج 9 : القيادة والمساندة
البرنامج الفرعي المركزي: تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرقات	البرنامج الفرعي المركزي 1 : حماية المناطق العمرانية من الفيضانات	البرنامج الفرعي المركزي: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	البرنامج الفرعي المركزي 1: القيادة
	البرنامج الفرعي المركزي 2 : حماية الشريط الساحلي وإحكام انجاز المنشآت		البرنامج الفرعي المركزي 2: المساندة
البرامج الفرعية الجهوية	البرامج الفرعية الجهوية	البرامج الفرعية الجهوية	البرامج الفرعية الجهوية

3 - الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط

أ- بيان تطور ميزانية المهمة:

جدول عدد 1

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج وطبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الأقسام البرامج	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع	النسبة من الميزانية %
المهمة								النسبة من ميزانية الدولة
	2022	120 486	58 700	203 809	1 418 705	800	**1 802 500**	—
	2021	114 900	56 950	3 120	1 387 830	172 200	**1 735 800**	—
	نسبة التطور 2022/2021)) %	1,05	1,03	65,32	1,02	0,00	1,04	—
البرامج								النسبة من ميزانية المهمة
البرنامج 1 : البنية الأساسية للطرقات	**2022**	53 295	47 830	170 000	1 088 500	0	**1 359 625**	**0,75**
	2021	50 400	46 400	0	1 081 000	170 000	**1 347 800**	**0,78**
	نسبة التطور 2022/2021)) %	1,06	1,03	0,00	1,01	0,00	1,01	**0,97**
البرنامج 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	**2022**	16 360	2 255	0	161 050	800	**180 465**	**0,10**
	2021	16 400	2 190	0	116 500	2 200	**137 290**	**0,08**
	نسبة التطور 2022/2021)) %	1,00	1,03	0,00	1,38	0,36	1,31	**1,27**
البرنامج 3 : الإسكان والتعمير والتهيئة الترابية	**2022**	18 180	1 440	30 380	162 350	0	**212 350**	**0,12**
	2021	17 500	1 400	370	185 260	0	**204 530**	**0,12**
	نسبة التطور 2022/2021)) %	1,04	1,03	82,11	0,88	0,00	1,04	**1,00**
البرنامج 9: القيادة والمساندة	**2022**	32 651	7 175	3 429	6 805	0	**50 060**	**0,03**
	2021	30 600	6 960	2 750	5 070	0	**45 380**	**0,03**
	نسبة التطور 2022/2021)) %	1,07	1,03	1,25	1,34	0,00	1,10	**1,06**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

تقدر ميزانية مهمة التجهيز لسنة 2022 بـ 1802500أ.د مقابل 1 735 000 أ.د لسنة 2021 أي بزيادة قدرها 67500أ.د (4%) وتتوزع هذه الاعتمادات على النحو التالي:

- بلغت تقديرات نفقات التأجير لسنة 2022 :120 486 أد مقابل 114 900 أد سنة 2021 أي بزيادة قدرها 5 586أد (4.8%) أما نفقات التسيير فتبلغ 58 700أد مقابل 56 950 أد سنة 2021 أي بزيادة قدرها 1 750 أد (3%) ونفقات التدخلات 203809 أد مقابل 3 120 أد سنة 2021 أي بزيادة قدرها 200689 أد (6432 %).
- أما نفقات الاستثمار فقد قدرت بـ 1 418 705 أ.د بعنوان سنة 2022مقابل 1 387 830 أ.د بالنسبة إلى سنة 2021 أي بزيادة قدرها 30875 أ.د بنسبة(2.2%).

وتتفرع هذه الاعتمادات بين البرامج على النحو التالي:

- البرنامج الأول: 1359625 أد أي ما يمثل نسبة قدرها 75%
- البرنامج الثاني: 180465 أد أي ما يمثل نسبة قدرها 10 %
- البرنامج الثالث: 212350 أد أي ما يمثل نسبة قدرها 12 %
- البرنامج التاسع : 50 060 أد أي ما يمثل نسبة قدرها 3 %

ب- توزيع ميزانية المهمة حسب البرامج والأنشطة

جدول عدد2:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة

(اعتمادات التعهد)

الوحدة: ألف دينار

البيان	ق م 2021	تقديرات 2022	نسبة التطور 2022/2021
البرنامج 1: البنية الأساسية للطرقات			
النشاط 1 - تطوير شبكة الطرقات السيارة	**170 000**		**0,00**
النشاط 2 - الطريق السيارة تونس جلمة	**100 000**	**232000**	**2,32**
النشاط 3 - قنطرة بنزرت			**0,00**
النشاط 4 - الطرقات المهيكلة	**23 320**	**126049**	**5,4**
النشاط 5 - تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة	**81 860**	**124840**	**1,52**
النشاط 6 - تدعيم الطرقات المرقمة	**23 800**	**5000**	**021**
النشاط 7 - بناء الجسور		**37110**	**0,00**

النشاط 9 - دراسات طرقية واتقان فني		10 000	0,00
النشاط A - طرقات بمداخل المدن			0,00
النشاط C - متابعة تقارير التحاليل المخبرية والبحث العلمي	700	0	0,00
النشاط C - استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	177 106	202 158	1,14
النشاط E - تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات	10 300	24 500	2,38
النشاط 8 - تهيئة المسالك الريفية	180 250	-	0 ,00
النشاط F - تعبيد المسالك الريفية			0,00
النشاط D - صيانة المسالك الريفية	70 830	84 631	1,19
النشاط Z - نشاط المساندة	57 514	231136	4,01
البرنامج 2حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت			
النشاط 1 : اعداد الدراسات وإنجاز الأشغال لحماية المدن من الفيضانات	119 500	164 400	1,38
النشاط 2 : صيانة منشآت الحماية	25 000	28 000	1,12
النشاط 3 :دراسات وأشغال حماية الشريط الساحلي	3 500	3 800	1,09
النشاط 4 : متابعة مشاريع موانئ الصيد البحري	100	100	1,00
النشاط 5 : مشاريع تبرورة وبحيرة تونس الجنوبية وسبخة بن غياضة	2 200	800	0,36
النشاط 6 : متابعة أشغال البنايات المدنية	3 810	1 450	0,38
النشاط 7: متابعة انجاز الدراسات	0	0	0,00
النشاط 8 : صيانة الشريط الساحلي	946	963	1,02
النشاط 9 : المساندة	17 644	17 652	1,00
البرنامج 3: التهية الترابية والتعمير والإسكان			
النشاط 1: إعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي	300	3883	10,60
النشاط 2: إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة الترابية والتنمية العمرانية	1 500	0	0,00
النشاط 3: الأشغال الجيوديزية	2 000	2 000	1,00
النشاط 4: دعم اللّامركزية عبر مساندة الجماعات المحلية لإعداد ومراجعة المخططات وإعداد المسوحات الطبوغرافية	80	40	0,50
النشاط 5: برنامج التدخل العمراني لوكالة التعمير لتونس الكبرى	3 279	4 275	1,30
النشاط 6: - توفير مساكن ومقاسم مهيّأة لفائدة الأجراء	38 000	68000	1,00
النشاط 7: - تهذيب وإدماج أحياء سكنية	0	18150	0,00
النشاط 8:- التهذيب والتجديد العمراني	500	0	0,00
النشاط 9: تحسين السكن	10 000	10 000	1,00
النشاط C: إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها	16 000	15 500	0,97
النشاط D: إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	45 000	0	0,00
النشاط Z: نشاط المساندة	16 651	17 685	1,06
البرنامج 9: القيادة والمساندة			
النشاط 1:التنسيق الاتصال الرقابة و العلاقات الدولية	0	119	0,00
النشاط 2:التدخل العمومي	2 700	3 429	1,27
النشاط 3:التصرف في العقارات والتجهيزات	1 850	1850	0,91
النشاط 4 :الإحالة	5 030	2475	0,41
النشاط Z: نشاط المساندة	35 234	39902	1,27

جدول عدد3:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	ق م 2021	تقديرات 2022	نسبة التطور 2022/2021
البرنامج 1: البنية الأساسية للطرقات			
النشاط 1 - تطوير شبكة الطرقات السيارة	172 500	2 800	0,02
النشاط 2 - الطريق السيارة تونس جلمة	175 000	122 000	0,70
النشاط 3 - قنطرة بنزرت	4 500	60 000	13,33
النشاط 4 - الطرقات المهيكلة	268 250	261 000	0,97
النشاط 5 - تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة	130 600	178200	1,36
النشاط 6 - تدعيم الطرقات المرقمة	24 200	33 200	1,37
النشاط 7 - بناء الجسور	47 300	60 000	1,27
النشاط 9 - دراسات طرقية واتقان فني	2 500	8 500	3,40
النشاط A - طرقات بمداخل المدن	3 500	3 500	1,00
النشاط B - متابعة تقارير التحاليل المخبرية والبحث العلمي	700	0	0,00
النشاط C - استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	232 856	180 158	0,77
النشاط E - تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات	45 600	29 200	0,64
النشاط 8 - تهيئة المسالك الريفية	86 800	110 300	1,27
النشاط F - تعبيد المسالك الريفية	6 500	3 000	0,46
النشاط D - صيانة المسالك الريفية	89 480	76 631	0,86
النشاط Z - نشاط المساندة	57 514	231136	4,01
البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت			
النشاط 1 : اعداد الدراسات وإنجاز الأشغال لحماية المدن من الفيضانات	88 000	131 000	1,49
النشاط 2 : صيانة منشآت الحماية	20 000	19 000	0,95
النشاط 3 :دراسات وأشغال حماية الشريط الساحلي	6 000	6 500	1,08
النشاط 4 : متابعة مشاريع موانئ الصيد البحري	100	100	1,00
النشاط 5 : مشاريع تبرورة وبحيرة تونس الجنوبية وسبخة بن غياضة	2 200	800	0,36
النشاط 6 : متابعة أشغال البنايات المدنية	2 310	4 450	1,93
النشاط 7: متابعة انجاز الدراسات	90	0	0,00
النشاط 8 : صيانة الشريط الساحلي	946	963	1,02
النشاط 9 : المساندة	17 644	17 652	1,00
البرنامج 3 :التهية الترابية والتعمير والإسكان			
النشاط 1: إعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي	700	900	1,14
النشاط 2: إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة الترابية والتنمية العمرانية	1 390	1 740	1,25

النشاط 3: الأشغال الجيوديزية	2 000	2 000	1,00
النشاط 4: دعم اللّامركزية عبر مساندة الجماعات المحلية لإعداد ومراجعة المخططات وإعداد المسوحات الطبوغرافية	80	60	0,75
النشاط 5: برنامج التدخل العمراني لوكالة التعمير لتونس الكبرى	3 279	4 365	1,33
النشاط 6: - توفير مساكن ومقاسم مهيّأة لفائدة الأجراء	38 000	68000	1,00
النشاط 7: - تهذيب وإدماج أحياء سكنية	26 400	28 000	1,06
النشاط 8:- التهذيب والتجديد العمراني	11 000	12 000	1,09
النشاط 9: تحسين السكن	10 000	10 000	1,00
النشاط C: إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها	18 000	18 000	1,00
النشاط D: إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	77 000	49 600	0,61
النشاط Z: نشاط المساندة	16 651	17 652	1,06
البرنامج 9: القيادة والمساندة			
النشاط 1:التنسيق الاتصال الرقابة و العلاقات الدولية	0	119	0,00
النشاط 2:التدخل العمومي	2 700	3 429	1,27
النشاط 3:التصرف في العقارات والتجهيزات	1 780	3239	0,91
النشاط 4 :الإحالة	3 802	3186	0,41
النشاط Z: نشاط المساندة	35 233	40087	1,27

ت- إطار النفقات المتوسط المدى (2022- 2024)

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) للمهمة:

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	انجازات 2020	ق.م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	104 466	114 900	120 486	127 095,9	130 349,7
نفقات التسيير	55 924	56 950	58 700	60 435,9	63 195,8
نفقات التدخلات	3 444	3 120	203 809	3 178,0	3 284,0
نفقات الاستثمار	1 364 282	1 387 830	1 418 705	1 722 249,7	1 800 797,0
بقية النفقات	81 600	172 200	800	2 200,0	2 300,0
المجموع	1 609 716	1 735 000	1 802 500	1 916 159,5	1 999 926,5

جدول عدد5:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) للمهمة:

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	انجازات 2020	ق.م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
البرنامج 1 : البنية الأساسية للطرقات	1 239 149	1 347 800,0	1 359 625,0	1 441 135,5	1 530 139,5
البرنامج 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	103 978	137 290,0	180 465,0	187 255,0	192 900,0
البرنامج 3 : التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	228 043	204 530,0	212 350,0	232 000,0	220 000,0
برنامج القيادة والمساندة	38 546	45 380,0	50 060,0	55 769,0	56 887,0
المجموع	1 609 716	1 735 000,0	1 802 500,0	1 916 159,5	1 999 926,5

نلاحظ خلال سنة 2022 تطورا بنسبة 4,8 % في حجم نفقات التأجير مقارنة بالإعتمادات المرسمة لسنة 2021 ، وتطورا بنسبة 5,48 % خلال سنة 2023 وبنسبة 2,5 % خلال سنة 2024 ويرجع ذلك أساسا إلى الزيـادة في الأجور بعنوان "المنحة الخصوصية لوزارة التجهيز" بعنوان سنـة 2021 على ميزانيـة سنة 2022، إلى جانب الإنتدابات الجديدة التي قامت بها الوزارة بعنوان سنة 2020 وكذلك التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية.

كما تم اعتماد زيادة سنوية بـ 3% في نفقات التسيير خلال الفترة 2022-2024 و بـ 6432% في نفقات التدخلات خلال سنة 2022 وذلك إعتبارا للزيادة في رأس مال شركة تونس الطرقات السيارة بالنسبة للبرنامج .

أما نفقات الإستثمار فقد سجلت تطورا طفيفا بـ 2.2 % خلال سنة 2022 مقارنة بـ سنة 2021 بـنسبة 2.1 % خلال سنة 2023 وبـ 4 % خلال سنة 2024 ويعود ذلك أساسا لضخامة حجم المشاريع المتواصلة في ما يتعلق بقنطرة بنزرت والطريق السيارة تونس جلمة بالنسبة إلى البرنامج الأول وإلى العدد الهام للمشاريع المتواصلة وصيانة المنشآت المائية وتسيير مصالح حماية الشريط الساحلي وإنجاز البنايات المدنية بالنسبة إلى البرنامج الثاني، وإلى الترفيع في نسق إنجاز الدراسات

المتواصلة وانطلاق الدراسات الجديدة للأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية وأمثلة تهيئة وتنمية الولايات و دراسات الرصد الترابي "أطالس الولايات" والانطلاق في انجاز مشروع منظومة التصرّف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية من قبل ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط وكذلك إتمام الأشغال المتعلقة بتهذيب وإدماج الأحياء السكنية جيل أول وإنجاز الدراسات الخاصة بمشروع الجيل الثاني ولفائدة مشروع اقتناء مساكن في إطار برنامج المسكن الأول بالنسبة إلى البرنامج الثالث.

المحور الثاني

تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد 1: البنية الأساسية للطرقات

إسم رئيس البرنامج: السيد صلاح الزواري

تاريخ توليه مهمة "رئيس البرنامج" : 07 فيفري 2020

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 تقديم إستراتجية البرنامج

يعتبر الاستثمار في البنية الأساسية عاملا حاسما للنمو الاقتصادي و التنمية وفي إطار الالتزامات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة و خاصة الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة (الصناعة و الابتكار والهياكل الأساسية) وفي إطار التوجهات العامة للدولة فإنّ استراتيجية البرنامج 1 تتمثل أساسا في توفير بنية أساسية للطرقات، مستدامة وآمنة وبكلفة منخفضة مع ضمان وصول النساء والرجال والأطفال من المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة طرقات سالكة. مما يساهم في تجسيم طموح الجهات و تحقيق الترابط والتواصل بينها. وتتفرع استراتيجية البرنامج إلى محورين أساسيين:

فيما يتعلق بالمحور الاستراتيجي الأول فإن جزء من الأنشطة التي يقوم بها برنامج " البنية الأساسية للطرقات" تهدف إلى تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على المستوى الوطني والمغاربي لتيسير ربط المناطق الداخلية بالمراكز الحضرية للمدن الكبرى والموانئ بهدف الحصول على شبكة مصنفة كما يلي:

- شبكة من الطرقات السيارة بطول حوالي 1325 كلم (المنجز حاليا 736 كلم)
- شبكة من الطرقات السريعة بطول جملي في حدود 2000 كم من الطرقات إلى أفق 2030 (المنجز حاليا 1342 كلم)، لها طابع الطريق السريعة تمكّن من تقسيم ترابي يسمح لحركة المرور العامة من الالتحاق بها أو بشبكة الطرقات السيارة على مسافة لا تفوق معدل 60 كلم تقريبا،

- شبكة من الطرقات الوطنية المرقمة لوصلات ربط بين الجهات بطول يقارب 4750 كيلومترا، تسمح بتوزيع حركة المرور بين مختلف الجهات وترتبط بشبكة الطرقات السيارة بواسطة محولات،
- شبكة من الطرقات المرقمة جهوية وأخرى محلية وأخرى في طور الترقيم بطول جملي 14420 كيلومتر تؤمّن على المستوى الجهوي التكامل الجماعي لمنظومة النّقل.

أما المحور الاستراتيجي الثاني للبرنامج فيهدف إلى تحسين وصول النساء والرجال والأطفال من المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة من الطرقات السالكة بهدف إنجاز نظام طرقي خاص بالمسالك الريفية يربط التجمعات السكنية بشبكة الطرقات المرقمة مما يمكن من ربط أفضل مع مراكز الولايات والخدمات العمومية (الصحة، التعليم، سوق الشغل...) ومن فك العزلة عن هذه المناطق والتقليص من التفاوت بين الجهات والتفاوت بين النساء والرجال فيما يتعلق بممارسة الحياة التعليمية، الاجتماعية والاقتصادية.

وبالتالي فإن الغاية من البرنامج تتمثل في تكييف البنية الأساسية للطرقات للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية على ضوء ربط جميع جهات البلاد بطريقة تؤمن استدامة حركة المرور وسلاستها وسلامة مستخدميها مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية والتطور الملحوظ للأسطول الوطني للسيارات.

2.1 تقديم خارطة البرنامج

يحتوى البرنامج 1 "البنية الأساسية للطرقات" على 25 برنامجا فرعياّ. برنامج فرعي 1 مركزي " تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرقات" يضم وحدتان عمليتان (الإدارة العامة للجسور والطرقات ومركز الاختبارات وتقنيات البناء) وفاعل عمومي " شركة تونس الطرقات السيارة". و24 برنامجا فرعيا جهويا لكل منهم وحدة عملياتية.

البرنامج	البنية الأساسية للطرقات		
البرامج الفرعية	برنامج فرعي 1: مركزي: تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرقات		24 برنامجا فرعيا جهويا
الهياكل المتدخلة	وحدات عملياتية	الإدارة العامة للجسور والطرقات	24 إدارة جهوية
		مركز التجارب وتقنيات البناء	
	الفاعل العمومي	شركة تونس الطرقات السيارة	

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

- **الهدف 1-1-:** تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي

يرتبط هذا الهدف باستراتيجية البرنامج باعتبار التأثير الهام لبلوغ الطول المرجو لشبكة الطرقات السيارة ولتطور شبكة الطرقات في ربط مختلف جهات البلاد ببعضها و مع البلدان المجاورة من خلال تيسير تنقل الأشخاص والبضائع مما يساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية. فتم اعتماد مؤشرين الأول "النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة" والثاني " تقدم انجاز مخطط الطرقات السريعة".

- **تقديم المؤشرات :**

✓ المؤشر 1.1.1: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد لطرقات السيارة

يبرز هذا المؤشر طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال والمنجزة باعتبار دوها في تعزيز ربط مختلف جهات البلاد وربط البلاد التونسية بالحدود الليبية و/ أو الجزائرية، وما يوفره ذلك من ربح للوقت وسلامة لمستعمليه وتنشيط للتبادلات التجارية مع االبلدان المجاورة.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 1.1.1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1-1-1 النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة	%	55	59	57	61	68

بلوغ القيمة المنشودة لهذا المؤشر ترتبط بنشاطين: الأول "الطرقات السيارة" والثاني " الطريق السيارة تونس جلمة". ونظرا لعدم تحقيق القيمة المنشودة خلال 2020 تم تحيين قيمة المؤشر للسنوات 2022 و2023. إن أشغال الطريق السيارة قابس – مدنين على طول 84 كلم لا تزال في طو الإنجاز (بلغت نسبة الانجاز إلى موفى 2020 82%) خلال 2021 تم تعيين مقاولة لإتمام القسط 2 و ستنطلق الأشغال في بداية 2022 أما أشغال الطريق السيارة تونس جلمة فستنطلق الثلاثي الثالث من سنة 2022 بعد إتمام تحرير الحوزة.

✓ المؤشر 2.1.1: تقدم انجاز مخطط الطرقات السريعة

يبرز هذا المؤشر طول الطرقات المضاعفة والتي تساهم في ربط الجهات فيما بينها خاصة الولايات الداخلية بالولايات الساحلية.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 2.1.1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1-1-2 تقدم انجاز مخطط الطرقات السريعة	%	35,8	36,9	41,0	44,5	45,8

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات

في إطار تحسين هيكلة الأداء تم اعتماد هذا المؤشر بمشروع السنوي للقدرة على أداء لسنة 2022 وبلوغ القيمة المنشودة لهذا المؤشر يرتبط بعدة أنشطة خاصة منها الطرقات المهيكلة للمدن وتهيئة وتطوير شبكة الطرقات المرقمة.

✓الهدف 1-2-: تحسين إمكانية وصول النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة طرقات يمكن السير عليها

يرتبط هذا الهدف باستراتيجية البرنامج باعتبار التأثير الهام لنشاطي تهيئة المسالك الريفية و صيانة المسالك الريفية على تنقل المراة الريفية للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية و كذلك سوق الشغل؛ مما يساهم في تحسين ظروفها المادية و الصحية و التعليمية ويعزز مساهمتها في النمو الاقتصادي لمنطقتها بدرجة أولى و للبلاد بدرجة ثانية.

- **تقديم المؤشرات:**

✓المؤشر 1.2.1: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية

يبرز هذا المؤشر تطور طول شبكة المسالك الريفية المهيئة

✓انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1-2-1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية	%	45,2	46,73	45,9	46,3	46,6

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات

بلوغ القيمة المنشودة لهذا المؤشر ترتبط بالنشاط 8 تهيئة شبكة المسالك الريفية. تم تحيين قيمة المؤشر للسنوات 2022 و2023. تميزت سنة 2021 بانطلاق أشغال الحصة الأول من تهيئة 466 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وإعلان

طلب عروض الحصة الثانية تهيئة 440 كلم من المسالك الريفية موزعة على 21 ولاية في موفى 2021.

2.2 - تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد6:

الأنشطة ودعائم الأنشطة للبرنامج 1 "البنية الأساسية للطرقات"

الوحدة:ألف دينار

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
البرنامج 1 البنية الأساسية للطرقات	الهدف 1-1: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي	المؤشر 1-1-1 النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد لطرقات السيارة	تطوير شبكة الطرقات السيارة	2 800	
			الطريق السيارة تونس جلمة	122 000	
		المؤشر 1-1-2 تقدم انجاز مخطط الطرقات السريعة	قنطرة بنزرت	60 000	
			الطرقات المهيكلة	261 000	
			تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة	159 700	– القيام بطلبات التمويل للبحث عن قروض أوهبات لانجاز المشاريع آليات خاصة للتصرف في الشكاوى للمشاريع الممولة من قبل البنك الاروبي للاستثمار تعصير الطرقات PMRII 2 الاستشارة العمومية لفائدة المشاريع الممولة نشر مستجدات الوزارة (المشاريع) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			تدعيم الطرقات المرقمة	33 200	
			بناء الجسور	60 000	
			دراسات طرقية واتقان فني	8 500	
			طرقات بمداخل المدن	3 500	
			متابعة تقارير التحاليل المخبرية والبحث العلمي	0	
			استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	180 158	
			تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات	29 200	–حضور فعاليات أو تظاهرات تقوم بها "الجمعية التونسية للوقاية من حوادث الطرقات
	الهدف 1-2: تحسين امكانية وصول النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة الى شبكة طرقات	المؤشر 1-2-1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية	تهيئة المسالك الريفية	110 300	
			تعبيد المسالك الريفية	3 000	
			صيانة المسالك الريفية	76 631	

	يمكن السير عليها				
		نشاط المساندة	61 136		

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تساهم شركة تونس الطرقات السيارة في تحقيق الهدف الإستراتيجي الأول للبرنامج " تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي" من خلال السهر على انجاز الطريق السيارة قابس – مدنين. فبانتهاء هذا الجزء يصبح الطول الجملي للطرقات السيارة المنجزة والمستغلة 745,3 كلم مما يسهل عملية تنقل الأشخاص والبضائع من أقصى الشمال (بنزرت) و من الشمال الغربي (بوسالم من ولاية جندوبة) إلى أقصى الجنوب (الحدود الليبية برأس الجدير) مما يساهم في تنشيط الحياة الاقتصادية بين البلاد التونسية وربطها مع البلدان المجاورة. أما عن حجم الاعتمادات المحالة لإنجاز لمشروع فلم يتم تخصيص أية اعتمادات للسنة المالية 2022.

جدول عدد7:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

الفاعل العمومي	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022
شركة تونس الطرقات السيارة	انجاز الطريق السيارة قابس – مدنين	لا شيء

3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

جدول عدد 08:

إطار النفقات متوسط المدى 2022-2024

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	انجازات 2020	ق.م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	48 802	50 400	53 295	54 893,9	56 540,7
نفقات التسيير	47 274,4	46 400	47 830	49 264,9	50 742,8
نفقات التدخلات			170 000		
نفقات الاستثمار	1 063 794,7	1 081 000	1 088 500	1 336 976,7	1 422 856,0
بقية النفقات	80 000,0	170 000			
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1 239 149,2	1 347 800	1 359 625	1 441 135,5	1 530 139,5

يبين الجدول 8 تطور اعتمادات الدفع حسب طبيعة النفقة للبرنـــامج 1 "البنية الأساسية للطرقات" بالنسبة إلى السنوات 2022 و2023 و2024. قدرت الاعتمادات لسنـة 2022 بـ 1 359 625 ألف دينار مسجلة بذلك ارتفاعا بـــنسبة 0,9 % مقارنة بتقديرات سنة 2021 (1 347 800 ألف دينار). أما سنة 2023 فتقدر بـ 1441135,5 ألف دينار وهي بذلك تسجل ارتفاعا بـــ 6% مقارنة بتقديرات سنة 2022. أما سنة 2024 فستبلغ 1530139,5 ألف دينار وهي بذلك تسجل ارتفاعا بـــ 6,2% مقارنة بتقديرات سنة 2023. وذلك حتى نتمكن من المحافظة على نفس النسق وتعهد المشاريع وإنجازها.

كما يبين الجدول:

- نفقات التأجير:

تم إعتماد زيادة في نفقات التأجير لسنة 2022 بنسبة 5,7% أما سنوات 2023-2024 فتم اعتماد زيادة بنسبة 3 % سنويا

- نفقات التسيير:

تم إعتماد زيادة سنوية بنسبة 3 % في نفقات التسيير خلال سنوات 2022-2024. وهي تهم ثلاث أنشطة استغلال وصيانة الطرقات المرقمة، صيانة المسالك الريفية ونشاط المساندة

- نفقات التدخلات:

ترسيم اعتمادات لفائدة شركة تونس للطرقات السيارة بقيمة 000 1700 ألف دينار لخلاص التزامات الشركة مع الممولين الأجانب و المتعاملين معها.

- نفقات الاستثمار:

شهدت 2022 زيادة طفيفة بـ 0,9 % مقارنة بسنة 2021 أما سنة 2023 (1 336 976,7 ألف دينار) فستجل ارتفاعا بـ 6% مقارنة بسنة 2022. أما سنة 2024 (1 422 856,0 ألف دينار) فستسجل ارتفاعا بـ 6,2% مقارنة بتقديرات بتقديرات سنة 2023. وذلك نظرا لضخامة حجم المشاريع المتواصلة خاصة فيما يتعلق بالنشاط 2 والنشاط 3 وحتى نحافظ على نسق انجاز مقبول للمشاريع.

- نفقات العمليات المالية:

لا شيء

البرنامج عدد 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

إسم رئيس البرنامج: السيد أحمد الكامل

تاريخ تولّيه مهمة "رئيس البرنامج ": 07 فيفري 2020

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 تقديم إستراتجية البرنامج

يندرج برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت في إطار تنفيذ توجهات وبرامج مهمة التجهيز في مجالات حماية المدن من الفيضانات وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري ومن الضغط العمراني عليه وإنجاز موانئ الصيد البحري والبنايات المدنية كصاحب منشأ مفوض وذلك في علاقة بتوجهات الدولة ومخطط التنمية 2021-2025 خلال السنوات القادمة.

وفي هذا الإطار تتمثل استراتيجية البرنامج "2" فيما يلي:

- **في مجال حماية المناطق العمرانية من الفيضانات:**

ترتكز الاستراتيجية على تنفيذ مخطط استراتيجي يتمثل في:

✓إعداد برنامج سنوي لإنجاز مشاريع الحماية من الفيضانات وذلك بغرض إتمام تنفيذ المشاريع المبرمجة بالدراسة الإستراتيجية المنجزة سابقا إضافة إلى المشاريع التي يتم إنجازها بالمناطق ذات الأولوية والتي هي عرضة أكثر من غيرها لخطر الفيضانات،

✓تحيين الدراسة الإستراتيجية إلى غاية سنة 2050 بهدف التوصل إلى حماية كامل مناطق تراب الجمهورية من خطر الفيضانات،

✓تعهد جميع منشآت الحماية المنجزة بالتنظيف والصيانة والتدعيم وذلك بصفة دورية وكلما استلزم الأمر ذلك.

- **في مجال حماية الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت المينائية:**

ترتكز الاستراتيجية على:

✓تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري لعدة أجزاء من الشريط الساحلي والموانى البحرية وتجسيدها على أرض الواقع وذلك باستعمال آليات علمية ،

✓رقمنة حدود الملك العمومي البحري وارتفاقاته على طول الشريط الساحلي.

✓إعداد الدراسات الفنية وإنجاز أشغال مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري للمناطق التي شهدت إنجراف بحري والمناطق المهددة بالإنجراف البحري،

✓إعداد مخطط مديري في أفق سنة 2050 لتحديد المناطق المهددة بالإنجراف البحري ووضع استراتيجية وبرنامج عمل لحمايتها على عدة مخططات للتنمية.

✓متابعة تنفيذ أشغال إحداث أو توسعة وإعادة تهيئة الموانئ البحرية كصاحب منشأ مفوض.

- **في مجال إنجاز مشاريع البنايات المدنية كصاحب منشأة مفوض:**

ترتكز الاستراتيجية على وضع خطة وطنية كفيلة بتنمية وتطوير البناء المستدام في إطار سياسة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار العنصر البيئي والتطور التكنولوجي في المجال عبر:

- انجاز مشاريع بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة بما يعزز البناء المستدام،
- إنجاز دراسات معمارية متضمنة للنوع الإجتماعي
- تعزيز التشريعات والقوانين في مجال البناء المستدام.

2.1 تقديم خارطة البرنامج

يتكون البرنامج 2 "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" على 24 برنامجا فرعياً جهويا وبرنامجين فرعيين مركزيين " حماية المناطق العمرانية من الفيضانات " و"حماية الشريط الساحلي واحكام انجاز المنشآت" ويضم ثلاثة وحدات عملياتية إدارة المياه العمرانية و الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية و الإدارة العامة للبنايات المدنية وثلاثة فاعلين عموميين.

البرنامج	حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت		
البرامج الفرعية	برنامج فرعي مركزي حماية المناطق العمرانية من الفيضانات	برنامج فرعي مركزي حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت	24 برنامج فرعي جهوي
الهياكل المتدخلة	وحدات عملياتية	إدارة المياه العمرانية	الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية	24 إدارة جهوية
			الإدارة العامة للبنايات المدنية	
	فاعلون عموميون		شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس	
			شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية	
			شركة الدراسات واستصلاح سبخة بن غياضة	

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.3- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

✓ **الهدف 1.2: حماية المدن من الفيضانات**

– **تقديم الهدف**: تقوم إدارة المياه العمرانية سنويا بإعداد دراسات تمكننا من إنجاز عديد المشاريع بمختلف المدن والتجمعات السكنية المعرضة للفيضانات وذلك للتخفيف من حدتها وتأثيراتها المحتملة على الأرواح البشرية والممتلكات. وللحفاظ على مردودية المنشآت المنجزة في هذا الإطار وحتى تؤدي وظيفتها على أحسن وجه ودون عوائق، تقوم الإدارة بإعداد برامج لصيانة وتعهد هذه المنشآت مع تحديد نوعية التدخل الواجب القيام به.

✓ **المؤشر1.1.2 : النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الاستراتيجي**

تمت مراجعة هذا المؤشر مقارنة بما جاء بالتقرير السنوي للأداء لسنة 2020 وهو مرتبط بانجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي والتي ستنتهي سنة 2022.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 1.1.2

مؤشرات قيس أداء الهدف 1.2: حماية المدن من الفيضانات	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	%	98	99	100	--	--

بالنسبة إلى سنة 2020 شهد هذا المؤشر نسبة انجاز تقارب 98% مقارنة بالتقديرات المؤمل انجازها بنفس السنة حيث كان من المؤمل الانتهاء من إنجاز اشغال 4 مشاريع لحماية المدن التالية من الفيضانات: المزونة، المزطورية، نفزة وسوسة غير أنه تم الانتهاء من الأشغال المذكورة كالآتي:

بالنسبة إلى سنة 2021، تم مراجعة هذا المؤشر باعتبار أن بعض المشاريع لن تنتهي سنة 2021 نظرا للوضع الصحي الذي تمر به البلاد. لذلك فإنه من المتوقع أن تبلغ نسبة هذا المؤشر 100% سنة 2022 عوضا عن سنة 2021. وقد تم الشروع في تحيين المخطط الاستراتيجي في أفق 2050 والذي سيتم اعتماده بداية من سنة 2023

✓ المؤشر2.1.2 : النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات

مؤشرات قيس أداء الهدف 1.2: حماية المدن من الفيضنات	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات	%	96	96	97	98	100

عرف هذا المؤشر إرتفاعا نسبيا بنسبة 96%خلال سنة 2020 ويعود ذلك إلى التدخلات الإضافية التي قامت بها مصالح الإدارة في بعض الأودية نظرا للتهاطلات الإستثنائية التي شهدتها بعض المناطق الساحلية للبلاد خلال شهر سبتمبر وما نجم عنه من كميات هامة من الأتربة والاوحال.

• الهدف 2.2: حماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت البحرية

- **تقديم الهدف:** حماية الشريط الساحلي من خلال تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري لعدة أجزاء من الشريط الساحلي والموانئ البحرية وتجسيدها على أرض الواقع وذلك باستعمال آليات علمية والقيام بالدراسات الفنية وتنفيذها لحماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري والتحكم في انجاز مشاريع موانئ الصيد البحري المفوضة من مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

✓ المؤشر1.2.2 : النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي

- يرتبط المؤشر بإنجاز مشاريع المخطط 2016-2020 والتي ستنتهي سنة 2022 عوضا عن سنة 2020. وقد تمت مراجعة هذا المؤشر مقارنة بما جاء بالتقرير السنوي للأداء لسنة 2020 نظرا للتأخير في إنجاز بعض المشاريع بسبب جائحة كوفيد 19 من جهة وبعض الصعوبات المالية للمقاولات من جهة أخرى حيث كان من المتوقع الانتهاء من حماية 3.38 كلم سنة 2020 و 4,25 كلم سنة 2019 إلا أنه لم يتم الإنتهاء من حماية إلا 1.2 كلم سنة 2019 وما يقارب 3.2 كلم سنة 2020
- لذلك فإن النسبة ستبلغ 100% سنة 2022 وقد تم الشروع في وضع مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي في أفق 2040 والذي سيتم اعتماده بداية من سنة 2023

✓ انجازات وتقديرات المؤشر1.2.2

مؤشرات قيس أداء الهدف : حماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت البحرية	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.2.2 النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي	%	66,5	95	100	-	-

- كان من المتوقع الانتهاء من حماية 3.38 كلم سنة 2020 و 4,25 كلم سنة 2019 إلا أنه لم يتم الانتهاء من حماية إلا 1.2 كلم سنة 2019 وما يقارب 3.2 كلم سنة 2020 وذلك بسبب جائحة كوفيد 19 وبعض الصعوبات المالية للمقاولات.
- لذلك فإن النسبة ستبلغ 100% سنة 2022 وقد تم الشروع في وضع مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي في أفق 2040 والذي سيتم اعتماده بداية من سنة 2023.

✓ الهدف 3.2 : تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية

تقديم الهدف: تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية عبر الإعتماد على الدراسات القطاعية في مجال البناء وسياسة الدولة في مجال التحكم في الطاقة.

✓ المؤشر1.3.2 : النجاعة الطاقية للبنايات

تسعى الإدارة إلى اعتماد تقنيات جديدة تمكن من تخفيض استهلاك الطاقة في البنايات لذلك فإنه كل ما اخفض هذا المؤشر كلما تم الترفيع في النجاعة الطاقية.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر1.3.2

مؤشرات قيس أداء الهدف : تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.3.2 النجاعة الطاقية للبنايات	kwh/م^2/السنة	72	70	68	68	67

بالنسبة إلى سنتي 2021 و2022 من المتوقع ان تبلغ قيمة المؤشر 70 و 68/kwhم2/السنة وسيتم العمل على تحسين النجاعة الطاقية للبنايات خلال السنوات القادمة.

✓ المؤشر 2.3.2 : العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي

يتعلق المؤشر بعدد المشاريع التي تتولى الإدارة العامة للبنايات المدنية إنجازها كصاحب منشأ أو كصاحب منشأ مفوض والتي تراعي مبدأ المساواة وتكافئ الفرص. وقد تم مراجعة هذا المؤشر بالنسبة إلى سنة 2021 باعتبار أن عدد 02 دراسات لم يتم الشروع في إنجازها سنة 2020 وتم تأجيلها.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر2.3.2

مؤشرات قيس أداء الهدف : تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.3.2 العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	عدد	15	20	25	30	35

تم ادراج المؤشر في البرنامج الوظيفي للمشاريع ليتم الأخذ به بعين الاعتبار من قبل المصممين في تصميم مشاريع البنايات المدنية خلال سنة 2020. كما سيتم تعزيز ادراج المؤشر في البرنامج الوظيفي للمشاريع خلال السنوات القادمة وتم تحديد التقديرات لسنتي 2023 و2024 ب 30 و35 دراسة بهدف مزيد تطابق البنايات المنجزة مع حاجيات مختلف فئات المجتمع من نساء وأطفال وذوي الحاجيات الخصوصية...

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

يبين الجدول الموالي تقديم مختلف الأنشطة للبرنامج (التي تستوجب ترجمة مالية) ودعائم الأنشطة1 (ليس لها انعكاس مالي) التي تساهم في تحقيق قيمة المؤشر للسنة المالية المعنية. كما يتضمن التأثير المالي لكل نشاط (تقدير للاعتمادات الخاصة بكل نشاط):

جدول عدد6 :

الأنشطة ودعائم الأنشطة للبرنامج "2"

الوحدة:ألف دينار

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	الهدف 1.2: التحكم في مياه السيلان على مشارف التجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة	المؤشر: 1.1.2 : النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي 100 %	اعداد الدراسات وإنجاز الأشغال لحماية المدن من الفيضانات	131 000	لا توجد
		المؤشر: 2.1.2 : النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات 97%	صيانة منشآت الحماية	19 000	بعض التدخلات من الإدارات الجهوية
			المساندة	2 558	
	الهدف 2.2 حماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت البحرية	المؤشر: 1.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي 100 %	دراسات وأشغال حماية الشريط الساحلي	6 500	لا توجد
			متابعة مشاريع موانئ الصيد البحري	100	لا توجد
			متابعة مشاريع تبرورة وبحيرة تونس الجنوبية وسبخة بن غياضة	800	تدخل الفاعلين العموميين المعنيين
			صيانة الشريط الساحلي	963	
			المساندة	490	
	الهدف 3.2: تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية	المؤشر: 1.3.2: النجاعة الطاقية للبنايات 68 %	متابعة أشغال البنايات المدنية	4 450	لا توجد
		المؤشر: 2.3.2: العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي 25 %	متابعة انجاز الدراسات	-	لا توجد
			المساندة	14 604	
مجموع البرنامج 2				180465	

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يضم البرنامج 2 ثلاثة فاعلين عموميين (شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس "بروورة" وشركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية وشركة الدراسات والتهيئة لسبخة بن غياضة بالمهدية) وجميعها في علاقة بحماية الشريط الساحلي باعتبار أن العقارات التي تتصرف فيها هذه الشركات توجد بالشريط الساحلي ومتصلة اتصالا مباشرا بالبحر وقد ساهمت الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية في احداثها. ويبين الجدول الموالي تدخلات الفاعلين العموميين المذكورين في علاقة بالبرنامج "2" ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الموكولة إليهم في الغرض وحجم الاعتمادات المحالة لهم بعنوان سنة 2021 وسنة 2022

جدول عدد7 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الفاعل العمومي	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2021	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022
شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس "تبرورة"	متابعة كل الأشغال الخاصة بالمتابعة البيئية للمشروع والتعهد بكل المنطقة التي تمسح 420 هك على الشريط الساحلي لمدينة صفاقس	1100	500
شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية	متابعة جودة مياه بحيرة تونس الجنوبية وصيانة البوابات المائية والقيام ببعض الأشغال للهندسة المدنية للمحافظة على البحيرة في انتظار تنفيذ مشروع استثماري بها	500	مواصلة استغلال اعتمادات سنة 2021 والإعتماد على الموارد الذاتية للشركة
شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية	مواصلة التصفية العقارية لموقع المشروع الذي يمسح 142 هك على ساحل مدينة المهدية وصيانة المنشآت المنجزة والقيام بالدراسات الاقتصادية لتسويق المشروع	600	300

3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

جدول عدد 08:

إطار النفقات متوسط المدى 2022-2024

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	انجازات 2020	ق.م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	15 094,76	16400	16360	16850	17350
نفقات التسيير	1 864,74	2190	2255	2323	2392
نفقات التدخلات	0	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	85 418	116500	161050	165882	170858
نفقات العمليات المالية	1600	2200	800	2200	2300
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	103 977,5	137290	180465	187255	192900

مبررات تطور الإعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج لسنة 2022 وللسنوات القادمة على ضوء تطور تقديرات المؤشرات المبرمجة وكذلك الأنشطة المبرمج تنفيذها لكامل الفترة.

يبرز من خلال إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) للبرنامج 2 أن نسبة تطور النفقات تتفاوت حسب البرامج الفرعية والأنشطة الخاصة بها.

- بالنسبة إلى البرنامج الفرعي 2-1 (حماية المدن من الفيضانات): ستشهد ميزانية الاستثمار لسنة 2022 تطورا ملحوظا مقارنة بسنة 2021 يقدر بحوالي 39% حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات من 108 مليون دينار إلى 150 مليون دينار منها 133 مليون دينار على ميزانية الدولة و17 مليون دينار على القروض الخارجية الموظفة ويعود ذلك إلى العدد الهام للمشاريع المتواصلة. كما تم اقتراح ما قيمته 19 مليون دينار لصيانة المنشآت المائية خلال سنة 2022 حيث أصبح من الضروري تدعيم

الاعتمادات المرصودة لهذا النشاط نظرا لتطور شبكات منشآت حماية المدن من الفيضانات وأيضا للتغيرات المناخية المشهودة وارتفاع تواتر تهاطل الأمطار سنويا.

- بالنسبة إلى البرنامج الفرعي 2-2 (حماية الشريط الساحلي والتحكم في المنشآت): فقد تم بالنسبة إلى مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري الإبقاء تقريبا على نفس قيمة ميزانية الاستثمار لسنة 2022 (6,6 مليون دينار لسنة 2022 مقابل 6.1 مليون دينار سنة 2021) منها 5,6 مليون دينار للمشاريع المتواصلة. كما تم الترفيع في ميزانية الإدارة العامة للبنايات المدنية من 2.4 مليون دينار سنة 2021 إلى 4,450 مليون دينار (وهو راجع بالأساس إلى خلاص مشروع تهيئة المعبر الحدودي بالذهيبة.
- أما بالنسبة إلى البرنامج الفرعي 2-3 (البرنامج الجهوي) فقد ارتفعت الميزانية المقترحة للولايات 24 من 1412 ألف دينار سنة 2021 إلى 1453 ألف دينار سنة 2022 أي بنسبة 3% وهي نسبة معقولة لتسيير مصالح حماية الشريط الساحلي وإنجاز البنايات المدنية بالولايات.

البرنامج عدد 3: برنامج "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان"

رئيس البرنامج : السيد نجيب السنوسي

تاريخ تولّيه مهمة "رئيس البرنامج : 07 فيفري 2020

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 تقديم استراتيجية البرنامج

تتمثّل إستراتيجية برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان في إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني بهدف إرساء تنمية شاملة ومستدامة وعادلة ومتوازنة بين الجهات وإرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية والنهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية مع ضمان تحقيق تكافئ الفرص بين النساء والرجال.

- تم في إطار التعاون بين مهمة التجهيز و"برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية" الانطلاق في إعداد دراسة حول "السياسة الحضرية الوطنية" على إثر مشاركة تونس في مؤتمر "الموئل الثالث" بمدينة كيتو بالإكوادور في أكتوبر 2016.

- تتضمن الخطة الحضرية الجديدة اعترافاً جديداً بالارتباط بين التحضر والتنمية الجيدة، بهدف خلق فرص العمل وتحسين نوعية الحياة.

- كما تمّ تطوير التعاون بين مهمة التجهيز وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عبر فتح مكتب قطري لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (Habitat) في تونس بتاريخ 16 ماي2017 .

-تمّ إعداد نصوص وقوانين بغية تنظيم المجال الترابي وتحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية الاقتصاديّة العادلة بين الجهات وتقليص التفاوت الاجتماعي، ومن أبرزها كانت مجلة التهيئة الترابيّة والتعمير لسنة 1994.

كما تجدر الإشارة إلى عدم ملائمة أحكام مجلة الجماعات المحليّة الصادرة بالقانون الأساسي عدد29 لسنة 2018 المؤرخ في 15 ماي 2018 مع مقتضيات مجلة التهيئة الترابية والتعمير"1994" وهو ما

يتطلّب التسريع في مراجعتها نظرا لما توليه من أهميّة فائقة في الحدّ من طول إجراءات إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانيّة والمصادقة على ملفات التقسيمات العمرانيّة ورخص البناء.

أما في مجال السكن فإن ارتفاع كلفة المسكن يمثل العائق الأهم دون إنفاذ الفئات الاجتماعية بمختلف أصنافها لسكن لائق. ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع ثمن الأرض الخام بسبب نفاذ المدخرات العقارية من أراضي صالحة للبناء وبسبب العوائق التشريعية والترتيبية المتمثلة أساسا في المشاكل المرتبطة بالتصفية العقارية وطول إجراءات التسوية؛ ضعف انخراط مالكي الأراضي في إجراءات الانتزاع للمصلحة العمومية، ضعف الأداءات على الأراضي غير المبنية، الإقبال الكبير على المسكن الفردي, عدم ملاءمة العرض الذي تؤمنه الوكالة العقارية للسكنى ومتطلبات سوق السكن وعدم نجاعة التصورات المتعلقة بالتهيئة التفصيلية .

أما فيما يتعلق بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن السياسة السكنية فإن المشاريع الموجودة حاليا لا تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي ولا تضع مقاييس نوعيّة لإدماج الفئات الهشّة من النساء والرجال.

ويعود هذا التمييز لعديد الأسباب منها عائق ثقافي واجتماعي، القوانين والممارسات العرفية التمييزية وسبب اقتصادي يتمثل في تدني أجر المرأة مقارنة بالرجل.

وسيتم خلال سنة 2022 رصد المعطيات واستنتاج المؤشّرات الخاصّة بقطاع السكن والتركيز خصوصا على المؤشرات القائمة على النوع الاجتماعي والتي تهدف إلى قياس مدى تحقيق المساواة بين النساء والرجال في الانتفاع ببرامج السكن.

وتتمثل **المحاورالاستراتيجية والأولويات** الخاصة ببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان في مايلي:

- **المحور الأول: تحقيق تنمية شاملة ومستدامة وعادلة ومتوازنة بين المناطق**
- **المحور الثاني: إنشاء تخطيط حضري مستدام للمدن والمجتمعات الريفية**
- **المحور الثالث: الحصول على السكن اللائق على قدم المساواة ودون تمييز**

- **المحور الأول: تحقيق تنمية شاملة ومستدامة وعادلة ومتوازنة بين المناطق.**

تتمثل التوجهات الكبرى للتهيئة الترابية في الرفع من القدرة التنافسية للتراب الوطني وتدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة وتدعيم اللامركزية وتدعيم البنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى بالجهات الداخلية للبلاد الارتقاء بمراكز الولايات إلى أقطاب عمرانية فاعلة وقادرة على جلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية والنهوض بالمدن الصغرى والمتوسطة وإحكام استغلال الموارد الطبيعية

المتوفرة وتطوير آليات المتابعة لاستعمالات المجال الترابي اعتمادا على التقنيات الحديثة في مجال الجغرفة الرقمية وبنوك المعطيات وتقنيات الاتصال.

- **المحور الثاني: إنشاء تخطيط حضري مستدام للمدن والمجتمعات الريفية**

تتمثل التوجهات الكبرى للتهيئة العمرانية في اقتراح السياسة الوطنية والاستراتيجيات في قطاع التعمير وتقييمها وتقييم التشريع الجاري به العمل وإعداد الدراسات والبحوث الاستراتيجية والدراسات المحورية التي تساهم في النهوض بقطاع التعمير ورصد ومتابعة النمو العمراني وتحليل الظواهر التي تميّزه وإبداء الرأي في المشاريع العمرانية والدراسات التي لها علاقة بالتعمير والمعمار ومتابعة التمدد العمراني والتعمير وتركيز المنظومات المعلوماتية الجغرافية لأمثلة التهيئة العمرانية، والمنظومات الجغرافية للمدن وتغطية المدن بالشبكة الجيوديزية.

- **المحور الثالث: الحصول على السكن اللائق على قدم المساواة ودون تمييز**

تتمثل سياسة الإسكان بصفة عامة في توفير مساكن لائقة ومقاسم بأسعار مدروسة من جهة وبتوفير وسائل النهوض بالسكن القائم وبتهيئة الأحياء السكنية وإدماجها لفائدة النساء والرجال وذلك من خلال التوجهات الكبرى التي تم رسمها في الإستراتيجية الوطنية للسكن والمتمثلة بالأساس في القيام بدراسات وإرساء منظومة تشريعية والاستخدام الأفضل للموارد وحسن إدارة المخزون العقاري والترفيع في إنتاج المقاسم الاجتماعية للحدّ من التوسّع العشوائي وإرساء منظومة تمويل متنوعة ووضع برامج سكنية تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية والمحافظة على الرصيد السكني القائم .

كما تهدف سياسة الإسكان إلى النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية وذلك من خلال برامج المساكن الممولة عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء، البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، برنامج المسكن الأول، برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية -الجيل الأول والجيل الثاني-, برنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدي وبرنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة.

2.1 تقديم خارطة البرنامج

يضم برنامج "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان" برنامجا فرعيا مركزيا واحدا و24 برنامجا فرعيا جهويا.

البرنامج	التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	
البرامج الفرعية	برنامج فرعي 1: مركزي: تهيئة المجال الترابي والعمراني وسياسة الإسكان	24 برنامجا فرعيا جهويا للتهيئة الترابية والتعمير والإسكان
الوحدات العملياتية	الإدارة العامة للتهيئة الترابية إدارة التعمير الإدارة العامة للإسكان وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وكالة التعمير لتونس الكبرى	24 إدارة جهوية
الفاعلون العموميون	ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري الوكالة العقارية للسكنى وكالة التهذيب والتجديد العمراني شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب	

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.4- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

- النهوض بالتهيئة الترابية لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة
- تدعيم التخطيط العمراني الاستراتيجي والمستدام والتحكّم في التوسّعات العمرانية
- النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية

▪ الهدف 1.3: النهوض بالتهيئة الترابية لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة

تهدف التهيئة الترابية إلى تنسيق مختلف التدخلات القطاعية في إطار رؤية موحدة ومنسجمة لتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية مستدامة في كامل جهات البلاد ولكل الفئات. حيث تضبط الأمثلة التوجيهية للتهيئة سواء على مستوى وطني أوجهوي الخيارات والتوجهات الإستراتيجية والأولويات لمختلف القطاعات على المدى المتوسط والبعيد وتحدد تصورا لتنفيذها بطريقة متناغمة بأبعادها الزمنية والمكانية والمالية لتحقيق التطور المنشود في إطار السياسة العمومية للتنمية.

لضمان قيس المؤشر وتقييم تدخلات الإدارة العامة للتهيئة الترابية تم الاتفاق على وضع مؤشر يدخل أساسا ضمن الأنشطة المناطة بعهدتها حيث يمكن للإدارة العامة للتهيئة الترابية التحكم فيه وبالتالي العمل على توفير الشروط الضرورية لإنجازه في أحسن الظروف.

▪ تقديم المؤشرات

✓ المؤشر1.1.3: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

تمّ اعتماد مؤشّر نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي للتمكن من متابعة تطور التوزع الجغرافي لهذه الدراسات وتدعيمه حتى يشمل كامل التراب الوطني حيث توفر هي الدراسات الإطار الملائم لضبط التوجهات العامة للتهيئة والبرامج والمشاريع القطاعية والتجهيزات المهيكلة الكبرى التي من شانها تعزيز القدرة التنافسية للمناطق المعنية وتدعيم وحدة التراب الوطني بالإضافة إلى

ما توفره آليات المتابعة لتطويع التقنيات الحديثة للرصد الترابي قصد ترشيد استغلال موارد وخصوصيات الجهات لتحقيق تنمية مستدامة وعادلة ومتوازنة لكامل الترابي الوطني.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 1.1.3

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.1.3: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي	نسبة	75	80	85	90	95

إثر تعزيز الرصد الترابي خلال سنة 2021 بفضل إعداد الأطالس الرقمية لولايات سوسة والمنستير والمهدية يتواصل تدعيم نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة الترابية سنة 2022 من خلال برمجة إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية بالمنستير كما ينتظر وانطلاق الإنجاز الفعلي لدراسة المثال التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية بمدنين هذا بالإضافة إلى الشروع في إعداد الدراسة الاستراتيجية " المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني 2050" والعمل على إتمام إعداد الدراسات المتواصلة والتي تشمل الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية والمناطق الحساسة وبعض الدراسات الخصوصية.وبذلك يتم تعزيز مؤشر قيس الأداء ليتطور من 75% المسجل سنة 2020 إلى 80 % سنة 2021 و85 % سنة 2022 ليصل إلى نسبة تعادل 95 % موفى سنة 2024 خاصّة مع تقدم إنجاز المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني.

✓ الهدف 2.3: تدعيم التخطيط العمراني الاستراتيجي والمستدام والتحكّم في التوسّعات العمرانية

يندرج هذا الهدف في إطار تنفيذ سياسة الدولة في مجال التخطيط العمراني التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والعادلة والمستدامة بين مختلف جهات البلاد التونسية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وذلك للاضطلاع بدورها الرئيسي في إعادة هيكلة الأنسجة العمرانية وتأهيلها وإيجاد التوازن بين مختلف الجهات على المستوى الوطني مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية .

✓ المؤشر 1.2.3: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

تمّ اعتماد مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية لاعتمادها كعنصر من العناصر الفاعلة في تنظيم استعمال المجال الترابي على مستوى المدن والبلديات والتجمعات السكنية والريفية وذلك بهدف تحقيق تنمية عمرانية عادلة ومستدامة.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.3

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.2.3 نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية	نسبة	30%	32 %	35 %	37 %	37.5 %

إن استراتيجيات التنمية العمرانية تقوم أساسا على تنظيم وترشيد استعمال المجال الترابي عامة بما يضمن التوازن بين مقتضيات النمو العمراني و تحسين إطار العيش إجتماعيا واقتصاديا والعمل على تكريس هذه المبادئ عند إعداد أمثلة التهيئة العمرانية، من ذلك يتم العمل على تدعيم الدور التنموي والاقتصادي للمدينة من خلال إيجاد المناطق المخصصة للأنشطة الاقتصادية والأقطاب التكنولوجية اللازمة، وتوفير مختلف التجهيزات والمرافق الأساسية مع الحرص على العناية بالجانب البيئي والجمالي في تهيئة المدينة من خلال إحداث المناطق الخضراء وتهيئة المنتزهات الحضرية والمحافظة على الموارد الطبيعية والمناطق الحساسة .

وتجدر الاشارة في هذا النطاق انه تم ضبط عدة معايير على المستوى الدولي التي من شأنها تصنيف البلدان حسب "مؤشر جودة الحياة" من ذلك اعتبار مساحة دنيا للمناطق الخضراء المخصصة لكل مواطن، كما أن توفر الخدمات وعدد التجهيزات والمرافق العمومية الموضوعة على ذمة المواطن يعتبر مؤشر على مستوى التحضر... لذلك تم أخذها بعين الاعتبار لاحتساب "مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية"

وبذلك تطور مؤشر قيس الأداء من 30% المسجل سنة 2020 إلى 32 % سنة 2021 و من المتوقع ان نسجل نسبة 35 % سنة 2022 ليصل إلى نسبة تعادل 37.5 % موفى سنة 2024.

✓ المؤشر 2.2.3: نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية

تعتبر المحافظة على الاراضي الفلاحية من أهم الأولويات ومن الركائز التي تقوم عليها سياسة الدولة سواء على مستوى تنمية الموارد الفلاحية او على مستوى تحقيق الأمن الغذائي للبلاد التونسية ، وهي من أهم النقاط التي تلتقي فيها الاستراتيجية التنموية للبلاد على مستوى عدة وزارات وخاصة وزارتي التجهيز والإسكان ووزارة الفلاحة.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 2.2.3

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.2.3 نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية	نسبة%	10%	9.5%	9 %	8.5%	8.5%

يعتبر مؤشر نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية من المؤشرات الهامة والتي من شأنها تقييم نجاعة الآليات المعتمدة للمحافظة على الأراضي الفلاحية.

وباعتبار ان من اهداف سياسة الدولة في مجال التهيئة العمرانية هو إحكام نمو المدينة بالحدّ من توسعها على حساب الأراضي الفلاحية من خلال إنشاء أنسجة عمرانية متوازنة وتحافظ على التوازن البيئي .

وقد تطور مؤشر قيس الأداء من 10% المسجل سنة 2020 إلى 9.5 % سنة 2021 ومن المتوقع ان نسجل نسبة 9 % سنة 2022 و نسبة تعادل 8.5 % موفى سنة 2024.

▪ الهدف 3. 3 : النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية

يتمثّل الهدف الأساسي لسياسة الإسكان في توفير السكن اللائق وتحسين الظروف السكنية من خلال وضع برامج تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية نساء كانوا أو رجالا، وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسّط وتوفير المرافق الأساسية والتجهيزات الجماعية.

▪ تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 1.3.3: العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيّأة

تمّ اعتماد مؤشر العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّأة قصد قياس مدى تطوّر عدد المساكن والمقاسم التي يتمّ توفيرها من سنة إلى أخرى لفائدة مختلف الفئات الاجتماعية والتي تنجز في إطار الحساب الخاص بالنهوض بالمسكن لفائدة الأجراء وفي إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وفي إطار برنامج المسكن الأول.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 1.3.3

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.3.3: العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيّأة	عدد تراكمي	11611	16645	21082	23580	25956

بلغت تقديرات العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّأة 16645خلال سنة 2021 ، موزعة بين 11539 مسكن ومقسم في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، و3336 مسكن ومقسم في إطار الفوبرولوس و1770 مسكن في إطار المسكن الأول.

وستبلغ تقديرات المساكن التي سيتمّ إنجازها إلى موفى سنة 2022، 21082 مسكن ومقسم لتصل إلى 25956 إلى موفى 2024.

✓ المؤشر 2.3.3 النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية

تمّ اعتماد مؤشر النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية لقياس مدى تطور تهذيب الأحياء السكنية وإدماجه والتي تهدف إلى تحسين الظروف السكنية والمحيط العمراني للسكان.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 2.3.3

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.3.3: النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية	نسبة تراكمية	43	44	58	66	74

بعد تسجيل نسق مرضي لإنجاز برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول حيث تمّ إلى موفى شهر سبتمبر 2021 إنجاز ما يلي:

- الانتهاء من إنجاز أشغال البنية الأساسية بـ 136 حيا من جملة 155.
- الانتهاء من إنجاز أشغال تحسين سكن بـ 102 مكونة من جملة 104 مكونة تحسين السكن مبرمجة،
- انتهاء 76 مشروع تجهيزات جماعية من جملة 124 مشروع مبرمج.

من المؤمل أن تنتهي كل مكونات البرنامج سنة 2022.

أما فيما يتعلق بالجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (157 حي بكلفة 667,4 مليون دينار) فيتميز هذا البرنامج بالقيام بالعديد من الدراسات قبل الانطلاق الفعلي في تنفيذ الأشغال حيث انطلقت سنة 2021 الدراسات العمرانية والفنية لمشاريع القسط الأول (58 حي) وتم الشروع في إجراءات تعيين مكاتب الدراسات لمشاريع القسط الثاني (46 حي) لإعداد الدراسات العمرانية والفنية.

✓ المؤشر 3.3.3: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية

تمّ اعتماد مؤشر النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية كمؤشر قائم على النوع الاجتماعي يهدف إلى قياس مدى تحقيق المساواة بين النساء والرجال دون تمييز في الانتفاع ببرامج السكن وتحديدا الانتفاع بالمساكن والمقاسم المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 3.3.3

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر3.3.3: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية	نسبة تراكمية	-	%30	%33	%36	%38

بلغت تقديرات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 6961، وتمثل النساء اللاتي سينتفعن خلال سنة 2021، 2118 امرأة مقابل 4842 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 30 %.

تقدّر نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي 33 % خلال سنة 2022 و38 % سنة 2024 وبذلك يكون هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع ببرامج السكن على مدى طويل نسبيا يتجاوز 5 سنوات .

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء :

جدول عدد6:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

الوحدة: ألف دينار

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
		تقديرات المؤشرات لسنة 2022			
التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	1.3: النهوض بالتهيئة الترابية لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة	المؤشر 1.1.3: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي 85%	1- إعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي	900	▪ تمثيل الإدارة العامة والوزارة في لجان قطاعية وفرق عمل لإبداء الرأي ودراسة مشاريع في مجال التهيئة الترابية. تمثيل الإدارة العامة حضور ملتقيات وندوات وطنية ودولية، • زيارات ميدانية في إطار إبداء الرأي حول مشاريع تنموية، • المساهمة في إعداد المخططات التنموية في القطاعات المتدخلة في مجال التهيئة العمرانية والمشاركة في لجان قطاعية وفرق عمل لإبداء الرأي ودراسة مشاريع عمرانية في مختلف المجالات (الصحة، النقل والصناعة والبيئة...)
			2- إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة الترابية والتنمية العمرانية	1740	
			3- الأشغال الجيوديزية	2000	
	2.3: تدعيم التخطيط	المؤشر 1.2.3 نسبة المطابقة بين	4 - دعم اللّامركزية عبر مساندة الجماعات المحلية	60	• تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية • التأطير والتكوين لفائدة مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات

	العمراني الاستراتيجي والمستدام والتحكّم في التوسّعات العمرانية	استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية% 35	لإعداد ومراجعة المخططات وإعداد المسوحات الطبوغرافية		الجهوية للتجهيز
		المؤشر 2.2.3 نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية 9%	5 –برنامج التدخل العمراني لوكالة التعمير لتونس الكبرى	4365	• تأجير الأعوان التابعين لوكالة التعمير لتونس الكبرى • تسيير المصالح الإدارية للوكالة • نفقات التدخل • البحث والتطوير وإعداد الدراسات في مجال النظم المعلوماتية
	3.3 : النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية	المؤشر 1.3.3: العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيّأة 21082	6– توفير مساكن ومقاسم مهيّأة لفائدة الأجراء	68000	إسناد حصص مساكن اجتماعية باعثين عقاريين. – مصادقة اللجنة الاستشارية للبعث العقاري على المشاريع المنجزة. – المشاركة في أعمال اللجنة الوطنية لإسناد قروض الفوبرولوس ببنك الاسكان.
		المؤشر 2.3.3: النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن برامج الوطنية 58 %	7– تهذيب وإدماج أحياء سكنية	28000	
			8– التهذيب والتجديد العمراني	12000	متابعة تقدم انجاز المشاريع من قبل اللجنة الوطنية لقيادة البرنامج.
			9–تحسين السكن	10000	دراسة الملفات من قبل اللجان الجهوية لتحسين السكن للمصادقة على قائمة المنتفعين بمنح وقروض لتحسين السكن. القيام بالمعاينات الفنية للمساكن وبالأبحاث الاجتماعية للعائلات المرشّحة للانتفاع بالبرنامج من طرف فريق عمل منبثق عن اللجنة الجهوية. –ضبط قائمات الفئات الاجتماعية من طرف اللجنة الجهوية وذلك إثر ترتيبها وفق مقاييس ودراسة الاعتراضات ثم المصادقة على القائمات النهائية وإحالتها إلى لجنة قيادة البرنامج للإعلام – إبرام عقد الرهن العقاري وسند الدين من طرف بنك الإسكان. –إبرام عقد الانتفاع بالمسكن من طرف المجلس الجهوي. * إعداد اللجنة الجهوية للقائمات الأوّلية حسب كل معتمدية وترتيبها وفق مقاييس استنادا لتطبيقة إعلامية ثم التداول بشأنها والمصادقة على القائمة النهائية بعد دراسة الاعتراضات وإحالتها إلى لجنة قيادة البرنامج للإعلام. * تتولى لجنة القيادة المصادقة على مبلغ المنحة ومبلغ الدين بالنسبة لكل منتفع. * إبرام عقود الانتفاع قبل: الباعث العقاري العمومي في صورة إنجاز المشاريع من قبله المجلس الجهوي في صورة إنجاز المشاريع من طرف الباعثين العقاريين الخواص. * تأجير الأعوان التابعين للإدارة العامة للتهيئة الترابية وإدارة التعمير والإدارة العامة للإسكان ووحدة إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي والعاملين بالإدارات الجهوية * تسيير المصالح الإدارية للهياكل المركزية
			C– إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها	18000	
		المؤشر 3.3.3: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن اجتماعية ومقاسم مهيّأة	D–إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	49600	
			Z– نشاط المساندة	16913	

				* نفقات التدخل (تسيير مكتب HABITAT)	
		z- نشاط المساندة	772	* تسيير المصالح الإدارية للبرامج الفرعية الجهوية	

2-3: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد7:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الفاعل العمومي	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022
ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري	أشغال جيوديزية	2000
الوكالة العقارية للسكنى	بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية (اقتناء أراضي)	12000
وكالة التهذيب والتجديد العمراني	تهذيب وإدماج أحياء سكنية جيل ثاني	23500
	برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة	14000
	بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	2600
شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	5010
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية الأم		1200
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط		215
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال		1123
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب		685

2- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

جدول عدد 8:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	انجازات 2020	ق.م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	16 129	17 500	18 180	18 544	18 914
نفقات التسيير	1 144	1 400	1 440	1 483	1 528
نفقات التدخلات	569	370	30 380	390	400
نفقات الاستثمار	210 201	185 260	162 350	211 583	199 158
بقية النفقات	0,00	0	0	0	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	228 043	204 530	212 350	232 000	220 000

تقدر اعتمادات الدفع المرسّمة لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان لسنة 2022، 212350 ألف دينار، وتوزع نفقات الاستثمار المقدرة بـ162350 ألف دينار بين 60850 ألف دينار على الموارد العامة للميزانية و53500 ألف دينار على موارد القروض الموظفة و48000 ألف دينار على الحسابات الخاصة في الخزينة.

نلاحظ خلال سنة 2022، زيادة كبيرة في نفقات التدخلات مقارنة بسنة 2021 ويعود ذلك إلى ترسيم اعتمادات تخص برنامج المسكن الأول بقيمة 30000 ألف دينار.

كما نلاحظ زيادة بنسبة 4 % في حجم اعتمادات الدفع بالنسبة لنفقات الاستثمارات مقارنة بالاعتمادات المرسّمة لسنة 2021، وتطورا بنسبة 9% خلال سنة 2023 وانخفاضا بنسبة 5 % خلال سنة 2024 ويرجع ذلك لعدة عوامل نذكر من أهمها:

- **بخصوص نشاط إعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي** نلاحظ زيادة في نفقات الاستثمارات من 700 ألف دينار خلال سنة 2021 إلى 800 ألف دينار خلال سنة 2022 أي بزيادة قدرها 14%، ويعود ذلك إلى الترفيع في نسق إنجاز الدراسات المتواصلة وبرمجة وانطلاق الدراسات

الجديدة سواء منها الأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية الكبرى أو المناطق الحساسة أو أمثلة تهيئة وتنمية الولايات بالإضافة إلى دراسات الرصد الترابي وخاصّة أطالس الولايات. وهذا ما يفسّر تطور مؤشر قيس أداء نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي من 75 % المسجل سنة 2020 إلى 85% سنة 2022 ثم إلى 95% سنة 2024.

بخصوص الأنشطة الخاصة بالوحدة العملياتية التعمير والمتمثلة في إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة والتنمية العمرانية والاشغال الجيوديزية ودعم اللامركزية عبر مساندة الجماعات المحلية لإعداد ومراجعة المخططات وإعداد المسوحات الطبوغرافية نلاحظ زيادة في نفقات الاستثمارات من 3500 ألف دينار خلال سنة 2021 إلى 3800 ألف دينار خلال سنة 2022 أي بزيادة قدرها 9 %، ويعود ذلك إلى الترفيع في نسق إنجاز الدراسات المتواصلة وانطلاق الدراسات الجديدة مثل الدراسات المتعلقة بإعداد الصور الجوية وخرائط المدن وانجاز الاشغال الجيوديزية، بالإضافة إلى الانطلاق في انجاز مشروع منظومة التصرّف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية التي عهد إنجازها الى ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط.

ويتطابق هذا الارتفاع مع تطور مؤشر قيس أداء نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية من 30% لسنة 2020 إلى 32 % سنة 2021 ومن المتوقع ان نسجل نسبة 35 % سنة 2022 ليصل إلى نسبة تعادل 37.5 % موفى سنة 2024.

- تقدّر اعتمادات الدفع المرسمة **لإنجاز نشاط تهذيب وإدماج أحياء سكنية** خلال سنة 2022 بـ28000 ألف دينار بزيادة قدرها 6 % مقارنة بسنة 2021 ويعود ذلك إلى أن الاعتمادات المخصصة لمشروع تهذيب الأحياء السكنية والمرسمة خلال سنوات 2019 و2020 و2021 خصصت لإتمام الأشغال المتعلقة بتهذيب وإدماج الأحياء السكنية جيل أول وإنجاز الدراسات الخاصة بمشروع الجيل الثاني، أما الاعتمادات التي تمّت برمجتها لسنتي 2023 و2024 فهي مخصصة لاستكمال إنجاز الأشغال وهذا ما يفسر النسق التصاعدي للتقديرات وهذا ما يبرز من خلال الزيادة في النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية التي تقدّر بـ44% خلال سنة 2021 و58 % خلال سنة 2022 لتمرّ إلى 66 % خلال سنة 2023 و 74 % خلال سنة 2024.

- بخصوص **النشاط الخاص بتوفير مساكن ومقاسم مهيّأة لفائدة الأجراء:**

لم تشهد اعتمادات الدفع المرسمة بالنسبة للحسابات الخاصة في الخزينة لسنة 2022 تطورا مقارنة بسنة 2021، حيث قدرت بـ38000 ألف دينار ومن المتوقع تسجيل طلبات إضافية على المساكن المموّلة عن طريق الفوبرولوس وكذلك على اقتناء مقاسم مهيّأة حيث ستبلغ التقديرات 3836 مسكنا ومقسما خلال سنة 2022 أي بزيادة قدرها 15% مقارنة بسنة 2021 ، في حين تمّ ترسيم اعتمادات بقيمة 30000 ألف دينار لاقتناء مساكن في إطار برنامج المسكن الأول.

- أما الاعتمادات الخاصة **بنشاطي إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها وإنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم** في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي فإن الاعتمادات المرسمة لسنة 2022 والمقدّرة بـ 68050 ألف دينار انخفضت بنسبة 28 % مقارنة بسنة 2021، ونلاحظ أن الاعتمادات ستشهد تطورا طفيفا خلال سنتي 2023 و2024 .

وستخصص الاعتمادات المرسمة لسنة 2022 لخلاص المشاريع التي بصدد الإنجاز والمتعلقة بعنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها وبعنصر بناء مساكن وتهيئة مقاسم اجتماعية سواء من طرف الباعثين العقاريين العموميين أو الخواص، بالإضافة إلى خلاص مبالغ الدراسات ومبالغ التسبقة للمشاريع التي سيتم إنجازها من قبل الباعثين العقاريين الخواص.

وهذا ما يبينه مؤشر العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّئة حيث نلاحظ تطورا في تقديرات العدد التراكمي للمساكن المنجزة إلى موفى سنة 2021 والتي ستصل إلى 16645 مسكن ومقسم ومن المبرمج أن تبلغ 21082 مسكن ومقسم خلال سنة 2022 موزعة بين 15026 منجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي و3836 في إطار الفوبرولوس و2120 في إطار المسكن الأول. ومن المبرمج أن يصل العدد الجملي للمساكن 25956 مسكن ومقسم إلى موفى سنة 2024.

البرنامج عدد 9 :القيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج : السيد حاتم عيشاوية

تاريخ توليه مهمة "رئيس البرنامج" : 07 فيفري 2020

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1تقديم إستراتجية البرنامج

إن دعم مردودية قطاع التجهيز يرتبط أساسا بإرساء إدارة عصرية ترتكز على استعمال التقنيات الإعلامية الحديثة وتوفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية وتسخيرها لخدمة المتدخلين في القطاع بغاية تحقيق الأهداف المرسومة، لذلك تم ضبط إستراتيجية برنامج "القيادة والمساندة" والمتمثلة في التدخل أفقيا من اجل تقديم الدعم البشري والمادي والإداري والفني الضروري لجميع البرامج للقيام بدورها في أفضل الظروف مع ضمان التنسيق وتفعيل حوار التصرف بين مختلف الأطراف.

وفي هذا الصدد ولدفع نسق نمو قطاع التجهيز يجري العمل على تركيز هيكلة عصرية تتميز بدعم الموارد البشرية واعتماد التقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات ووضعها على ذمة مختلف المتدخلين في القطاع.

وتتمثل المحاور الإستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة في

*تركيز هيكلة عصرية

* دعم الموارد البشرية

* إدخال التقنيات الحديثة

* الحرص على تقليص الفوارق المسجلة بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع إضافة إلى تفعيل مبدأ المساواة بين الجنسين عبر مراعاة التناصف في إسنادا لامتيازات مثل التكليف بالخطط الوظيفية وتدعيم بلوغ المرأة للمواقع العليا لاتخاذ القرار بالإضافة إلى ضمان حقها في الالتحاق بالدورات التكوينية والتربصات بالخارج.

* ضمان ديمومة الميزانية وحسن التصرف في الموارد المالية.

* تركيز مبادئ الحوكمة الرشيدة.

*تتمثل أهم الإشكاليات التي قد تعيق الوصول إلى الأهداف في :

– إيقاف الانتدابات وتعدد إجراءات التسوية التي لا تراعي الاحتياجات الحقيقية للإدارة لا من حيث الاختصاصات ولا من حيث مواقع العمل،

- تزايد الدور الاجتماعي للدولة الذي يؤثر سلبا على نجاعة وفاعلية مسار التصرف في الموارد البشرية والموازنة بين كل فئات المجتمع

- إشكاليات متعلقة بالموارد المالية تتمثل خاصة في التقليص من اعتمادات الدفع للمهمة وما يعنيه ذلك من إخلالات مثل تجاوز الآجال التعاقدية للدفع وتناقص قدرة البرنامج على الإيفاء بالتعهدات المالية على الأمد القصير والإضرار بالتوازنات المالية للدولة على المدى البعيد

- انعكاسات جائحة كورونا

2.1 تقديم خارطة البرنامج

البرنامج	القيادة والمساندة		
البرامج الفرعية	برنامج فرعي 1: مركزي: القيادة	برنامج فرعي 2: مركزي: المساندة	24 برنامجا فرعيا جهويا
الوحدات العملياتية	الإدارة العامة للتخطيط والتعاون وتكوين الإطارات	الإدارة العامة للمصالح المشتركة	24 إدارة جهوية

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

يتكون برنامج "القيادة والمساندة" من ثلاثة برامج فرعية وتتمثل مشمولات كل برنامج فرعي فيما يلي:

- **البرنامج الفرعي1 "القيادة"** يهدف إلى رسم الإستراتيجية العامة للمهمة والإشراف على مختلف البرامج والتنسيق بينها وتفعيل حوار التصرف كما يهتم كذلك بتحسين علاقة الإدارة مع المتدخلين في القطاع

- **البرنامج الفرعي 2 "المساندة"** يعمل على توفير الموارد البشرية والمادية الضرورية لجميع البرامج قصد مساعدتها على القيام بدورها في أحسن الظروف والحرص على تفعيل مبادئ الحوكمة الرشيدة وضمان ديمومة الميزانية كما ورد بالفصول 10 و15 من دستور جانفي 2014.

- **البرنامج الفرعي 3 "جهوي"** تطبيقا للفصل 14 من الدستور تلتزم الدولة بدعم اللامركزية واعتمادها بكامل التراب الوطني في إطار وحدة الدولة وهو امتداد للبرنامجين الفرعيين القيادة والمساندة على المستوى الجهوي و يتنزل في إطار تطبيق المبادئ الواردة ضمن الفصل 12 من الدستور 2014 الذي ينص على" سعي الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات، استنادا إلى مؤشرات التنمية واعتمادا على مبدأ التمييز الإيجابي. كما تعمل على الاستغلال الرشيد للثروات الوطنية.

وتتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:

- **الهدف 1.9: تدعيم حوكمة المهمة ومختلف برامجها**

- **تقديم المؤشرات**

✓ المؤشر. 1.1.9: نسبة تحقيق أهداف المهمة

على تعدد الأنشطة التي تقوم بها هياكل البرنامج الفرعي "القيادة"، يمكن اعتماد عدد من المؤشرات التي تبرز أهم هذه العمليات وأكثرها تأثيرا على الوصول إلى الهدف المذكور، لذلك وقع الاختيار على المؤشرات التالية حرصا على تحقيق الأهداف الإستراتيجية لقطاع التجهيز والإسكان تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة ومخطط التنمية 2016-2020.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 1.1.9

مؤشرات قيس أداء الهدف1.9 : تدعيم حوكمة المهمة ومختلف برامجها	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.1.9: نسبة تحقيق أهداف المهمة	%	94.8	92	96	97	98

* يعتمد مؤشر نسبة تحقيق أهداف المهمة على احتساب معدل تحقيق كافة الأهداف لإنجازاتها مقارنة بالتوقعات المأمولة وتمكن هذه الطريقة من تحديد الهدف الذي عرف أقل نسبة إنجاز مقارنة بالتوقعات المرسومة ثم تحديد المؤشر المسؤول عن هته النتائج وبالتالي يتم العمل إمّا على معالجة الصعوبات

المتعلقة بالمؤشر المعني والتي تمكن من معالجة النقص في تحقيق الأهداف أو اعتبار المؤشر غير مجدي والعمل على تغييره بمؤشر ذو فعالية ومن المأمول الوصول إلى تحقيق أهداف المهمة بنسبة تقدر بـ 96 %لسنة 2022 مقارنة ب 92 %لسنة 2021

- مؤشر نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج يعتمد في طريقة احتسابه على معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات، هذه الطريقة لا تعكس بدقة نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج لأن وزن البرامج بقطاع التجهيز وكذلك نوعية مشاريع مختلف البرامج مختلفة (من حيث الآجال و من حيث العراقيل و الإشكاليات التي يمكن أن تعترضها والتي تحول دون إنجاز المشاريع على غرار إشكاليات عقارية ومالية وأخرى مرتبطة بالمقاولات والإجراءات الإدارية).

✓ المؤشر.2.1.9: التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية لمهمة التجهيز

بالنسبة إلى مؤشر التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية لمهمة التجهيز، فهو يتنزل في إطار تعصير الإدارة بطريقة تخدم الهدف مباشرة باعتبار أن الحرص على التوصل بالمعلومة وزيارة المواقع الإلكترونية للمهمة يكرس الشفافية والحكومة المفتوحة والتي تعتبر ركن أساسي من الأركان التي تتطلبها، بل تقوم عليها الحوكمة.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 2.1.9

مؤشرات قيس أداء الهدف 1.9 : تدعيم حوكمة المهمة ومختلف برامجها	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.1.9: التطور السنوي لزيارة المواقع الالكترونية لمهمة التجهيز	وحدة/يوم	384	400	500	800	1000

إن معدل عدد الزيارات اليومية لموقع الواب تطور بصفة ملحوظة منذ 2019 نظرا للصيغة الجديدة للموقع في موفى سنة 2018 و قد برمجت الوزارة إعادة صياغة للموقع في سنة 2021 سيكون لها انعكاس إيجابي كفيل بزيادة معدل زيارة الموقع لسنة 2022.

▪ الهدف 2.9 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات حسب الحاجة و ضمان المساواة و تكافؤ الفرص

لقياس التوظيف الأمثل للموارد البشرية والمالية وتطوير الإجراءات وقع الاختيار على مؤشرات تهم:

- الموارد البشرية: حسن التصرف في المسار المهني وإسناد الحوافز مع مراعاة توزيعها بين الجنسين
- الموارد المالية: في إطار التوجه الوطني للحوكمة توجه المهمة نحو ترشيد استهلاك الطاقة وتوفير صيانة للوسائل حسب الاعتمادات المبرمجة
- تطوير الإجراءات: التكوين وحسن توزيعه على مختلف أصناف الأعوان حسب المجالات ذات الأولوية مع مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي حسب الجنس المضمن بالفصل 18 للقانون الاساسي للميزانية و مع الأخذ بعين الاعتبار لمبدأي المساواة و تكافؤ الفرص .

▪ تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر .1.2.9: تعويض الانقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد

مؤشرات قيس أداء الهدف2.9 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات حسب الحاجة و ضمان المساواة و تكافؤ الفرص	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.2.9 تعويض الانقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد	قاعدة 100	0	127	100	100	100

من المتوقع بلوغ معيار 100 سنة 2022 و سيبقى المعيار ثابتا الى حدود سنة2024 و ذلك وفقا للانتدابات المبرمجة .

✓ المؤشر.2.2.9: نسبة الأعوان (إ.مركزية) المتكونين في المجالات ذات الأولوية

مؤشرات قيس أداء الهدف2.9: ترشيد التصرف في الموارد البشرية من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.2.9 نسبة الأعوان (ا. مركزية) المتكونين في المجالات ذات الأولوية	%	11.7	6.5	8	11.5	14

بلغت نسبة المتكونين في المجالات ذات الاولوية سنة 2021 6.5% ومن المتوقع ان تبلغ النسبة 8% سنة 2022 , 11.5% سنة 2023 لترتفع النسبة الى 14% سنة 2024 وذلك لأنه سيتم العمل على رفع

الميزانية المخصصة للتكوين، لزيادة عدد دورات تكوين في المواضيع ذات الأولوية في سياسات الوزارة وبالتالي عدد المنتفعين بها.

✓ المؤشر3.2.9.. تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

مؤشرات قيس أداء الهدف 2.9: ترشيد التصرف في الموارد البشرية من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 3.2.9 تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية	قاعدة 100	105	105	108	109	109

- تم تسجيل مؤشر إيجابي لتمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية، حيث بلغ 105 متجاوزا بذلك القيمة الأدنى المنشودة.

وهو مؤشر إيجابي باعتبار الارتفاع المتواصل لنسبة الإطارات النسائية بالوزارة.

- من المتوقع أن يواصل المؤشر ارتفاعه خلال السنوات الثلاث القادمة رغم تواصل ارتفاع نسبة الإطارات النسائية ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع العدد الجملي (النسبي) للخطط الوظيفية الشاغرة بالوزارة وتزامنه مع ارتفاع نسبة الإطارات النسائية.

▪ الهدف 3.9 : ضمان ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرنامج 9

▪ تقديم المؤشرات

✓ المؤشر1.3.9 : نسبة تحقيق ديمومة الميزانية

مؤشرات قيس أداء الهدف 3.9 ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرنامج 9	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.3.9 نسبة تحقيق ديمومة الميزانية	%	99,6	100	100	100	100

ستبلغ نسبة تغطية الاعتمادات المنجزة للاعتمادات المبرمجة 100% سنة 2022 والسنوات الموالية و سيتم الإعتماد في البرمجة على معايير أكثر واقعية و السعي لإرساء تطبيقة داخلية لتجميع الطلبات المركزية والجهوية وتوفير الإعتمادات الضرورية مسبقا والتسريع في خلاص المقاولات

✓ المؤشر2.3.9: تكلفة التسيير لكل عون

مؤشرات قيس أداء الهدف3.9 ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرنامج 9	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.3.9 تكلفة التسيير لكل عون	بالألف دينار	4,27	4,04	4,09	4,18	4,3

سيتم العمل على مزيد إحكام التصرف الرشيد في نفقات التسيير وخاصة النفقات المخصصة للطاقة بالاعتماد على المنظومات (AGILIS , GPRS) والتحكم في نفقات الهاتف بالاعتماد على IP LIGNE وتجديد أسطول النقل

- تحديد الحاجيات بكل دقة
- الإعداد الجيد للبرمجة السنوية للنفقات
- تجميع الشراءات

التوزيع الأمثل لنفقات التسيير بين البرامج.

✓ المؤشر3.3.9: نسبة صرف اعتمادات التنمية الى موفى شهر سبتمبر

مؤشرات قيس أداء الهدف 3.9 ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرنامج 9	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 3.3.9 نسبة صرف اعتمادات التنمية الى موفى شهر سبتمبر	%	64	70	72	73	75

وينتظر من توقعات سنة 2021 أن ترتفع النسبة مقارنة بسنة 2020 إلى 70% ويعود هذا إلى استئناف حظائر الأشغال حتى خلال فترة الحجر الصحي الموجه وعودة النسق العادي للعمل والانطلاق في إنجاز المشاريع الجديدة وخاصة منها المشاريع الكبرى التي سيكون لها تأثير على نسق صرف الإعتمادات

▪ الهدف 4.9 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات حسب الحاجة و ضمان المساواة و تكافؤ الفرص على المستوى الجهوي

✓ المؤشر4.3.9 :معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني

مؤشرات قيس أداء الهدف 3.9 ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرنامج 9	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر4.3.9 معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني	معدل	3,8	7,4	7	7	7

من المتوقع ان يشرف كل اطار على 7 مشاريع و هو عدد مرتفع سيتواصل الى حدود 2024 باعتبار غلق باب الانتدابات لسنة 2022 .

جدول عدد6:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

الوحدة:ألف دينار

البرنامج	الأهداف	المؤشرات تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
القيادة والمساندة	1.9: تدعيم حوكمة المهمة ومختلف برامجها	المؤشر1.1.9 : نسبة تحقيق أهداف المهمة 96%	1- التنسيق الاتصال الرقابة والعلاقات الدولية	119	-
			2- التدخل العمومي	3429	
		المؤشر 2.1.9 : التطور السنوي لزيارة الموقع الإلكتروني لمهمة التجهيز 500 وحدة/يوم	Z- المساندة	6453	
	2.9: ترشيد التصرف في الموارد البشرية والتوظيف الامثل للكفاءات حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص	المؤشر 1.2.9 : تعويض الانقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد 100	Z -المساندة	30790	-
		المؤشر 2.2.9 : نسبة الأعوان (ا. مركزية) المتكونين في المجالات ذات الأولوية 8%	3- التصرف في العقارات والتجهيزات	3239	-
		المؤشر 3.2.9 : مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية 108			
	3. 9: ضمان ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرنامج 9	المؤشر 1.3.9: نسبة تحقيق ديمومة الميزانية			
		المؤشر 2.3.9: تكلفة التسيير لكل عون 4,09 الف دينار	4- الإحالة	3186	
		المؤشر 3.3.9 : نسبة صرف اعتمادات التنمية الى موفى شهر سبتمبر 72%	z- المساندة	2844	-
	4.9: : ترشيد التصرف في الموارد البشرية والتوظيف الامثل للكفاءات حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص على المستوى الجهوي	المؤشر 1.4.9 : المؤشر 4.2.9: معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني	3- التصرف في العقارات و التجهيزات	0	يتم التفويض في الإبان من طرف البرنامج الفرعي المركزي 2 بطلب من البرامج الفرعية الجهوية

3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

-تبرز الجداول الموالية إطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج "9" حسب طبيعة النفقة.

جدول عدد 08:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	انجازات 2020	ق.م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	25 162	30600	32651	36808	37545
نفقات التسيير	5 641	6960	7175	7365	8533
نفقات التدخلات	2 875	2750	3429	2788	2884
نفقات الاستثمار	4 868	5070	6805	7808	7925
بقية النفقات	0	0	0	0	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	38 546	45380	50060	55769	56887

بطاقة مؤشرات الأداء

لمختلف البرامج

ـ بطاقات مؤشرات قيس الأداء
للبرنامج "1"
البنية الأساسية للطرقات

بطـاقة المـؤشـــر: تقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي
2. تعريف المؤشر: تطور طول شبكة الطرقات السيارة المنجزة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): طول الطرقات السيارة المنجزة / طول الطرقات السيارة المبرمجة
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة متابعة انجاز مشاريع الطرقات السيارة وتحرير حوزة الطرقات المهيكلة بالمدن وشركة تونس الطرقات السيارة
4. تاريخ توفّر المؤشر: سنوي
5. القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur): 68 % سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة متابعة انجاز مشاريع الطرقات السيارة وتحرير حوزة الطرقات المهيكلة بالمدن.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
طول الطرقات السيارة المنجزة	كم	727	783	762	817	904
نسبة تقدم انجاز الطرقات السيارة	%	55	59	57	61	68

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

لم يتم تحقيق القيمة المنشودة خلال 2020 لذلك تم تحيين قيمة المؤشر للسنوات 2022 و2023. إن أشغال الطريق السيارة قابس – مدنين على طول 84 كلم لا تزال في طو الإنجاز حيث تم فسخ العقد للقسط 2 خلال 2021 كما تم إعلان

[2] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

طلب عروض لتعيين مقاولة لاتمام الأشغال التي ستنطلق في بداية 2022، أما أشغال الطريق السيارة تونس جلمة فستنطلق الثلاثي الثالث من سنة 2022 بعد إتمام تحرير الحوزة.

طول الطرقات السيارة المبرمجة =1323 كم. هذا الطول هو مجموع طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال وطول الطرقات السيارة في طور الانجاز وطول الطرقات السيارة في طور الدراسة وطول الطرقات السيارة التي تم الانتهاء من دراستها وطول الطرقات السيارة التي في مرحلة الإعلان عن طلب العروض الخاص بالأشغال:

- طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال = 659 كم (تونس – بوسالم 121كم، تونس – بنزرت 51 كم، تونس – قابس 395 كم ومدنين -راس الجدير 92 كم.
- طول الطرقات السيارة في طور الانجاز = 84 كم (قابس – مدنين والمتوقع الانتهاء من أشغالها مع موفى سنة 2022)،
- طول الطرقات السيارة التي تم الانتهاء من دراستها و في مرحلة الإعلان عن طلب العروض = 186كم (الطريق السيارة تونس – جلمة و الذي تم الإعلان عن طلب العروض الخاص بأشغالها بالنسبة إلى قسط السبيخة – جلمة في شهر أكتوبر 2020 كما تمّ الإعلان عن طلب العروض الخاص بالأشغال بالنسبة إلى قسط تونس – السبيخة في شهر أفريل 2021 و من المتوقع الانطلاق في إنجاز أشغال كامل المشروع ، بعد استكمال أشغال فتح الحوزة (التي بلغت 37% فقط إلى حدّ شهر أكتوبر 2021) ، أي مع بداية الثلاثي الثالث من سنة 2022 على أمل إنهائها مع موفى سنة 2025).
- طول الطرقات السيارة التي تم الانتهاء من دراستها وبصدد البحث عن التمويلات اللازمة لإنجاز أشغالها = 199 كم (الطريق السيارة جلمة – سيدي بوزيد 44 كم والطريق السيارة سيدي بوزيد – قفصة 96 كم والطريق السيارة جلمة – القصرين 59 كم وبعد توفر الإعتمادات اللازمة، من المتوقع الاعلان عن طلب العروض الخاص بأشغال القسطين جلمة – سيدي بوزيد وجلمة – القصرين مع بداية سنة 2025 و مع بداية سنة 2027 بالنسبة إلى قسط الرابط بين سيدي بوزيد و قفصة).
- طول الطرقات السيارة في طور الدراسة = 195 كم الطريق السيارة بوسالم – الحدود الجزائرية (80 كم و من المتوقع الإنتها ء من الدراسة مع موفى سنة 2022 و بعد توفر الإعتمادات اللازمة من المؤمل الاعلان عن طلب العروض الخاص بالأشغال خلال سنة 2023 بالنسبة إلى القسط الرابط بين بوسالم وجندوبة بطول 37 كم و خلال سنة 2027 بالنسبة إلى الجزء الرابط بين جندوبة و الحدود الجزائرية) وإيصال الطريق السيارة إلى مدينة الكاف (115 كم و من المتوقع الإنتهاء من الدراسة مع موفى سنة 2022 و بعد توفر الإعتمادات اللازمة من المتوقع الاعلان عن طلب العروض الخاص بالأشغال خلال سنة 2023).

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- إنهاء دراسة الطريق السيارة بوسالم – الحدود الجزائرية ومشروع إيصال الطريق السيارة الى مدينة الكاف (إجابات مختلف المتدخلين المعنيين بالمشروع تأخذ مدة زمنية طويلة ورفض بعض مالكي قطع الأراضي أن تنجز الأشغال الطبوغرافية والجيوتقنية فوق أراضيهم كما تعطلت مهمة التصوير الجوي لمشروع ايصال الطريق السيارة الى مدينة الكاف (اضطرابات بسبب انتشار جائحة كورونا وطول الاجراءات الادارية للحصول على التراخيص).

- إيجاد الإعتمادات اللازمة لتمويل انجاز أشغال الطرقات السيارة.

- تحرير حوزة مشاريع الطرقات السيارة تتطلب الكثير من الإجراءات الإدارية و القانونية الطويلة نظرا لتداخل العديد من الأطراف (تحديد المسار و حوزة الطريق السيارة مع اجراء البحث العقاري على الميدان و إعداد الأمثلة و القائمة البيانية من طرف ديوان قيس الأراضي و المسح العقاري، انجاز الاختبارات الميدانية و إعداد تقارير الاختبار من طرف وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية ، انعقاد لجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية بمختلف الولايات المعنية

بالمشروع ، إعداد أمر الانتزاع و إبرام العقود مع مالكي قطع الأراضي ، رفع القضايا الحوزية و انتظار صدور أحكام التحوز و تنفيذ أحكام التحوز على الميدان من طرف الولايات المعنية بالمشروع).

- رفض بعض مالكي قطع الأراضي لإنجاز الأشغال فوق أراضيهم (كان من المتوقع الإنتهاء من إنجاز أشغال الطريقين السيارتين قابس – مدنين ومدنين – راس الجدير خلال سنة 2020 إلا أن الإشكاليات العقارية تسببت في تعطيل الأشغال خاصة على مستوى القسط الرابع لمشروع الطريق السيارة قابس -مدنين بسبب معارضة بعض المواطنين على إنجاز المشروع والطلبات اللامتناهية لإضافة محولات في كل منطقة دون جدوى اقتصادية).

- أشغال تحويل شبكات جملة المستلزمين (الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ...) تتطلب مدة زمنية طويلة.

بطـاقة مؤشر الأداء: تقدم انجاز مخطط الطرقات السريعة

رمز المؤشر: 2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:"تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي"
2. تعريف المؤشر: نسبة تقدم انجاز الطرقات السريعة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): طول الطرقات السريعة المنجزة / طول الطرقات السريعة المبرمجة إلى أفق 2030
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات تقوم بها إدارة استغلال وصيانة الطرقات
4. تاريخ توفّر المؤشر: سنوي
5. القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur): بلوغ 2000 كلم بحلول سنة 2030
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة البرمجة ومتابعة المشاريع بالإدارة العامة للجسور والطرقات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
طول الطرقات السريعة المنجزة	كم	716	737,3	819,5	890,1	916,3
النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السريعة	%	35,8	36,86	40,97	44,5	45'8

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

طول الطرقات السريعة المبرمجة = 2000 كم في أفق سنة 2030

[1] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

- طول الطرقات السريعة في طور الاستغلال = 716 كم

- طول الطرقات السريعة في طور الانجاز = 200.3 كم (مضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 بنابل القسط الأول والثاني، مضاعفة الطريق الرومانية 117، مضاعفة الطريق الوطنية رقم 16 بين قابس والحامة، انجاز وصلة ربط تطاوين بالطريق السيارة أ1 (3 أقساط)، مشروع توسيع المدخل الجنوبي للعاصمة إلى 2×4 ممرات، انجاز الطريق الحزامية X20 بين ط ج 31 والمخرج الغربي ، مشروع مضاعفة الطريق المحلية 533 بين رواد وقلعة الأندلس، تهيئة المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس (3 أقساط)، أشغال إتمام مضاعفة الطريق الوطنية رقم 1 بالمحرس (الجزء المتبقي 5 كلم).

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ارتباط برمجة وانجاز الأنشطة بتوفر التمويل الخارجي

- تحرير حوزة مشاريع الطرقات السريعة تتطلب الكثير من الإجراءات الإدارية والقانونية الطويلة نظرا لتداخل العديد من الأطراف.

- تعطل في تقدم المشاريع نظرا للمشاكل العقارية

-أشغال تحويل شبكات المستلزمين (الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ...) تتطلب مدة زمنية طويلة وتتسبب في تعطيل المشاريع.

التراكمية لتهيئة المسالك الريفية

رمز المؤشر: 1.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : "تحسين وصول النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة طرقات يمكن السير عليها"
2. تعريف المؤشر: يبرز هذا المؤشر تطور طول شبكة المسالك الريفية المهيئة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): طول المسالك الريفية المهيئة / الطول الجملي لشبكة المسالك الريفية
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات تقوم بها إدارة استغلال وصيانة الطرقات
4. تاريخ توفّر المؤشر : سنوي
5. القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur): 46,6 % سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للجسور والطرقات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
المؤشر 1.2.1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية	%	45,2	45,6	45,9	46,3	46,6

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

بلوغ القيمة المنشودة لهذا المؤشر ترتبط بالنشاط 8 تهيئة شبكة المسالك الريفية. تم تحيين قيمة المؤشر للسنوات 2022 و2023. تميزت سنة 2021 بانطلاق أشغال الحصة الأول من تهيئة 466 كلم من المسالك الريفية

[1] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

موزعة على 22 ولاية بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وإعلان طلب عروض الحصة الثانية تهيئة 440 كلم من المسالك الريفية موزعة على 21 ولاية في موفى 2021.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- البحث عن تمويل
- طول اجراءات ابرام الصفقات (دراسات وأشغال) باعتبار التنسيق مع الولايات لتحديد المسالك التي يتم برمجتها للدراسة
- تنوع المتدخلين عند إنجاز المسالك حيث يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار المسالك التي يتم تهيئتها في إطار البرامج السنوية للتنمية والتنمية المندمجة التي تشرف عليها الإدارات الجهوية للتجهيز لفائدة المجالس الجهوية للولايات.
- ترقيم المسالك الريفية إلى درجة طرقات محلية مما يؤثر على طول الشبكة المهيئة.

ـ بطاقات مؤشرات قيس الأداء
للبرنامج "2"
حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

بطـاقة مؤشر الأداء: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

رمز المؤشر 1.1.2:

IV- الخصائص العامة للمؤشر

4. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** حماية المدن من الفيضانات
5. **تعريف المؤشر:** النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،**

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** العدد الجملي للمشاريع التي تم إنجازها و قبولها بصفة وقتية إلى حدود تاريخ تحيين المؤشر مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المبرمجة بالمخطط الاستراتيجي
8. **وحدة المؤشر:%**
9. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** محاضر الاستلام الوقتي للمشاريع المسلمة من طرف رؤساء المشاريع
10. **تاريخ توفّر المؤشر : موفى كل سنة**
11. **القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur): 100% سنة 2022**
12. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: جودة نصري (كاهية مدير)**

VI- قراءة في نتائج المؤشر

4- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2-1-1 النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	%	98	99	100	-	-

5- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

[3] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

- كان من المتوقع أن تبلغ نسبة المؤشر 100 % سنة 2020 إلا أن بعض المشاريع لم يتم الانتهاء من إنجازها خلال هذه السنة نظرا لوجود بعض الإشكاليات التي تشهدها هذه المشاريع و المتمثلة أساسا في تحويل مختلف شبكات المستلزمين العموميين في الوقت المناسب.
- اما بالنسبة إلى سنة 2021 من المتوقع أن يتم إستكمال إنجاز معظم المشاريع المبرمجة بالمخطط الإستراتيجي وستعمل الإدارة على تحيين هذا المؤشر قبل موفى سنة 2021 مع العلم أن الإدارة قامت بإعلان طلب عروض لتحيين الدراسة الإستراتيجية التي ستشمل كامل تراب الجمهورية في أفق 2050.

6- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- عدم التمكن في بعض الأحيان من فض الإشكالات التي تعترض إنجاز المشروع (تحويل مختلف الشبكات وتحرير مسار المشروع)
- التعدي على حرمة الملك العمومي للمياه عن طريق البناء الفوضوي بالاساس مما يعقد عملية القيام بالاشغال
- ارتفاع كلفة الأشغال مقارنة بالكلفة بالصفقات وضرورة توفير إعتمادات إضافية

بطـاقة مؤشر الأداء: النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية من الفيضانات

رمز المؤشر 2.1.2:

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** حماية المدن من الفيضانات
2. **تعريف المؤشر:** النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية من الفيضانات
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،**

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** طول المنشآت التي يتم جهرها و تنظيفها بمختلف الولايات سنويا على الطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة إلى تاريخ تحيين المؤشر.
2. **وحدة المؤشر: %**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المسؤول عن مصلحة الصيانة
4. **تاريخ توفّر المؤشر : موفى كل سنة**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur): 100% سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: شكري الخليفي (كاهية مدير)**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.1.2 النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات	%	96	96	97	98	100

[4]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

- يتم تحديد تقديرات الانجازات الخاصة بهذا المؤشر حسب قيمة التواترات السنوية للأمطار و حسب الأولويات و الحالة التي تكون عليها المنشآت. ويعود هذا التطور إلى تزايد عدد المشاريع سنويا إضافة إلى تقادم المنشآت المنجزة، كما يرتبط هذا المؤشر ارتباطا هاما بكمية الامطار المسجلة سنويا.
- سيشهد هذا المؤشر تطورا نسبيا خلال الفترة الممتدة بين سنة 2020 و 2021 ومن المتوقع أن يبلغ نسبة 96% خلال سنة 2021 و يعود ذلك إلى الترفيع في ميزانية الصيانة خلال سنة 2021

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- محدودية الاعتمادات التي يتم تخصيصها للصيانة.
- القاء الفواضل بجميع انواعها بمجاري الأودية.
- انسياب كميات كبيرة من المياه المستعملة نتيجة الربط العشوائي مما يعرقل احيانا القيام بالاشغال اللازمة.
- المؤشر لا يأخذ بعين الإعتبار جميع أنواع منشآت الحماية (أحواض تجميع المياه، الحواجز الترابية)

بطـاقة مؤشر الأداء: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي

رمز المؤشر 1.2.2:

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** حماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت البحرية
2. **تعريف المؤشر:** النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي

3. **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،**

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** جمع النسب السنوية للشريط الساحلي الذي تمت حمايته من الانجراف البحري مقارنة بالطول الجملي للشريط الساحلي المعني بالحماية في الفترة الممتدة من 2015-2022
2. **وحدة المؤشر: %**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: رؤساء المشاريع**
4. **تاريخ توفّر المؤشر : موفى كل سنة**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[5](Valeur cible de l'indicateur): 100% سنة 2022**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ناهد قلاعي (كاهية مدير)**

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.2.2 النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي	%	66.5	95	100	-	-

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

[5]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

- ستشهد سنة 2021 إنجاز عدة مشاريع التي تم برمجتها سنة 2020 نظرا إلى ظهور مشاريع استعجالية جديدة لم تكن مبرمجة وتمت برمجتها (كرنيش بنزرت: 2.5 كم ، كاب الزبيب:0.5 كم، بني فتايل بجرجيس 0.5 كل، فلاز المنستير: 1.2 كلم ...)
- من المتوقع بلوغ النسبة المستهدفة سنة 2022

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- العدد المحدود للمقاولات المختصة في الأشغال البحرية
- العوامل المناخية التي تتسبب عادة في توقف الأشغال في عدة فترات
- ضعف الإعتمادات مقارنة بالمناطق المهددة بالانجراف البحري
- اعتراض المجتمع المدني على بعض المشاريع.

بطـاقة مؤشر الأداء: النجاعة الطاقية للبنـايات

رمز المؤشر 1.3.2:

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية
2. **تعريف المؤشر:** النجاعة الطاقية للبنايات.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،**

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** معدل نسبة الاستهلاك الطاقي لكل مشروع في طور الدراسة.
2. **وحدة المؤشر:** kwh/م2/السنة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** (اللجنة الفنية للبنايات المدنية).
4. **تاريخ توفّر المؤشر : موفى كل سنة**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[6](Valeur cible de l'indicateur):**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.3.2 النجاعة الطاقية للبنايات	kwh/م^2/السنة	72	70	68	68	67

[6]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تسعى الإدارة إلى اعتماد تقنيات جديدة تمكن من تخفيض استهلاك الطاقة في البنايات لذلك فإنه كل ما اخفض هذا المؤشر كلما تم الترفيع في النجاعة الطاقية.

- بالنسبة إلى سنة 2020 بلغت قيمة المؤشر 72/kwh/م2/السنة أي نسبة انجاز 97 بالمائة وذلك لعدم انجاز مشاريع خاضعة للتصنيف الطاقي خلال هذه السنة.
- بالنسبة إلى سنتي 2021 و2022 من المتوقع ان تبلغ قيمة المؤشر 70 و 68/kwh/م2/السنة وسيتم العمل على تحسين النجاعة الطاقية للبنايات خلال السنوات القادمة.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- ضعف الاطار التشريعي والترتيبي في مجال النجاعة الطاقية للبنايات.
- محدودية مجال تطبيق التقنين الحراري في المباني.
- ضعف التحسيس والتوعية لأهمية الإمكانيات المتاحة من الاقتصاد في الطاقة واستعمال المواد الايكولوجية.
- عدم الاستغلال الامثل للمواد الايكولوجية المتوفرة في السوق المحلية.

بطـاقة مؤشر الأداء: العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي

رمز المؤشر 2.3.2:

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية
2. **تعريف المؤشر:** العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،**

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد للمشاريع المعلنة والمتضمنة للنوع الاجتماعي في طور الدراسة.
2. **وحدة المؤشر: عدد**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: اللجنة الداخلية للبنايات المدنية**
4. **تاريخ توفّر المؤشر : موفى كل سنة**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[7](Valeur cible de l'indicateur): 35 سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ليليا الوادي**

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2-3-2 العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	عدد	15	20	25	30	35

[7]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2- تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات

يتعلق المؤشر بعدد المشاريع التي تتولى الإدارة العامة للبنايات المدنية إنجازها كصاحب منشأ أو كصاحب منشأ مفوض والتي تراعي النوع الاجتماعي. وقد تم مراجعة هذا المؤشر بالنسبة إلى سنة 2021 باعتبار أن عدد 02 دراسات لم يتم الشروع في إنجازها سنة 2020 وتم تأجيلها.
وقد تم ادراج المؤشر في البرنامج الوظيفي للمشاريع ليتم الأخذ به بعين الاعتبار من قبل المصممين في تصميم مشاريع البنايات المدنية خلال سنة 2020. كما سيتم تعزيز ادراج المؤشر في البرنامج الوظيفي للمشاريع خلال السنوات القادمة

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
للبرنامج 3
التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

رمز المؤشر : رمز المؤشر 1.1.3

VII- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالتهيئة الترابية لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة

2.تعريف المؤشر: يتمثل في احتساب معدل الولايات التي تعد على الأقل دراسة مثال توجيهي للتهيئة الترابية أو دراسة تخص الرصد الترابي.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

VIII- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** نسبة الولايات التي شملها على الأقل دراسة مثال توجيهي لتهيئة مجموعة عمرانية كبرى أو دراسة مثال توجيهي لتهيئة منطقة حساسة أو دراسة مثال توجيهي لتهيئة وتنمية الولاية أو دراسة تخص الرصد الترابي أما في حالة تقدم إنجاز دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني تصبح قيمة المؤشر 100% باعتبار أن هذه الدراسة تشمل كامل ولايات الجمهورية.

وتكون طريقة إحتساب هذا المؤشر على النحو التالي :

- عدد دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية التي بصدد الإنجاز(أ) .
- عدد دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية الجاهزة (ب): يحتسب عدد الدراسات التي لم يمر على تاريخ قبولها النهائي 10 سنوات .
- عدد دراسات الرصد الترابي الجاهزة (ت) : يتم إحتساب عدد الدراسات الجاهزة والتي لم يمر على تاريخ قبولها النهائي أكثر من خمس (5)سنوات.

إحتساب عدد الدراسات لولاية ما (ث $_1$) = أ+ ب + ت (فالحاصل لهذه الولاية هو 1 عند وجود دراسة أو أكثر من أي صنف من الأصناف الثلاثة، ما عدا هذه الحالة فالحاصل هو 0)

إحتساب عدد الدراسات لجميع الولايات : ث = ث$_1$ + ث $_2$ + ث $_3$ + ث $_4$ + ... + ث $_{23}$ + ث $_{24}$

إحتساب المؤشر = (ث) / 24

2. **وحدة المؤشر:** نسبة

3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتهيئة الترابية

4. **تاريخ توفّر المؤشر :** موفى شهر ديسمبر من كل سنة

5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[8](Valeur cible de l'indicateur): 95% سنة 2024

[8] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: جمال الدين رويس**

IX- قراءة في نتائج المؤشر

7.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي	نسبة	75%	80%	85%	90%	95%

8.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تعتمد التقديرات المتعلقة بتطور مؤشر قيس الأداء من 75 % المسجل سنة 2020 إلى 85% سنة 2022 ثم إلى 95% سنة 2024 على نسق استكمال الدراسات المتواصلة وبرمجة وانطلاق الدراسات الجديدة سواء منها الأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية الكبرى أو المناطق الحساسة أو أمثلة تهيئة وتنمية الولايات بالإضافة إلى دراسات الرصد الترابي وخاصّة أطالس الولايات.

1-بخصوص إنجاز دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية:

1-1الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية:

من المتوقع أن يتمّ خلال سنة 2022 الانطلاق في إعداد 4 دراسات تهم المجموعات العمرانية لمدن مراكز الولايات وهي زغوان وتطاوين والمهدية ومدنين ليتم إستكمال إنجازها قبل موفى 2024 بالإضافة إلى الإعداد لانطلاق مراجعة المثال التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية بولاية المنستير.

1-2 الأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة:

إثر إتمام إنجاز المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لجزيرة جربة يتواصل تقدم إنجاز 3 دراسات تهم المناطق الحساسة لساحل أقصى الشمال ببنزرت والمناطق الساحلية للوطن القبلي ومنطقة الساحل الشرقي لبنزرت هذا بالإضافة للإستعداد للإنطلاق خلال شهر سبتمبر 2021 لدراسة السباسب السفلى التي تهم 28 معتمدية موزعة على 5 ولايات هي القيروان والمهدية وسوسة والمنستير وصفاقس. كما يتوقع الشروع في دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا سنة 2022.

1-3 الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية الولايات:

تم من جملة 14 ولاية داخلية استكمال انجاز دراسات أمثلة توجيهية لتهيئة وتنمية لتسع (9) ولايات هي ولاية جندوبة والكاف وسليانة وزغوان والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقبلي وقابس في حين لازالت 5 دراسات في

طور الإنجاز والتي يتوقع الانتهاء من إنجاز4 منها في موفى 2022 وهي تطاوين والمهدية وباجة وتوزر ليكتمل إنجاز الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية لـ 13 ولاية.

5- بخصوص إنجاز دراسات الرصد الترابي:

لقد تم تعزيز مؤشر قيس الأداء بفضل تقدم دراسات أطالس ثلاث ولايات سوسة والمنستير والمهدية ليبلغ حوالي 80% سنة 2021 ولتستكمل بذلك تغطية كامل ولايات الجمهورية بوثائق رقمية للرصد الترابي مع تفاوت زمني يتعين تداركه بتحيينها بنسق أسرع وضمن إطار موحد لإكساب مزيد من النجاعة في استغلال مضمون هذه الأطالس الجغرافية الرقمية.

ومن أهم الدراسات الخصوصية التي انطلق إنجازها خلال سنة 2021 والتي يشمل محيطها كامل التراب الوطني هي دراسة **التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد** العقاري وتهدف هذه الدراسة إلى وضع استراتيجيا للتحكم والتصرف في الرصيد العقاري على المجال الترابي بصفة تستجيب للرهانات المطروحة ولمقتضيات التنمية الجهوية الناجعة والمستديمة. ويتوقع قبل موفى سنة 2022 إنجاز المرحلتين الأوليين والمتعلقتين بتشخيص الوضع الحالي واقتراح الإستراتيجيات الجديدة للتصرف العقاري.

9.تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

إن التقديرات الخاصة بالمؤشر وتطورها من سنة إلى أخرى باعتبار طريقة احتساب المؤشر، تتأثر بثلاثة عوامل هي تقدم إنجاز الدراسات المعنية وتوزعها الجغرافي وتواتر تحيينها. ونظرا لطريقة إحتسابه فإن تطور القيمة التي يعكسها المؤشر هو مرتبط بدرجة أولى بالتوزيع الجغرافي للدراسات على الولايات ثم بحداثة إنجازها حيث أنه بالرغم من تعدد الدراسات وتنوعها بالنسبة لولاية معينة أو مجموعة ولايات وما يتطلبه من جهد للتمكن من خصوصيات الولايات الطبيعية والاقتصادية والتنموية لا تأثير له في قيمة المؤشر بالمقارنة مع عامل التوزع الجغرافي لمثل هذه الدراسات لتغطية العدد الأكبر من الولايات.

بطاقة المؤشر: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

رمز المؤشر :1.2.3

I -الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
2. **تعريف المؤشر:** نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية ويقصد بذلك معرفة مدى الالتزام والتقيد بمضمون ومقتضيات استراتيجيات التنمية العمرانية عند إعداد أمثلة التهيئة العمرانية وسيتم، في مرحلة أولى، إعتماد معايير خاصة ببرمجة التجهيزات بمختلف أنواعها والفضاءات الخضراء.

وحرصا على تكريس مبدإ الاستدامة في مجال التخطيط العمراني سيتم احتساب نسبة المناطق المخصصة للتجهيزات ونسبة الفضاءات الخضراء (المناطق الخضراء) المخصصة ضمن أمثلة التهيئة (أمثلة التهيئة العمرانية وأمثلة التهيئة التفصيلية) المصادق عليها.

3. **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة مساحة المناطق الخضراء والمناطق المخصصة للتجهيزات المدرجة في أمثلة التهيئة التي تمت المصادقة عليها مقارنة بالمساحة الجملية لها.

2. وحدة المؤشر: نسبة%

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية، الإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات.

4. تاريخ توفّر المؤشر: شهر مارس من السنة الموالية

5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 37.5% إلى موفى سنة 2024

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: سلمى القبجي

III- - قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.2.3 نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية	نسبة	30%	32 %	35 %	37 %	37.5 %

2- تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- باعتبار أن المؤشر المتعلق بنسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية هو مؤشر استراتيجي فمن المتوقع تسجيل نسق ارتفاع مقبول خلال السنوات القادمة حيث من المتوقع تسجيل نسبة 32 % بالنسبة إلى سنة 2021 ونسبة 35 % لسنة 2022.

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

ارتباط تحقيق هذا المؤشر بتدخل هياكل أخرى خارجة عن وزارة التجهيز (مختلف الأطراف المتدخلة في مختلف مراحل إنجاز دراسات أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها) خاصة بعد صدور مجلة الجماعات المحلية الجديدة وفي انتظار تنقيح مجلة التهيئة الترابية والتعمير الحالية، كما ترتبط خاصة بمدى رغبة الجماعات المحلية المعنية في تغطية هذه التجمعات السكنية بأمثلة تهيئة عمرانية وبمواصلة انجاز الدراسات الجارية.

كما أن محدودية الإمكانيات البشرية والمادية لدى مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات المعنية يمثل عائقا على التسريع في نسق الانجاز.

بطاقة المؤشر: نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية

رمز المؤشر:2.2.3

I-الخصائص العامة للمؤشر

1-البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

2-تعريف المؤشر: نسبة الأراضي الفلاحية المدمجة بالمناطق العمرانية بأمثلة التهيئة

3- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1-طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة الأراضي الفلاحية المدمجة بالمناطق العمرانية بأمثلة التهيئة (أمثلة التهيئة العمرانية و أمثلة التهيئة التفصيلية) المصادق عليها.

2-وحدة المؤشر: نسبة %

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية، الإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات.

4- تاريخ توفّر المؤشر : موفى شهر مارس من السنة الموالية

5- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 8.5 %موفى 2024

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: محمد نبيل الحاجي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- <u>سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر</u>:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 3.2.2. نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية	نسبة%	10%	9.5%	9 %	8.5%	8.5%

2- <u>تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر</u>:

بالنسبة للمؤشر المتعلق بمساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة فمن المتوقع تسجيل نسبة تقدر بـ 9.5% بالنسبة إلى سنة 2021 و 9 % بالنسبة لسنة 2022.

3- <u>تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر</u>:

ارتباط تحقيق هذا المؤشر بتدخل هياكل أخرى خارجة عن وزارة التجهيز (مختلف الأطراف المتدخلة في مختلف مراحل إنجاز دراسات أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها) خاصة بعد صدور مجلة الجماعات المحلية الجديدة وفي انتظار تنقيح مجلة التهيئة الترابية والتعمير الحالية، كما ترتبط خاصة بمدى رغبة الجماعات المحلية المعنية في تغطية هذه التجمعات السكنية بأمثلة تهيئة عمرانية و بمواصلة انجاز الدراسات الجارية.

كما أن محدودية الإمكانيات البشرية والمادية لدى مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات المعنية يمثل عائقا على التسريع في نسق الانجاز.

بطـاقة مؤشر الأداء: العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيئة

رمز المؤشر 1.3.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي ينتمي اليه المؤشر: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية.

2. تعريف المؤشر: يتمثل في احتساب العدد التراكمي للمساكن التي تمّت إزالتها وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها والمساكن الاجتماعية التي تمّ اقتناؤها وإنجازها والمقاسم التي تمّت تهيئتها في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وفي إطار اقتناء مساكن ومقاسم اجتماعية ممولة من الصندوق الوطني للنهوض بالسكن والمساكن التي تمّ الانتفاع بها في إطار برنامج المسكن الأول.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر:(formule) عدد تراكمي للمساكن الاجتماعية المنجزة والمقاسم المهيئة والقابلة للتسليم والمساكن التي تمّ الانتفاع بها في إطار مختلف البرامج (فوبرولوس و مسكن أول) .

2.وحدة المؤشر: عدد تراكمي

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة انجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، الإدارة العامة للإسكان، بنك الإسكان، البنك المركزي.

4.تاريخ توفّر المؤشر : الثلاثي الاول من السنة الموالية.

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur): إنجاز26 ألف مسكن ومقسم إلى موفى سنة 2024

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة قمر الشابي والسيدة هناء الزواغي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1 . سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
العدد التراكمي للمساكن المنجزة والمقاسم المهيّأة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي	الوحدة	7396	11539	15126	16774	18300
العدد التراكمي للمساكن المنجزة والمقاسم المهيّأة في إطار الفوبرولوس		2781	3336	3836	4336	4836
العدد التراكمي للمساكن الممولة في إطار المسكن الأول		1434	1770	2120	2470	2820

العدد التراكمي الجملي للمساكن الاجتماعية والمساكن الميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّأة		11611	16645	21082	23580	25956

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

بلغت تقديرات العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّأة 16645 خلال سنة 2021 ، موزعة بين 11539 مسكن ومقسم في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، و3336 مسكن ومقسم في إطار الفوبرولوس و 1770 مسكن في إطار المسكن الأول.

بلغ العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية المنجزة والمقاسم المهيّأة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 7396مسكنا اجتماعيا إلى موفى سنة 2020 موزعة كالآتي:

- 5100 مسكن بدائي تمّت إزالته وتعويضه بمساكن جديدة أو تمّ ترميمه أو توسعته
- 1494 مسكن تمّ اقتناؤه أو إنجازه ومقسم اجتماعي تمّت تهيئته من طرف باعثين عقاريين عموميين.
- 802 مسكن تمّ إنجازه من طرف الباعثين العقاريين الخواص.

ويقدّر العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي إلى موفى سنة 2021، 11539 أي بزيادة قدرها 4143 مسكن ومقسم اجتماعي خلال سنة 2021. وستبلغ التقديرات إلى موفى 2022، إنجاز 15126 مسكن ومقسم اجتماعي موزعة بين 7400مسكن سيتمّ إنجازه في إطار إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها و3386 مسكن ومقسم سيتمّ إنجازه من طرف الباعثين العقاريين العموميين و4340 مسكن من طرف الباعثين العقاريين الخواص.

بلغ العدد التراكمي للمساكن الممولة عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء إلى موفى سنة 2020 ما يقارب 2781 مسكن كما يقدر العدد التراكمي للمساكن الممولة عن طريق الصندوق لسنة 2021 ما يقارب 3336 مسكن. أما بالنسبة إلى برنامج المسكن الأول فقد بلغ العدد التراكمي للعائلات المنتفعة بمساكن 1434 سنة 2020 ومن المتوقع ان يصل هذا العدد إلى 1770 عائلة سنة 2021.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- لا يمكن اعتماد مؤشر النسبة التراكمية للمساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم الاجتماعية المهيّأة نظرا إلى أن برمجة المساكن التي سيتمّ إنجازها أو الانتفاع بها مرتبطة بتوفر الاعتمادات وبطلبات المنتفعين للحصول على مسكن أو مقسم وينطبق ذلك خصوصا على المساكن التي يتمّ تمويلها في إطار الفوبرولوس والمسكن الأول .

- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لمتابعة مشاريع السكن الاجتماعي في كل الولايات،
- عدم توفر المعلومة حول عدد المساكن والمقاسم الجاهزة في الابان نظرا لتعدد المتدخلين
- ارتفاع عدد مطالب للحصول على مسكن او مقسم اجتماعي وعدم القدرة على الاستجابة لكل المطالب.

بطـاقة مؤشر الأداء: النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية

رمز المؤشر 2.3.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية

2. تعريف المؤشر: نسبة الأحياء السكنية الفوضوية التي تم تهذيبها سنويا مقارنة مع مجموع الأحياء المبرمجة.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (formule) : العدد التراكمي للأحياء السكنية التي يتم تهذيبها سنويا / العدد الجملي للأحياء المبرمجة.

2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية

3. مصدرالمعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وكالة التهذيب والتجديد العمراني.

4. تاريخ توفّر المؤشر: شهر ديسمبر

5 .القيمة المستهدفة للمؤشر:(تهذيب كل الأحياء المبرمجة) بلوغ نسبة 74 % **سنة 2024**

6 .المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: منية بحريني الخميري- الإدارة العامة للإسكان

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الانجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 155(الجيل الأول)	نسبة	84	88	100	100	100
النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 155 حيا (الجيل الثاني)		0	0	16	32	48
المجموع		43	44	58	66	74

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بعد تسجيل نسق مرضي لإنجاز برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في **جيله الأول** تمّ إلى موفى شهر سبتمبر 2021 إنجاز ما يلي:

- الانتهاء من إنجاز أشغال البنية الأساسية بـ 136 حيا من جملة 155.
- الانتهاء من إنجاز أشغال تحسين سكن بـ 102 مكونة من جملة 104 مكونة تحسين السكن مبرمجة،
- انتهاء 76 مشروع تجهيزات جماعية من جملة 124 مشروع مبرمج.

من المؤمل أن تنتهي كل مكونات البرنامج سنة 2022.

أما في ما يتعلق **بالجيل الثاني** من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (157 حي بكلفة 667,4 مليون دينار) فيتميز هذا البرنامج بالقيام بالعديد من الدراسات قبل الانطلاق الفعلي في تنفيذ الأشغال وتتمثل في:

- الدراسات العمرانية والفنّية للمشاريع،
- دراسة النجاعة الطاقية للمشاريع،
- دراسات البرمجة الوظيفية للتجهيزات الجماعية والفضاءات الصناعية،
- دراسات المخطط البيئي والاجتماعي للمشاريع،
- مهمة المساندة الفنية للمقاربة الاجتماعية والبيئية للمشاريع،
- مهمة المساندة الفنية لتنفيذ مكونة المقاسم المعدة للبناء

ومنذ انطلاق سنة 2019 تم القيام بالعديد من الأعمال التحضيرية المستوجبة (إعداد الملحوظة التأليفية لتنفيذ مكونة المقاسم بأثمان ميسرة والإعلان على طلب العروض لقبول ترشحات التعبير عن الرغبة في المشاركة لاختيار البلديات، إعداد مشروع قرار مشترك لتنفيذ مكونة تحسين السكن، إبرام اتفاقيات مع البلديات، إعداد كراسات الشروط للدراسات العمرانية والفنية).

وانطلقت سنة 2021 الدراسات العمرانية والفنية لمشاريع القسط الأول (58 حي) وتم الشروع في إجراءات تعيين مكاتب الدراسات لمشاريع القسط الثاني (46 حي) لإعداد الدراسات العمرانية والفنية.

3.تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- صعوبة في توفير الاعتمادات لتهذيب الأحياء العشوائية ، خاصة وأن الدولة هي التي تتحمل كامل الكلفة دون مساهمة المواطن.

- ندرة الأراضي الدولية المخصصة من قبل الجهات لتنفيذ مكونة التجهيزات الجماعية.

- تقلص الأراضي الصالحة للبناء التي تتماشى مع القدرة الشرائية للمواطن، مما ينجر عنه تنامي ظاهرة التوسع العمراني العشوائي وارتفاع عدد الأحياء الفوضوية.

بطاقة مؤشر الأداء : النسبة التراكميّة للنساء المنتفعات بمسكن ومقسم اجتماعي

رمز المؤشر: 3.3.3

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: النهوض بالسكن الاجتماعي والسكن الميسّر وتأهيل وتهذيب الأحياء السكنية
2. **تعريف المؤشر**: النسبة التراكمية للنساء اللاتي انتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي سواء عبر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة على عين المكان أو في مناطق أخرى أو توسعتها أو من خلال إنجاز وتوفير مساكن و مقاسم اجتماعية.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: العدد التراكمي للنساء اللاتي انتفعن بمساكن و مقاسم اجتماعية / العدد التراكمي الجملي للمنتفعين بالمساكن والمقاسم الاجتماعية.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة تراكمية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: القائمات النهائية للمنتفعين المصادق عليها من قبل اللجان الجهوية والمعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للإعلام والتطبيقات الإعلامية المعدّة في الغرض.
4. **تاريخ توفير المؤشر:** يتم تحيين المعطيات بصفة دورية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**:(valeur cible de l'indicateur) بلوغ نسبة 40 % إلى موفى سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة ثريا بن جمور

III-قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات		التقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن اجتماعي عبر إزالة المساكن البدائية وإعادة بنائها على عين المكان أو في مناطق أخرى أو توسعتها	نسبة تراكمية	-	%29	%32	%35	%38
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن ومقسم اجتماعي عبر بناء مساكن وتهيئة مقاسم		-	%41	%44	%47	%50
العدد التراكمي النساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية/العدد التراكمي الجملي للمنتفعين		-	%30	%33	%36	%38

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- بلغت تقديرات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 6961 وتمثل تقديرات النساء اللاتي سينتفعن إلى موفى 2021 ، 2118 امرأة مقابل 4842 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 30 % موزعة كما يلي:

*1823 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل **29 %** من العدد الجملي للمساكن التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ6235 مسكن.

*295 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل **41 %** من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ726 مسكن.

- ويمكن تفسير انخفاض نسبة النساء المنتفعات بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها بوجوب توفر شرط إشغال مسكن بدائي من قبل المنتفع حيث يكون الرجال أوفر حظا من النساء في استغلال عقار.
- نلاحظ أن أعلى نسبة للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي توجد بالجنوب الغربي بولايات توزر وقفصة وقبلي (48%) حيث بلغت نسبة النساء في ولاية توزر(58 %) وهي الأعلى مقارنة بباقي ولايات الجمهورية. أما بولايات الشمال الغربي بباجة وجندوبة والكاف وسليانة فتعتبر نسبة النساء اللاتي انتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي الدنيا (24%) مقارنة ببقية الجهات حيث تبلغ النسبة بولاية جندوبة (19 %).
- تقدّر نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي 33 % خلال سنة 2022 و 38 % سنة 2024 وبذلك يكون هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع ببرامج السكن على مدى طويل نسبيا يتجاوز 5 سنوات

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- التطبيقة الإعلامية المتعلقة بترتيب المترشحين للانتفاع بالمساكن والمقاسم الاجتماعية لا تتضمن جنس المنتفع.
- المقاييس التي يتمّ اعتمادها للترشح للانتفاع بالمساكن والمقاسم الاجتماعية لا تأخذ بعين الاعتبار الحالة المدنية للمنتفع (أرملة، مطلقة ...) في حين أنها تأخذ بعين الاعتبار أفراد العائلة من ذوي الاحتياجات الخصوصية.
- المعطيات التي يتمّ اعتمادها في احتساب المؤشر لا تشمل جميع البرامج السكنية الموجهة للفئات محدودة ومتوسطة الدخل كبرامج السكن الممولة عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء والمسكن الأول بالإضافة إلى المساكن المنجزة من قبل مختلف الفاعلين العموميين وذلك نظرا لعدم وجود قاعدة بيانات.
- إن تقديرات عدد المنتفعين بالمساكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة او ترميمها أو توسعتها يرتبط أساسا بجاهزية المساكن التي تشكو صعوبات تتعلق بتواتر غلاء أسعار مواد البناء وندرة اليد العاملة وغلائها خصوصا وانه لا يمكن تجاوز الكلفة القصوى لإنجاز مسكن والتي تمّ تحديدها بالأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 والنصوص القانونية المتممة والمنقحة.
- إن احتساب تقديرات المؤشر فيما يتعلق بعنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية يرتبط أساسا بمدى جاهزية القائمات النهائية والتي تعتبر من مشمولات اللجان الجهوية في مختلف الولايات.

- بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج
القيادة والمساندة

بطـاقة مؤشر الأداء : مستوى انجاز أهداف المـهمة

رمزالمؤشر: 1.1.9

X- الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: : تدعيم حوكمة المهمة ومختلف برامجها.

2- تعريف المؤشر: قيس معدل انجاز أهداف المهمة مقارنة بالتقديرات المرسومة.

3 -طبيعة المؤشر: فاعلية ونجاعة.

XI- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر :** معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات.

2- **وحدة المؤشر:** النسبة المائوية (%)

3- **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :** إحصائيات ذات صبغة إدارية.

4- **تاريخ توفر المؤشر:** شهر جوان من كل سنة.

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر:** العمل على تحقيق نسبة 98 % .

6- **المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية:** الإدارة العامة للتخطيط والتعاون وتكوين الإطارات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	انجازات			توقعات	التقديرات		
		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
1.1.9: معدل انجاز أهداف المهمة	%	82	84	94.8	92	96	97	98

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة إنجاز هذا المؤشر ما يقارب 95 % بعنوان سنة 2020 مقارنة بتقديرات نفس السنة والتي حُددت بما نسبته 90 % أي بنسبة زيادة قدرت بحوالي 6 %. يمكن تفسير هذه النسبة بارتفاع نسب تحقيق أهداف جملة من مؤشرات قيس الأداء التي تجاوزت 90 % كما شهدت بعض المؤشرات نسب إنجاز هامة فاقت 100 % . وفي ما يلي تحليل لهذه الإنجازات حسب البرامج:

البرنامج 1 "البنية الأساسية للطرقات" : حقق معدل إنجاز 94 % مقارنة بالتقديرات وهو قريب من نسبة تحقيق أهداف المهمة، حيث نجد أقل نسبة 82 % سجلت **بالمؤشر 1.2.1.1** " نسبة مخصصات نفقات استثمار البرنامج 1 لفائدة النساء الريفيات" وأعلى نسبة **بالمؤشر 2.1.1.1** " نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية " حوالي 99 % .

البرنامج 2 "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" : حقق معدل إنجاز تجاوز 97 % مقارنة بالتقديرات وهو أكبر من نسبة تحقيق أهداف المهمة، حيث نجد معظم المؤشرات حققت نسب تتجاوز 100 % نذكر أساسا **المؤشر 1.1.3.2** "نسبة استهلاك الإعتمادات المفوضة" التابع **للهدف 1.3.2** " إحكام انجاز المشاريع المفوضة بالجهات" الذي بلغت نسبة إنجازاته مقارنة بالتقديرات 110 % في حين سجل **المؤشر 1.1.2.1** "النسبة التراكمية إنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي " أقل نسبة وهي حوالي 76 % .

البرنامج 3 "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان" : حقق معدل إنجاز قارب 93 % مقارنة بالتقديرات وهو قريب من نسبة تحقيق أهداف المهمة مع العلم أنه سجل أعلى نسب بالنسبة إلى مختلف مؤشرات المهمة نذكر **المؤشر 1.2.1.3** "نسبة المطابقة بين استراتجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية" الذي بلغت نسبة إنجازه مقارنة بتقديراته 167.3 % الذي من شأنه أن يرفع نسبة تحقيق **الهدف 2.1.3** " تدعيم التخطيط العمراني الإستراتيجي والمستدام والتحكم في التوسعات العمرانية" مع العلم أنه لم يتم استهلاك أراضي فلاحية سنة 2020 كما أن **الهدف 1.2.3** " تحقيق النجاعة في إنجاز المشاريع المفوضة سجل نسبة إنجاز قدّرت بحوالي 131 %مقارنة بتقديرات سنة 2020 وذلك من خلال **المؤشر 1.1.2.3** "نسبة الدراسات المنجزة". في حين نجد **هدف 3.1.3**: "النهوض بالسكن الإجتماعي والميسر للرجال وللنساء وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية" لم يتجاوز معدل إنجازه 80 % مقارنة بتقديراته وذلك يعود للمؤشرين **1.3.1.3** " عدد المساكن الإجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة" و **2.3.1.3** " النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية" الذين حققا على التوالي نسب إنجاز قاربت 73 % و 80 % مقارنة بالتقديرات.

البرنامج 9 "القيادة والمساندة " : معدل إنجاز هذا المؤشر مساو لنسبة تحقيق أهداف المهمة 95 % مقارنة بالتقديرات. بهذا البرنامج نجد **المؤشر 1.1.1.9** "نسبة الإطارات النسائية المنتفعات بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج" حقق نسبة إنجاز ناهزت 140 %مقارنة بالتقديرات في حين أنّ **المؤشرين** "عدد أيام التكوين لكل عون" و" تطور كتلة الأجور" عرفا نسبتي إنجاز قدرتا بـحوالي 75 %و76 % تباعا وذلك مقارنة بالتقديرات.

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

* التركيز في إعداد الميزانية على المشاريع التي بصدد الإنجاز والمشاريع والبرامج الجديدة المنبثقة عن المجالس الوزارية.

* حسن تطبيق أحكام الأمر الحكومي عدد 394 لسنة 2017 والمؤرخ في 29 مارس 2017 المتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الإستثمارات العمومية.

* يعتمد المؤشر على إحتساب معدل تحقيق كافة الأهداف لإنجازاتها مقارنة بالتوقعات المأمولة وتمكن هذه الطريقة من تحديد الهدف الذي عرف أقل نسبة إنجاز مقارنة بالتوقعات المرسومة ثم تحديد المؤشر المسؤول عن هاته النتائج وبالتالي يتم العمل إمّا على معالجة الصعوبات المتعلقة بالمؤشر المعني والتي تمكن من معالجة النقص في تحقيق الأهداف أو إعتبار المؤشر غير مجدي والعمل على تغييره بمؤشر ذو فعالية.

3- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- مؤشر نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج يعتمد في طريقة إحتسابه على معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات، هذه الطريقة لا تعكس بدقة نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج لأن وزن البرامج بقطاع التجهيز وكذلك نوعية مشاريع مختلف البرامج مختلفة (من حيث الآجال و من حيث العراقيل و الإشكاليات التي يمكن أن تعترضها والتي تحول دون إنجاز المشاريع على غرار إشكاليات عقارية ومالية وأخرى مرتبطة بالمقاولات والإجراءات الإدارية).

بطـاقة مؤشر الأداء : التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية للوزارة

رمزالمؤشر: 2.1.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تدعيم حوكمة المهمة ومختلف برامجها
2- **تعريف المؤشر**: تطور المعدل السنوي لعدد الزيارات اليومية إلى موقع واب الوزارة
3- **طبيعة المؤشر**: مؤشر جودة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر :تطور المعدل السنوي لعدد الزيارات اليومية إلى موقع واب الوزارة
2- وحدة المؤشر: وحدة/اليوم
3- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : خدمة Google Analytics
4- تاريخ توفر المؤشر:.في كل وقت
5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 500 وحدة /اليوم
6- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية:إدارة البحث والتنظيم والإعلامية (DROI)

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			التقديرات			
		2018	2019	2020	ق.م. 2021	2022	2023	2024
التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية للوزارة	وحدة/اليوم	203	241	384	400	500	800	1000

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ أن معدل عدد الزيارات اليومية لموقع الواب تطور بصفة ملحوظة بين سنتي 2019 و2020 ويرجع ذلك إلى وضع الصيغة الجديدة للموقع في موفى سنة 2018.

وبرمجت الوزارة إعادة صياغة الموقع في سنة 2021.

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: التعاقد مع مكتب دراسات لإصدار صيغة جديدة للموقع.

7- العمل مع مختلف مصالح الوزارة لتحيين وإثراء الموقع.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر .

يعبر المؤشرعلى التواصل مع الجمهور عبر موقع واب الوزارة فقط، ويمكن التفكير في إدماج صفحة الفايسبوك إلى هذا المؤشر خاصة أنه لها صدى معتبر لدى الجمهور.

- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

انطلاقا من سلسلة النتائج المسجلة بالجدول السابق نلاحظ أن مؤشر نسبة انجاز برنامج الشراءات ارتفع سنة 2019 مقارنة بالسنة التي تسبقها ثم عاد لينخفض سنة 2020 ليبلغ 64% ويعودا هذا أساسا لجائحة كورونا

بطـاقة مؤشر الأداء: تعويض الانقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد

رمز المؤشر: 1.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ترشيد التصرف في الموارد البشرية من خلال خلال التوظيف الأمثل للكفاءات حسب الحاجة وضمان نجاعة البرنامج 9

2- **تعريف المؤشر**:ضبط نسبة تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد

3- **طبيعة المؤشر**: نجاعة

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر**: (عدد الإنتدابات المبرمجة/عدد الأعوان المحالين على التقاعد)*100

2- **وحدة المؤشر**:مؤشر قاعدة 100

3- **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : إحصائيات ذات صبغة إدارية.

4- **تاريخ توفر المؤشر**:موفى السنة

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 100.

6- **المسؤول عن تجميع البيانات الأساسية**: إدارة الشؤون الإدارية.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	2018	2019	2020
عدد الإنتدابات المبرمجة(1)	00	00	15
عدد الأعوان المحالين على التقاعد(2)	276	116	61
مؤشر تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد(1)/(2)*100	00	00	24%

- **تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد حسب الصنف والوحدة**

➢ **تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد حسب السلك :**

المؤشر 1.2.9	الوحدة	توقعات	التقديرات		
		2021	2022	2023	2024
عدد الإنتدابات المبرمجة من الأسلاك الفنية والتقنية **(1)**	**عدد**	70	24	67	83

عدد الأعوان المحالين على التقاعد من الأسلاك الفنية والتقنية **(2)**	**عدد**	20	24	67	83
النسبة (1) نسبة تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد **100*2/1**	**%**	**350**	**100**	**100**	**100**
عدد الإنتدابات المبرمجة من الأسلاك الأخرى (1)	**عدد**	00	11	19	27
عدد الأعوان المحالين على التقاعد من الأسلاك الأخرى **(2)**	**عدد**	13	11	19	27
نسبة تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد	**%**	**00**	**100**	**100**	**100**
عدد الإنتدابات المبرمجة من سلك العملة (1)	**عدد**	**00**	**54**	**93**	**104**
عدد المحالين على التقاعد من سلك العملة **(2)**	**عدد**	**22**	**54**	**93**	**104**
نسبة تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد	**%**	**00**	**100**	**100**	**100**
المؤشر 100*2/1	**قاعدة 100**	**127**	**100**	**100**	**100**

- **تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد حسب التعيين مركزي /جهوي**

المؤشر 1.2.9	**الوحدة**	**2021**		**تقديرات**					
		مركزي	**جهوي**	**مركزي**			**جهوي**		
				2022	**2023**	**2024**	**2022**	**2023**	**2024**
عدد الإنتدابات المبرمجة من الصنفين أ1 وأ2 **(1)**	**عدد**	03	47	13	19	20	15	49	57
عدد الأعوان المحالين على التقاعد الصنفين أ1 وأ2 **(2)**	**عدد**	3	20	13	19	20	15	49	57
نسبة تعويض الإنقطاعات الناتجةعن الإحالة على التقاعد 100*2/1	**%**	**100**	**235**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
عدد الإنتدابات المبرمجة من الأصناف أ3 **-ب -ج – د (1)**	**عدد**	**05**	**15**	1	4	9	6	14	24
عدد الأعوان المحالين على التقاعد من الأصناف أ3 **-ب -ج – د (2)**	**عدد**	**00**	**10**	1	4	9	6	14	24
نسبة تعويض الإنقطاعات الناتجةعن الإحالة على التقاعد 100*2/1	**%**	**500**	**150**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
عدد الإنتدابات المبرمجة لجميع أصناف العملة (1)	**عدد**	**00**	**00**	6	13	16	48	80	88
عدد العملة المحالين على التقاعد **(2)**	عدد	03	19	6	13	16	48	80	88
نسبة تعويض الإنقطاعات الناتجةعن الإحالة على التقاعد100*2/1	**%**	**00**	**00**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المؤشر (1)/(2)*100	قاعدة 100	133	126	100	100	100	100	100

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

أبرز الإستنتاجات التي يمكن الإشارة إليها تتمثل اساسا في النقاط التالية :
غياب تام للإنتدابات خلال سنتي 2018 و2019 مقابل تعزيز نسبي لصنفين من العملة خلال سنة 2020 وهو بالتالي لا يرتقي إلى تلبية الحاجيات الحقيقية من الموارد البشرية للوزارة .
ـ تواصل منسوب العجزنتيجة عدم إستقرار في الموارد البشرية من خلال تسجيل إرتفاع في عدد الأعوان والعملة المحالين على التقاعد وتراجع أو إنعدام تعويضهم من خلال آلية الإنتداب .
ـ تراجع الإنتداب وإرتفاع الإحالات على التقاعد يعود كذلك إلى أسباب لها علاقة بالمالية العمومية وإرتفاع كتلة الأجور
ـ تقلص الإنتداب يعود أيضا إلى إقرار الدولة لآلية الترفيع الإختياري في سن التقاعد الذي شرع في تطبيقه منذ جويلية من سنة 2019 وهو مايدفع إلى تأجيل الإنتداب والإكتفاء بالموارد البشرية المتوفرة ولا يتم اللجوء إلى الإنتداب إلا في الحالات الإستثنائية .
ـ في المقابل يتوقع تسجيل إنتعاشة نسبية في سد الشغورات المتعلقة ببعض الإختصاصات التقنية والفنية خلال سنة 2021 وهي إن كانت تقطع مع المؤشرات السلبية خلال السنوات الماضية إلا أنها تبقى غير كافية سيما وأن هذا التعزيز إقتصر فقط على صنفي أ1 وأ2 من سلك المهندسين والتقنيين مقابل تواصل عجز أسلاك أخرى عن دعم مواردها على غرار السلك الإداري المشترك او حتى سلك العملة المتخصصين.
ـ تم ضبط تقديرات تقوم على ضمان الإستقرار في الموارد البشرية من خلال الحفاظ سقف القيمة المنشودة المحددة بـ **100** وهي إن كانت لا تلبي الحاجيات الحقيقية لجميع الأصناف والأسلاك والمصالح المركزية أو الجهوية إلا أنها تبقي على المعدل المطلوب لسير نسق عمل الإدارة .

ـ أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تسعى مهمة التجهيز والإسكان من خلال هذه المؤشرات إلى تحقيق الأهداف التالية:
ضمان السير العادي لمختلف هياكل الوزارة من خلال خلق التوازن بين الإنتدابات والإحالات على التقاعد

العمل على برمجة إنتدابات تكون أكثر إستجابة لمتطلبات الإدارة وبما يتلاءم والتقنيات الحديثة المعتمدة في تسييرها

التركيز على تدعيم الإدارة بالإطارات الكفؤة المكتسبة لمختلف مهارات وتقنييات التسيير والقطع مع الإنتدابات الهشة التي لا يمكن الإستفادة منها بحيث يصبح الإنتداب منصبا على الجانب النوعي وليس الكمي

العمل على ضبط حاجيات الإنتداب بأكثر دقة من خلال مراجعة لمختلف الوظائف الحقيقية للأعوان المحالين على التقاعد وتقييم مدى تأثير إحالتهم على التقاعد على تحقيق النجاعة المرجوة وبالتالي يكون تعويض المحالين على التقاعد حسب الوظائف والمهام المشغولة من قبل المحال على التقاعد حتى يكون الإنتداب منتجا لطاقات بشرية وليس مكدسا لها .

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يتميز هذا المؤشر بعدة صعوبات ونقائص تنحصر في النقاط التالية :
-صعوبات على مستوى ضبط التقديرات المتعلقة بعددالأعوان المحالين على التقاعد بالنسبة إلى السنوات القادمة وذلك يعود بالأساس إلى إعتماد آلية الترفيع الإختياري في سن الإحالة التقاعد من قبل الأعوان المعنيين وما تطرحه من إشكاليات من خلال حدوث تفاوت بين العدد الفعلي و العدد التقديري للأعوان المحالين على التقاعد و هو سيؤثر على تحديد الحاجيات الحقيقية من الإنتدابات .

-تعارض آلية الترفيع الإختياري في سن الإحالة التقاعد مع مبدأ السنوية عند الإعداد السنوي للميزانية نظرا لإعتمادها على تاريخ الستة أشهر لتقديم مطلب الترفيع الإختياري في سن الإحالة على التقاعد من قبل الأعوان المعنيين وهو يؤدي إلى إنعدام الدقة في تحديد الأعوان المحالين على التقاعد بصفة سنوية

-عدم إمكانية ضبط أعداد الأعوان الراغبين في الإحالة على التقاعد النسبي لتوفر شرطي الأقدمية والسن أو لأسباب صحية غير ناتجة عن العمل وذلك نظرا لكونها تكون بطلب من العون وتخضع لمصادقة هياكل أخرى (الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية،رئاسة الحكومة..) وكذلك العملة القائمين بأعمال منهكة ومخلة بالصحة وذلك بإعتبار صعوبة حصر هم وتحديد خططهم التي يبارشرونها حتى يتسنى إدراجهم ضمن المشمولين بالإحالة على التقاعد .

-عدم القدرة على برمجة الحاجيات من الإنتدابات من خلال الإعتماد فقط على الإحالات على التقاعد لتصبح بذلك مقتصرة على التعويض من الجانب الكمي في حين أن برمجة الحاجيات يجب أن يأخذ بعين الإعتبار تحسين القدرة على الأداء بأكثر جدوى وفاعلية حتى بموارد بشرية أقل من القيمة المنشودة .

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأعوان (إ.مركزية) المتكونين في المجالات ذات الأولوية

رمزالمؤشر: 2.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ترشيد التصرف في الموارد البشرية من خلال خلال التوظيف الأمثل للكفاءات حسب الحاجة وضمان نجاعة البرنامج 9

2- **تعريف المؤشر**: يبين المؤشر المجهود المبذول للرفع من مستوى و قدرات الموارد البشرية

3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر : مجموع عدد الأعوان الإدارات المركزية المتكونين في المجالات ذات الأولوية (التي تم تحديدها في مخطط التكوين السنوي) ÷ العدد الجملي (أعوان إ.مركزية) من الجمهور المستهدف(صنف "أ1" ، "أ2" و "أ3") بهذه الأنشطة التكوينية.

2- **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية (%)

3- **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : إحصائيات ذات مصدر إداري (بطاقات الحضور، قائمات الأعوان من منظومة "أمد"

4- **تاريخ توفر المؤشر**: شهر مارس من كل سنة.

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر**: بلوغ نسبة 14 % في غضون الثلاثة سنوات المقبلة.

6- **المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية**: الإدارة العامة للتخطيط و التعاون و تكوين الإطارات.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات		
		2018	2019	2020
عدد أعوان الإدارات المركزية المتكونين في المجالات ذات الأولوية	عدد	143	346	147

العدد الجملي من الجمهور المستهدف (صنف "أ1" ، "أ2" و "أ3").	عدد	أ1	أ2	أ3	المجموع	أ1	أ2	أ3	المجموع	أ1	أ2	أ3	المجموع
		758	423	966	2147	785	410	881	2076	795	423	850	2068
المؤشر	نسبة	6,66				16,67				7,11			

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	2021	التقديرات		
			2022	2023	2024
عدد الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية	عدد	150	200	250	300
العدد الجملي من الجمهور المستهدف لهذه الأنشطة التكوينية	عدد	2310	2480	2170	2110
المؤشر	نسبة	6،5	8	11،5	14

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تضاعفت قيمة المؤشر من سنة 2018 إلى 2019 وذلك نتيجة إنجاز العديد من دورات تكوين داخل الجهات، إلا انه سجل تراجع كبير خلال سنة 2020 و يعزى ذلك للإجراءات الإحترازية التي تم إتخاذها لمجابهة جائحة كوفيد 19.

و في ما يتعلق بتقدم إنجاز مخطط التكوين لسنة 2021 تبدو الضروف ملائمة و واعدة للمحافظة على ما تم إنجازه على الأقل خلال السنة الفارطة و بلوغ النسبة المتوقعة (6،6 %) ، غير أنه تبقى هذه التطلعات رهينة تطورات الوضع الصحي بالبلاد.

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

العمل على رفع الميزانية المخصصة للتكوين، لزيادة عدد دورات تكوين في المواضيع ذات الأولوية في سياسات الوزارة وبالتالي عدد المنتفعين بها.

3- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- إمكانية مشاركة نفس العون في عدة دورات تكوين و إحتسابه أكثر من مرة،
- صعوبة في تحديد مواضيع التكوين ذات الأولوية بالدقة اللازمة خاصة على مستوى التقديرات و نفس الشيء بالنسبةإلى اللجمهور المستهدف.
- عدم تمكن إنجاز أغلب المواضيع المبرمجة خاصة التي يقع إدراجها في طلب عروض و ذلك لعدم توفر منشطين مختصين في هذه المجالات لدى مؤسسات التكوين.
- ضعف الإعتمادات المرصودة للتكوين.
- بالنسبة إلى تفريعات المؤشر : إستحالة تحديد عدد أعوان الإدارات المركزية أو الجهوية المتكونين في المجالات ذات الأولوية سواء على مستوى المنجز أو على مستوى التوقعات و التقديرات

بطـاقة مؤشر الأداء: مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

رمزالمؤشر: 3.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ترشيد التصرف في الموارد البشرية من خلال خلال التوظيف الأمثل للكفاءات حسب الحاجة وضمان نجاعة البرنامج 9

2- **تعريف المؤشر**: إبراز نسبة مشاركة المرأة في الخطط الوظيفيةومراكز إتخاذ القرار

3- **طبيعة المؤشر**: نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر**: (عدد الإطارات النسائية اللاتي يشغلن خطط وظيفية/ العدد الجملي للخطط غير الشاغرة)**/ (**عدد الإطارات النسائية(أ1+أ2) / مجموع إطارات الوزارة (أ1+أ2)**)***100

2- **وحدة المؤشر**:مؤشر قاعدة 100

3- **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : إحصائيات ذات صبغة إدارية.

4- **تاريخ توفر المؤشر**:شهر فيفري.

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 100.

6- **المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية**: إدارة الشؤون الإدارية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	الوحدة	الانجازات			2021	التقديرات		
		2018	2019	2020		2022	2023	2024
نسبة الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية (1)	نسبة	35%	36%	38%	%38	%39	%40	%41
نسبة الإطارات النسائية في الوزارة (2)	نسبة	32%	32%	36%	%36	%36	%37	%37
مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية (1)/(2)*100	قاعدة 100	109	113	105	105	108	109	109

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

- تم تسجيل مؤشر إيجابي لتمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية، حيث بلغ 105 متجاوزا بذلك القيمة الأدنى المنشودة.

وهو مؤشر إيجابي باعتبار الارتفاع المتواصل لنسبة الإطارات النسائية بالوزارة.

- من المتوقع أن يواصل المؤشر ارتفاعه خلال السنوات الثلاث القادمة رغم تواصل ارتفاع نسبة الإطارات النسائية ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع العدد الجملي (النسبي) للخطط الوظيفية الشاغرة بالوزارة وتزامنه مع ارتفاع نسبة الإطارات النسائية.

شهد مؤشر تمثيلية الإطارات النسائية بالخطط الوظيفية منحى تنازليا مقارنة بتطور طبيعة الخطة، حيث تم تسجيل قيمة إيجابيةلمشاركة المرأة بالخطط الوظيفية الدنيا بلغت 122 بالنسبة إلى خطة رئيس مصلحة أين نلاحظ تجاوز واضح للقيمة الأدنى المنشودة 100، وسجل التراجع في المؤشر بداية من خطة كاهية مدير الذي بلغ 95 واستمر مع تطور طبيعة الخطة ليبلغ 75 بالنسبة إلى خطة مدير ومدير عام.

وعليهفإن مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية الدنيا تبقى مرضية نسبيا بالمقارنة بالخطط الاعلى التي تبقى دون المنشودوهو ما يؤكد صعوبة ولوج المرأة لمواقع اتخاذ القرار.

➢ **نسبة الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية على المستوى المركزي والجهوي**

	مركزي		جهوي	
	نساء	رجال	نساء	رجال
عدد الإطارات التي تشغل خطط وظيفية	134	162	86	194
العدد الجملي للخطط غير الشاغرة	296		280	
النسبة (1)	45%	55%	30%	70%
عدد الإطارات	216	285	284	586
مجموع الإطارات	501		870	
النسبة (2)	43%	53%	32%	68%
المؤشر (1) /(2)	**104**	**103**	**93**	**103**

سجل مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية على المستويين المركزي والجهوي قيمة إيجابية وتجاوز القيمة المنشودة100.خلافا لما تم تسجيله على المستوى الجهوي(دون المنشود:93)

وهذا التفاوت بين المركزي والجهوي يعود أساسا إلى ارتفاع نسبة الإطارات من صنف الرجال من المجموع العام للإطارات على المستوى الجهوي (70)% مقارنة ب المستوى المركزي (تقارب في النسبة) ومحدودية الخطط الوظيفية بالتنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية.

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تمكنت مهمة التجهيز والإسكان من بلوغ الهدف المنشود والمتمثل في المساواة بين المرأة والرجل في التكليف بالخطط الوظيفية إلا انه سيتم مواصلة العمل على تمكين الإطارات النسائية من فرص أكبر للوصول للخطط العليا (مدير- مدير عام) وذلك بفتح باب التناظر في هذه الخطط على المستوى المركزي والجهوي وتمكينهن من المشاركة في حلقات التكوين الخاصة بالإطارات العليا.

3 - تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم القدرة على تحديد نسبة الإطارات النسائية في الوزارة حسب نوعية الخطة الوظيفية نظرا لتعدد شروط التكليف.
- عدم القدرة على ضبط التوقعات والتقديرات لتعدد مقايس التكليف بالخطط الوظيفية.

بطـاقة مؤشر الأداء : نسبة تحقيق ديمومة الميزانية

رمزالمؤشر: 1.3.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**:ضمان ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرنامج 9
2. **تعريف المؤشر**: الفارق في الميزانية بين البرمجة والإنجاز
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نتائج

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** (الإنجازات / الإعتمادات المرسمة)*100
2. **وحدة المؤشر:**نسبة%
3. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : منظومة " أدب " و " إنصاف " و " أمد "
4. **تاريخ توفر المؤشر:** شهر مارس.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** يهدف هذا المؤشر تحقيق نسبة إنجاز للإعتمادات المبرمجة بنسبة 100%.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** الإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة الشؤون المالية).

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات											
		2018				2019				2020			
		قسم التأجير	قسم وسائل المصالح	قسم التدخلات	قسم الإستثمارات	قسم التأجير	قسم وسائل المصالح	قسم التدخلات	قسم الإستثمارات	قسم التأجير	قسم وسائل المصالح	قسم التدخلات	قسم الإستثمارات
الإعتمادات المرسمة	أ د	91.076	52.436	2.938	1.400.050	102.233	54.748	4.168	1.000.000	107.492	58.354	3.455	1.463.000
الإعتمادات المنجزة	أ د	85.388	51.734	2.910	1.515.699	93.933	54.162	4.121	1.069.752	104.473	55.888	3.444	1.462.170
النسبة	%	93,8%	98,7%	99,0%	108,3%	91,9%	98,9%	98,9%	107,0%	97,2%	95,8%	99,7%	99,9%
		المجموع				المجموع				المجموع			
الإعتمادات المرسمة	أ د	1.546.500				1.161.149				1.632.301			
الإعتمادات المنجزة	أ د	1.655.731				1.221.968				1.625.975			
النسبة	%	107,1%				105,2%				99,6%			

التقديرات												2021			
2024				2023				2022							
قسم الإستثمارات	قسم التدخلات	قسم وسائل المصالح	قسم التأجير	قسم الإستثمارات	قسم التدخلات	قسم وسائل المصالح	قسم التأجير	قسم الإستثمارات	قسم التدخلات	قسم وسائل المصالح	قسم التأجير	قسم الإستثمارات	قسم التدخلات	قسم وسائل المصالح	قسم التأجير
1.501.000	3.200	62.315	121.079	1.460.000	3.200	60.500	118.900	1.420.000	3.120	58.700	116.760	1.387.830	3.120	56.950	114.900
1.501.000	3.200	62.315	121.079	1.460.000	3.200	60.500	118.900	1.420.000	3.120	58.700	116.760	1.387.830	3.120	56.950	114.900
100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%
المجموع				المجموع				المجموع				المجموع			
1.687.594				1.642.600				1.598.580				1.562.800			
1.687.594				1.642.600				1.598.580				1.562.800			
100,0%				100,0%				100,0%				100,0%			

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

يهدف هذا المؤشر إلى تحقيق نسبة إنجاز للإعتمادات التي و قع تقديرها وترسيمها بنسبة 100% وذلك ضمانا لمبدأ المصداقية من جهة اي مصداقية البرمجة و ضمان تغطية ماهو مبرمج من إعتمادات لجملة النفقات الفعلية المنجزة خلال السنة المالية
كما يهدف من جهة أخرى إلى المحافظة على ديمومة الميزانية أي ضمان تغطية المبرمج للنفقات الوجوبية والحتمية و الجديدة الواجب برمجتها بطريقة تضمن تغطيتها لنفقات السنة المالية.
و تعتبر النتائج المحققة لسنة 2020 ملامسة للمطلوب 99.6 % علما وأن عدم تحقيق نسبة مائة بالمائة ناتج عن تأخر إنجاز بعض المشاريع نتيجة الحجر الشامل جراء أزمة COVID
أما بالنسبة إلى السنوات 2018 و 2019 لقد فاقت نسبة تطور إنجاز الميزانية النسبة المطلوبة نظرا لتغطية نفقات تعهد سابقة و بعضها راجع لفتح نفقات طارئة غير مبرمجة و التي تبقى من الحالات الإستثنائية غير واردة إلا في الحالات الطارئة .
و لكن التوقعات بالنسبة إلى السنوات 2021 و2022 و2023 و 2024 أن تبلغ النسبة 100 %و تطابق ماهو مبرمج لما هو منجز دون زيادة ولا نقصان.

-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الإعتماد في البرمجة على معايير أكثر واقعية و السعي لإرساء تطبيقة داخلية لتجميع الطلبات المركزية والجهوية
-الإطلاع على نتائج البرمجة السنوية للنفقات بمختلف تحييناتها لتلافي عوائق الإنجاز
- عقد اجتماعات دورية لرؤساء البرامج والبرامج الفرعية والمديرين الجهويين لمتابعة تنفيذ ميزانية التنمية
- توفير الإعتمادات الضرورية مسبقا والتسريع في خلاص المقاولات

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- نقص الإمكانيات المادية والبشرية
- طول الإجراءات الإدارية
- تعطل المشاريع الناتجة عن المشاكل العقارية

بطـاقة مؤشر الأداء : تكلفة التسيير لكل عون

رمزالمؤشر: 2.3.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية

2- **تعريف المؤشر**: المتابعة السنوية لتطور الإعتمادات المخصصة لمصاريف التسيير

3-**طبيعة المؤشر**: مؤشر نتائج

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر** :مصاريف التسيير المنجزة / عدد الأعوان

2- **وحدة المؤشر**:الألف دينار

3- **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : منظومة " أدب " و " إنصاف " و " أمد "

4- **تاريخ توفر المؤشر**:شهر فيفري.

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر**: تحقيق نسبة 3% كنسبة قصوى لتطور المؤشر سنة 2024

6- **المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية**:الإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة الشؤون المالية).

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2021	التقديرات		
		2018	2019	2020		2022	2023	2024
عدد الأعوان	عدد	4794	4383	4456	4421	4452	4462	4472
نفقات التسيير	أد	21,324	18,894	19,014	17,847	18,204	18,659	19,218
كلفة التسيير لكل عون	أد	4.45	4.31	4.27	4.04	4.09	4.18	4.30
نسبة تطور	%		-3%	-4%	-9%	-8%	-6%	-3%

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ التطور السلبي لكلفة التسيير لكل عون من سنة إلى أخرى بنسب متفاوتة ويعود ذلك أساسا إلى:

- التراجع في عدد الأعوان سنوات 2019 و 2021
- الضغط على مصاريف التسيير من خلال تطبيق مقتضيات منشور السيد وزير المالية حول وجوب الضغط على مصاريف التسيير بالنسبة إلى السنوات 2020 و2021.
- ضبط الميزانية الحقيقية المخصصة للتسيير والتي كانت موزعة ضمن فصول الصيانة التسيير والاستثمار وإحتسابها بصيغتها الفعلية

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مزيد إحكام التصرف الرشيد في نفقات التسيير وخاصة النفقات المخصصة للطاقة بالاعتماد على المنظومات (AJILIS, GPRS) والتحكم في نفقات الهاتف بالاعتماد على IP LIGNE وتجديد أسطول النقل
- تحديد الحاجيات بكل دقة
- الإعداد الجيد للبرمجة السنوية للنفقات
- تجميع الشراءات
- التوزيع الأمثل لنفقات التسيير بين البرامج

3- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- المشاريع الهامة لمهمة التجهيز تتطلب مصاريف تسيير هامة حتى يتسنى التحكم في المشاريع والآجال والجدوى والكلفة
- محدودية ميزانية نفقات التسيير
- غياب الموازنة بين نفقات التسيير ونفقات الاستثمار
- تكلفة التسيير لكل عون تختلف من برنامج إلى برنامج
- تحديد نفقات التسيير يخضع لموافقة وزارة المالية وليس للأهداف و الأنشطة.

بطـاقة مؤشر الأداء :نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر

رمزالمؤشر: 3.3.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها.
2. **تعريف المؤشر**: تأمين صرف اعتمادات الدفع بنسق تصاعدي يعادل النسبة المقدرة.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر جودة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: نفقات التنمية المأمور بصرفها/اعتمادات التنمية المرسمة ضمن الموارد العامة للميزانية والموارد الخارجية الموظفة
2. **وحدة المؤشر**: النسبة المائوية (%)
3. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر**: منظومة أمد
4. **تاريخ توفر المؤشر**: شهر سبتمبر.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: بلوغ نسبة 75% في موفى 2024.
6. **المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية**: الإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة الشؤون المالية)

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**:

المؤشر3.3.9	الوحدة	الإنجازات			توقعات	التقديرات		
		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر	%	76	87	64	70	72	73	75
نفقات التنمية المأمور بصرفها	م د	1067	870	839	1092	1025	1068	1130
اعتمادات التنميةالمرسمةضمنالمواردالعامةللميزانية والموارد الخارجية الموظفة(نفقات الإستثمار + نفقات العمليات المالية)	م د	1400	1000	1308	1560	1423	1463	1507

2. **تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر**:

قدرت نسبة استهلاك الاعتمادات في موفى شهر سبتمبر من سنة 2020ب 64% أقل من التقديرات المبرمجة والمقدرة بنسبة 70% ويرجع ذلك أساسا إلى الوضع الوبائي الذي عاشته البلاد سنة 2020 و ما إنجر عن ذلك من إجراءات كان لها تأثير مباشر على نسق التنمية ككل حيث إن إقرار فترات حجر صحي شامل أو جزئي إنجر عنه توقف المشاريع وتأجيل الإنطلاق في المشاريع الجديدة و المبرمجة و رغم هذه الإشكاليات تم تحقيق نسبة 64% و هي متأتية من خلاص متخلدات المقاولات لسنة 2019 و المقدرة ب360 م د مع العودة التدريجية للمشاريع خلال أشهر جويلية أوت و سبتمبر .

ينتظر من توقعات سنة 2021 أن ترتفع النسبة مقارنة بسنة 2020 إلى 70% ويعود هذا إلى إستئناف حضائر الأشغال حتى خلال فترة الحجر الصحي الموجه و عودة النسق العادى للعمل و الإنطلاق في إنجاز المشاريع الجديدة و خاصة منها المشاريع الكبرى التي سيكون لها تأثير على نسق صرف الإعتمادات

أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- عقد اجتماعات دورية لرؤساء البرامج والبرامج الفرعية والمديرين الجهويين لمتابعة تنفيذ ميزانية التنمية
- مباشرة زيارات ميدانية لتذليل مختلف الصعوبات التي قد تعيق نسق الإنجاز
- متابعة مستمرة لإنجاز المشاريع
- الحرص على توفير الإعتمادات الضرورية لجملة المشاريع المبرمجة
- عقد جلسات مع مصالح وزارة المالية للتعريف بمشاغل القطاع في ظل النقص في الإعتمادات الدفع
- تحيين النصوص الترتيبية المتعلقة بالمشاكل العقارية نذكر منها خاصة قانون الانتزاع
- إستباق التصفية العقارية ومتابعة الإجراءات والتقليص منها
- توفير رصيد عقاري والتقليص من إجراءات تغيير الصبغة
- الحصول على التراخيص الضرورية والتنسيق مع المتدخلين العموميين قبل الإعلان عن طلب العروض
- توفير الإعتمادات الضرورية مسبقا والتسريع في خلاص المقاولات
- مراجعة منظومة وآلية تحويل الإعتمادات إلى الجهات والتصرف فيها بغية تقليص الآجال وإرساء مرونة في التصرف
- تفعيل المنظومة الوطنية لمتابعة المشاريع العمومية

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- طول الإجراءات الإدارية في المسائل العقارية والمالية.
- تأخر إنجاز الأشغال لظروف طارئة وقاهرة خارجة عن نطاق الإدارة.
- تعطل المشاريع نتيجة المشاكل العقارية أو مشاكل المقاولة.
- تطور نسق صرف اعتمادات التنمية يعود للهياكل المكلفة بتنفيذ المشاريع
- حجم الإعتمادات المرسمة لها تأثير مباشر على المؤشر سواء بالزيادة أو بالنقصان.

بطاقة مؤشر الأداء: معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني

رمزالمؤشر: 4.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ترشيد التصرف في الموارد البشرية والتوظيف الامثل للكفاءات حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص على المستوى الجهوي

2- **تعريف المؤشر**: معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني

3- **طبيعة المؤشر**: مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر**: العدد الجملي للمشاريع بالإدارات الجهوية/عدد الإطارات الفنية بالإدارات الجهوية (أ1+أ2)

2- **وحدة المؤشر**: معدل

3- **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : إحصائيات ذات صبغة إدارية.

4- **تاريخ توفر المؤشر**: 31 ديسمبر من السنة.

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 7

6- **المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية**: الإدارة الفرعية للشؤون العامة بالإدارة العامة للمصالح المشتركة بالتنسيق مع كل من إدارة الشؤون الإدارية والإدارة العامة للتنسيق بين المصالح الجهوية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر 7.3.9	الوحدة	الإنجازات			2021	التقديرات		
		2018	2019	2020		2022	2023	2024
العدد الجملي للمشاريع بالإدارات الجهوية (1)	عدد	-	3913	4108	3869	-	-	-
عدد الإطارات الفنية بالإدارات الجهوية (2)	عدد	-	1010	1078	526	-	-	-
المؤشر (1)/(2)	معدل	-	3,8	3,8	7,4	7	7	7

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- مقارنة بسنة 2020، تم، خلال سنة 2021، وبالتنسيق مع المصالح الجهوية إحتساب عدد الإطارات الفنية بالإدارات الجهوية المكلفة فعليا بالإشراف على المشاريع، وعليه فإن معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني بالهياكل الجهوية لمهمة التجهيز والإسكان إرتفع إلى 7,4 مقارنة بسنة 2020 والذي كان في حدود 3,8.

- ينتظر أن يسجل مؤشر معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني إستقرارا خلال السنوات الثلاث القادمة في حدود 7 مشاريع لكل إطار فني، وذلك نظرا لإستقرار عدد الإطارات الفنية على المستوى الجهوي من جهة، ومن جهة أخرى لإستقرار عدد المشاريع الخاصة بكل هيكل جهوي.

-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- المخطط الخاص بالمشاريع المبرمجة للمرحلة القادمة،
- الإنتدابات المقترحة،
- الترقيات المبرمجة.

3- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- غياب مقاييس معتمدة في هذا الإطار،
- صعوبة تحديد القيمة المنشودة للمؤشر،
- غياب الإنتدابات.

بطاقات مؤشرات أداء الفاعلين العموميين المتدخلين في البرنامج عدد 1:

الشركة : شركة تونس الطرقات السيارة.

I – التعريف :

- **النشاط الرئيسي** : - استغلال عبر نظام الاستخلاص شبكة الطرقات السيارة في إطار عقود لزمة تربط الشركة بالدولة التونسية.
- الصيانة و المحافظة على شبكة الطرقات السيارة التي تستغلها.
- تشييد و استغلال أجزاء جديدة من الطرقات السيارة و القيام بكل عمليات التصرف بالمنقولات و الغير المنقولات و العمليات التجارية و المالية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالنشاط الاجتماعي للشركة.

ترتيب المنشأة : "م"

مرجع الأحداث : محضر الجلسة التأسيسية بتاريخ 13 ماي 1992

مرجع التنظيم الإداري والمالي : أوامر عدد 2197-2198-2199-2100 لسنة 2002

تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة: سنة 2010

II– الاستراتيجية و الأهداف :

1- **الإستراتيجية العامة :**
تطبيق برامج الدولة في مجال تطوير شبكة الطرقات السيارة.

2- **أهم الأولويات والأهداف :**
استكمال المشاريع في طور الانجاز و المتمثلة في بناء و استغلال الطرقات السيارة صفاقس/قابس – قابس/مدنين و مدنين / راس جدير و تأمين التوازنات المالية للشركة.

3- **تحديد المساهمات في أهداف البرنامج لسنة 2022:**

المؤشـــــر	تقديرات سنة 2022
المؤشر1 : النسبة التراكمية لتنفيذ برنامج بناء و استغلال الطريق السيارة صفاقس/قابس	100%
المؤشر-2 : النسبة التراكمية لتنفيذ برنامج بناء و استغلال الطريق السيارة قابس/مدنين	100%
المؤشر-3 : النسبة التراكمية لتنفيذ برنامج بناء و استغلال الطريق السيارة مدنين/راس جدير	100%
المؤشر-4 : النسبة التراكمية للاعتمادات المحمولة على الدولة لبناء و استغلال الطريق السيارة صفاقس/ قابس/ مدنين/ راس جدير/ بوسالم	100%
المؤشر-5 : النسبة التراكمية للاعتمادات الخارجية لتمويل بناء و استغلال الطريق السيارة صفاقس/قابس (BEI)	100%
المؤشر-6 : النسبة التراكمية للاعتمادات الخارجية لتمويل بناء و استغلال الطريق السيارة قابس/مدنين(JICA)	100%
المؤشر-7 : النسبة التراكمية للاعتمادات الخارجية لتمويل بناء و استغلال الطريق السيارة مدنين/راس جدير BAD	100%
المؤشر 8 : نسبة المشاريع المنتهية في الآجال	100%
المؤشر 9 : نسبة المشاريع التي تم انجازها طبقا للاعتمادات المرصودة	100%

1

المؤشر10 : نسبة انجاز الاستثمارات المتوقعة بعنوان صيانة المعبد	100%
المؤشر11 : نسبة استهلاك الاعتمادات المبرمجة	100%
المؤشر 12 : نسبة تقادم معدات و غرف الاستخلاص	1,14%
المؤشر 13 : نسبة استهلاك الاعتمادات المبرمجة بعنوان زلاقات الأمان و السياج الحديدي و الاشارات	100%
المؤشر 14 : نسبة تراجع الحوادث المسجلة	10%
المؤشر 15 : المعدل اليومي لتدخلات فرق الصيانة	100 تدخل
المؤشر 16 : تقليص آجال دخول حيز الاستغلال الطرقات السيارة المفتوحة للجولان بدون مقابل	6 أشهر
المؤشر 17 : نسبة الترفيع في معلوم الاستخلاص	45%
المؤشر 18 : نسبة تطور حركة المرور	40%
المؤشر 19 : نسبة تطور عائدات الاشهار	30%
المؤشر 20 : نسبة خلاص ديون بنوك التمويل	100%
المؤشر 21 : نسبة خلاص ديون المقاولين	70%
المؤشر 22 : نسبة احترام المؤشرات المالية المستوجبة من قبل بنوك التمويل	100%
المؤشر 23 : نسبة بلوغ التقديرات السنوية للاستثمارات	100%
المؤشر 24 : نسبة انجاز الأهداف المرسومة بالبرنامج 1 و 2	100%
المؤشر 25 : نسبة رضا حرفاء مستعملي الطريق السيارة	70%
المؤشر 26 : نسبة بلوغ التقديرات السنوية لنفقات التأجير	100%
المؤشر 27 : نسبة بلوغ التقديرات السنوية لنفقات التسيير	100%
المؤشر 28 : نسبة استهلاك الاعتمادات المخصصة للتكوين	100%
المؤشر 29 : نسبة تقادم السيارات المخصصة للصيانة و الاستغلال.	9%

4- **أهم الأنشطة :**

تتمثل أهم الاستثمارات التي ستتولى شركة تونس الطرقات السيارة تنفيذها هي استكمال بناء الطرقات السيارة صفاقس/قابس – قابس/ مدنين – مدنين / راس جدير و تركيز نظام الاستخلاص بهذه المشاريع و استغلالهم في أقرب الآجال.

5- **الإجراءات المصاحبة:**

لتنفيذ مشاريع تشييد الطرقات السيارة و استغلالها يستوجب المساندة المالية من الدولة من خلال ضخها للأموال برأس مال الشركة لاستكمال المشاريع.

2

III – الميزانية و التقديرات على المدى المتوسط (2022 – 2024) :

1- تقديم عام لتقديرات ميزانية شركة تونس الطرقات السيارة لسنة 2022 :

البيانات	تقديرات ميزانية 2022 باعتبار الأداءات أ د	الملاحظات
مجموع ايرادات الاستغلال	144 193	تم احتساب ايرادات الاستغلال باعتبار الزيادة في التعريفة بنسبة 20 % . لتحقيق توازناتها المالية يستوجب من الدولة ضخ مبلغ ما قيمته 478 م د قصد استكمال مشاريع بناء الطرقات السيارة و تركيز نظام الاستخلاص و امتصاص العجز المسجل لسنة 2021 بقيمة 265 م د.
التمويل الخارجي	21 154	
فائض الأداء	42 260	
منحة الدولة في شكل ترفيع في رأس المال	**478 573**	
مجموع الايرادات	**686 180**	
ميزانية التصرف	337 249	
ميزانية الاستثمار	135 449	
رصيد الخزينة	213 482	
رصيد الخزينة المضاف	0	

2- تقديرات الميزانية لشركة تونس الطرقات السيارة على المدى المتوسط (2022 -2024) :

بالمليون دينار

البيان	إنجازات 2020	2021	التقديرات 2022	2023	2024
ميزانية التصرف					
منها : -منحة بعنوان التأجير -منحة بعنوان التسيير (الأعباء المالية)	--- ---	--- 242,701	--- 269,590	--- 289,094	--- 232,543
ميزانية الاستثمار	97,400	183	74,400		
المجموع	**97,400**	**425,701**	**343,990**	**289,094**	**232,543**

3

بطاقات الفاعلين العموميين
المتدخلين في البرنامج 2:
حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

بطـاقة عدد1 : شركة الدراسة وتـهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس "تبرورة"

I. التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** تهيئة وتنمية منطقة مشروع تبرورة / البعث العقاري
2. **ترتيب المنشأة :** شركة خفية الإسم ذات مساهمات عمومية تأسست بمقتضى محضر اجتماع الجمعية العامة التأسيسية بتاريخ 21 ماي 1985
3. **مرجع الإحداث:** لا يوجد
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** لا يوجد
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشآت /المؤسسة:** 2021

II. إطار القدرة على الآداء

1. الإستراتيجية العامة:

أحدثت شركة الدّراسات وتهيئة السّواحل الشّمالية لمدينة صفاقس المكلفة بمشروع تبرورة في ماي 1985 وهي شركة خفية الاسم ذات مساهمات عمومية يسيرها مجلس إدارة على رأسه رئيس مدير عام وتنضوي تحت إشراف مهمة التجهيز والإسكان .

بعد الإنتهاء من الأشغال المتعلقة بإزالة التلوث وردم بمنطقة مشروع تبرورة (المرحلة الأولى)، وهو ما مكّن من توفير أراضي صالحة للتعمير تبلغ مساحتها 420 هكتارا، أصبح من الضروري التصرّف في المنطقة وحمايتها وذلك بالقيام بالعديد من الأشغال على المدى القصير والمتوسّط والطّويل التي تخص إعداد المرحلة الثانية المخصصة للتعمير والتهيئة والمراقبة البيئية وصيانة وحراسة حوزة منطقة تدخل مشروع تبرورة، في انتظار بلورة المرحلة الثانية المتعلقة بالتهيئة والتعمير وتسويق الأراضي.

من أهم نقاط إستراتيجية الشركة نذكر:

- إنجاز كل الدّراسات الفنية والإقتصادية والقانونية والمالية اللازمة للتهيئة السياحية والفندقية والعقارية لمنطقة السّواحل الشّمالية لمدنية صفاقس،
- إنجاز كل الأشغال اللازمة لإحياء وتقسيم وتهيئة الأراضي بالمنطقة،
- إنجاز كل البناءات والمنشآت الداخلة في نطاق التجهيزات العامة للمنطقة: مراكز تجارية، تهيئة مناطق خضراء، ملاعب، التجهيزات الترفيهية والمرفئية،
- إعداد وضبط كل الأمثلة والبرامج المتعلقة بأشغال جميع هذه الإنجازات في المستقبل والنهوض بالمنطقة بعد تجهيزها،
- إعداد وإنجاز كل العمليات اللازمة لتحقيق البرامج المذكورة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وكذلك الحصول على كل الإمتيازات والتراخيص الإدارية اللازمة،
- إقتناء وتقسيم تهيئة وبيع الأراضي المقسّمة المعدّة لإنجاز مشاريع التعمير في إطار حوزة تبرورة وغيرها،
- المساهمة في رأس مال كل الشركات التي لديها أهداف مماثلة أو ذات صلة بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق المساهمة العينية والنقدية وشراء سندات وحقوق بالشركات والإندماج وتأسيس شركات جديدة وبكل الوسائل القانونية الأخرى،
- وبصفة عامة القيام بكل العمليات الصناعية والتجارية والمالية والعقارية والغير العقارية المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف المذكورة أعلاه والتي من شأنها أن تساعد على تطور الشركة.

2. أهم الأولويات وتحديد المساهمات في أهداف البرنامج:

- يساهم برنامج المتابعة البيئية في تحقيق ديمومة المشروع خاصة وأنّ منطقة مشروع تبرورة كانت تحوي معامل .N.P.K التي خلّفت نفايات في محيطها المباشر وفي البحر،
- يساهم برنامج الحراسة في السهر على سلامة الوضعية العقارية لكامل المنطقة (بناء عشوائي، إشغال وقتي، ...).
- يساهم برنامج غراسة وصيانة المنتزه الحضري في بعث منطقة جالبة للإستثمار،

علما وأنّ الأهداف المذكورة ذات صبغة نوعية وليست كمية ولا يمكن بذلك قيسها.

3. تقديم أنشطة البرامج:

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
1	متابعة نوعية المياه والرسوبيات	- تقوم الشركة سنويا بجملة من التحاليل الفيزيوكيميائية والمعادن الثقيلة لمكونات النّظام البيئي، - ولمتابعة تطوّر نوعية المياه والرسوبيات، تمّ إعداد تقرير تقييمي من طرف الشركة يشتمل على نتائج كلّ التحاليل المنجزة منذ نهاية الأشغال إلى اليوم، - وعلى إثر هذه النتائج، سيتمّ مواصلة إجراء هذه التحاليل والتدقيق في نتائجها لأخذ التدابير اللازمة في الغرض خصوصا بالنسبة إلى المياه التي يقع ضخها وصرفها في اتجاه البحر.
2	دراسة نجاعة منظومة عزل لكوم الفوسفوجيبس	- تقوم الشركة بمتابعة مدى نجاعة منظومة عزل كوم الفوسفوجيبس، - وبناءا على النتائج المتحصل عليها سيتم التعمق في هذه الدراسة وذلك باستعمال الوسائل والتقنيات التكنلوجية الحديثة للتثبت من نجاعة هاته المنظومة ومكوناتها.
3	أشغال صيانة المعدّات التابعة لمنظومة الضخّ	- تقوم الشركة بأشغال العناية وصيانة كل المعدات التابعة لمنظومة الضخ ومنظومة تصريف سيلان مياه الأمطار لكوم الفسفوجيبس وكذلك منظومة ضخ مياه الري للمنتزه المستقبلي لمنطقة تبرورة.
4	صيانة قنوات تصريف مياه الأمطار لمنطقة تبرورة	تقوم الشركة سنويا بعدّة حملات تنظيف لقنالات تصريف مياه الأمطار بمنطقة تبرورة وأبرزها حملات التنظيف الميكانيكي الشاملة وذلك استعدادا لمواسم الأمطار.
5	صيانة قنوات تصريف مياه السيلان لكوم الفوسفوجيبس	- تقوم الشركة سنويا بصيانة يدوية وميكانيكية لقنوات منظومة تصريف مياه السيلان لكوم الفوسفوجيبس الممتدة على طول 3000 متر وقد تم ازالة كل الرسوبيات العالقة بالقنوات.
6	متابعة الإشعاعات بالمنطقة	تم قبل وأثناء مرحلة الأشغال وبعدها بمتابعة الإشعاعات بمنطقة تبرورة بالتعاون مع المركز الوطني للحماية من الأشعة واستصدار شهادة في خلو المنطقة من خطر الإشعاعات ويتمّ حاليا متابعة الإشعاعات بالمنتزه الحضري المتمركز فوق كوم الفوسفوجيبس بعد عزله.
7	الإعتناء بالغراسات	- تتمثل أهم الأشغال فيما يلي:

		✓ التحمير والتحويض للغراسات الموجودة على مستوى المسطح السفلي، نباتات الفيكيس الموجودة على إمتداد الجدران العازل، ... ✓ إزالة الأعشاب الطفيلية (Kochia) بمنحدرات المنتزه التي من شأنها تعرقل التدخلات المطلوبة خاصة السقي، ✓ القيام بعملية صيانة الطوابي بالمنحدرات لحماية أدين الأرض من الإنجراف المائي وذلك بالحرث العميق "50 صم" بواسطة الجرار، ✓ العناية بمصطلحات المنتزه بالحرث.
8	دراسة تقييم وتطور النظام الايكولوجي للمنتزه	بينت بعض الحفريات لبعض الأشجار المغروسة على مستوى منحدرات المنتزه أن نمو جذور بعض الأشجار بلغ عمق بين 1.50م و1.70م وفي بعض الحالات يبعد حوالي 20 و25 صم عن طبقة الفوسفوجيبس،
9	حراسة منطقة مشروع تبرورة	يتمّ دوريا إبرام صفقة إطارية بخصوص حراسة حوزة مشروع تبرورة للحفاظ على الرصيد العقاري (ملك دولة خاص بعد صدور أمري المراجعة والإخراج من الملك العمومي البحري لسنتي 2010 و2013).

الميزانية:

سيتم الاعتماد على الموارد الذاتية للشركة ومواصلة استهلاك الاعتمادات المخصصة لسنة 2021

بطـاقة عدد 2 : شركة الدراسات والنـهوض بتونس الجنوبية

I . التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** تهيئة و تنمية بحيرة تونس الجنوبية / التّهيئة التّـرابيّة و البعث العقاري
2. **ترتيب المنشأة:** صنف ج
3. **مرجع الإحداث:** المجلس الوزاري المضيّق المنعقد بتاريخ 16 فيفري 1990
4. **مرجع التنظيم الإداري و المالي:** ضبط الهيكل التّنظيمي للشركة بمقتضى الأمر عدد 2807 لسنة 2001 المؤرخ في 6 ديسمبر 2001
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة و المنشآت/المؤسسة: 2021**

II . إطار القدرة على الآداء

1. الإستراتيجية العامة:

شهدت بحيرة تونس الجنوبية إثر إنجاز اشغال تطهير البحيرة و استصلاح ضفافها تحسن و تطور واضح في المنظومة الإيكولوجية و الحالة البيئية و الصحية بصفة عامة بالمنطقة، حيث تم تسجيل تحسن واضح في عدة مؤشرات بيئية على غرار نوعية و جودة مياه البحيرة، و نوعية الأحياء المائية بالبحيرة عددًا و كمًا و تطور كمي و كيفي في منظومة الأسماك مما خول لأكثر من 50 بحار بمزاولة نشاط الصيد البحري بالبحيرة، و يعزى هذا النجاح على الصعيدين الوطني و الإقليمي للخبرة الواسعة التي حصلت للشّركة و التجربة المتميّزة في هذا المجال.

من أهم نقاط إستراتيجية الشركة نذكر:

- **في مجال تطهير و استصلاح المسطّحات المائيّة**

- القيام بإجراءات الدّعوة للمنافسة لإنجاز الاشغال و البحث عن التّمويلات الضّروريّة لتنفيذ عدة مشاريع صيانة المنشآت المدنية ببحيرة تونس الجنوبية
- السهر على المحافظة على نوعية و جودة المكونات الإيولوجية لبحيرة تونس الجنوبية
- الإشـراف على تنفيذ الأشغـال و تأمين الإنجاز في أحسن الظّروف.
- إعـداد مخطّطـات التّصـرّف و المتابعة في مرحلة ما بعد إنجاز مشاريع التّطهير والتصرف في المنطقة الرطبة و المصنفة محمية طبيعية ذات أهمية عالمية

- **التّهيئة التّـرابيّة و البعث العقاري:**

شرعت الشّركة منذ سنوات في إعداد مثال التّهيئة التّفصيلي لضفاف البحيرة الجنوبيّة و ميناء تونس داخل دائرو التّدخّل العقاري المحدثة لفائدتها في الغرض. و لأن تمّ وضع الجزء الأكبر من الأراضي المتواجدة بهذه المنطقة على ذمّة مشروع بـاب المتوسّط لشركة سمـا دبي، فقد تـبقّت مساحة حـوالي 127 هك من أراضي الدّولة الخاصّة خـارج هذا المشروع و مشمولة بدائرة التّدخّل العقاري المذكورة آنفا. و تسعى الشّركة حاليّا لاستغلال هذه الأراضي بتهيئتها و تسويقها و من المنتظر عرض هذا المشروع على أنظار جلسة عمل وزاريّة.

و نظرا لأنّ شركة الدّراسـات و النّهـوض بتـونس الجنوبيّة متحصّلة منذ تـاريخ 21 جويلية 2015 على قـرار ترخيص في ممارسة مهنـة بـاعث عقاري من قبل مهمة التّجهيز و الإسكان فإنّ بإمكـانها القيـام بـمشاريـع

عمرانيّــة و عقــاريّة و توسيع نشاطها في هذا المجال و ذلك لتطوير مواردها المالية و لدعم مجهود الدولة في مجال بعث المشاريع و الإستثمار

في إطار تطوير المشاريع المستقبلية للشركة و في انتظار البت في إمكانية إستغلال الأراضي المحاذية و في إطار تطبيق التوجه الحكومي إلى تشريك الخواص في بعث المشاريع الإستثمارية أو الشراكة بين القطاع العام و الخاص يقترح في هذا المجال النظر في إمكانية إنجاز بعض المشاريع بالشراكة مع الخواص لتدعيم موارد الشركة و لتخفيف العبء المالي عليها مع مراعات مصالح الشركة.

و تبعا لما سبق فإن المهام و المشمولات المستقبليّة لشركة الدراسات و النهوض بتونس الجنوبية تعتبر إستراتيجية بالأساس و من شأنها ترسيخ إستراتيجيّة الدّولة في مجال تطهير و إستصلاح المواقع الحساسة و تأهيلها على المستوى العمراني و البيئي.

2. **تحديد المساهمات في أهداف البرنامج:**
حماية وتطوير منطقة المشروع والتي تعتبر منطقة ساحلية

3. **أهم الأولويات والأهداف:**
- صيانة وحماية المنشآت المدنية بمنطقة المشروع
- متابعة أشغال استصلاح البحيرة
- القيام بالدراسات المختلفة

4. **مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة:**
نسبة استعمال الاعتمادات لتحقيق الأهداف المرسومة

III. الميزانية

سيتم الاعتماد على الموارد الذاتية للشركة ومواصلة استهلاك الاعتمادات المخصصة لسنة 2021

بطـاقة عدد 3 : شركة الدراسات وتـهيئـة سبخة بن غياضة بالمـهدية

1. النشاط الرئيسي:
- القيام بكل الدراسات الفنية والاقتصادية والقانونية والمالية اللازمة لتهيئة منطقة المشروع ومواصلة التصفية العقارية لحوزة المشروع.

2. ترتيب المنشأة:
- في انتظار ترتيبها من طرف رئاسة الحكومة.

3. مرجع الإحداث:
- **الجلسة العامة التأسيسية بتاريخ 22 مارس 2018. وذلك تبعا لـ:**
- المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 05 ماي 2015 الذي أقرّ تكوين شركة تتولى وضع تصور شامل حول المشروع والقيام بالدراسات المستوجبة في الغرض.
- اللجنة العليا للمشاريع الكبرى برئاسة الحكومة بتاريخ 10 و15 سبتمبر 2015 التي أذنت بإحداث شركة دراسات تتولى وضع تصورات للمشروع ومكوناته كبداية على أن يتم لاحقا البحث عن مستثمر أو مستثمرين لتمويل المشروع.
- موافقة وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية بتاريخ 8 جوان 2017 على إحداث شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية في شكل "شركة خفية الاسم" يشارك في رأس مالها بعض المنشآت والمؤسسات العمومية ذات النشاط المرتبط أو المماثل حيث يمكّن هذا الشكل القانوني في مرحلة لاحقة من دخول مستثمر في رأس مال الشركة في صورة إثمار الدراسات.

4. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة/ المؤسسة (إذا وجد): 2021

II – إطار القدرة على الأداء

الإستراتيجيةالعامة:/1

1. إعداد الدراسات الفنية اللازمة لتحديد فرضيات التهيئة الممكنة بالتنسيق مع كافة المتدخلين العموميين،
2. التنسيق مع الدولة من خلال سلطة الإشراف بخصوص كافة المسائل المتعلقة بفرضيات تهيئة أرض المشروع والآليات المقترحة لاستغلالها،
3. إ عداد وضبط كل الأمثلة والبرامج المتعلقة بتهيئة سبخة بن غياضة بما يستجيب لخصوصية الموقع،
4. إعداد وإنجاز كل العمليات اللازمة لتحقيق البرامج المذكورة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وكذلك الحصول على كل الامتيازات والتراخيص الإدارية اللاّزمة.
5. القيام بالدراسات اللازمة لتهذيب النسيج العمراني الكائن بمحيط أرض المشروع للنهوض بالمنطقة،
6. المحافظة على المنشآت المائية والبحرية ومتابعة جودة مياه المسطح المائي،
7. البحث عن مستثمرين خواص لتنفيذ المشروع وايجاد صيغة شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،

8. السعي لدى المنظمات والهياكل الدولية لإيجاد المساعدات المالية اللازمة لتمويل دراسات المشروع في نطاق التعاون الدولي مع هذه المؤسسات الدولية وذلك في نطاق ما تسمح به القوانين الجاري بها العمل وبعد المصادقة عليها من الجهات المعنية،

9. القيام بكل المهام المتعلقة بتطوير نشاط الشركة او التي تعهد اليها في نطاق مشمولاتها. اتخاذ كافة الإجراءات والقيام بكل الأعمال التي من شأنها تيسير تنفيذ المهام الموكلة إلى الشركة.

10. نشاط البعث العقاري.

11. وبصفة عامّة القيام بكلّ العمليّات الصّناعيّة والتّجاريّة والماليّة والعقارية والغير العقارية المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف المذكورة أعلاه والّتي من شأنها أن تساعد على تطوّر الشّركة.

2.الوضعية العقارية

تبلغ مساحة منطقة سبخة 142 هكتارا موزعة كما يلي:

- مساحة الحوض 26 هكتارا.
- مساحة الطرقات الموجودة 11.5 هكتارا.
- مساحة الشبكة الحديدية 1.35 هكتارا.
- مساحة الملك العمومي البرّي 4.19 هكتارا.
- مساحة ارتفاقات الملك العمومي البحري 10.65 هكتارا
- مساحة البنايات الموجودة 1.2 هكتارا.

وإذا استثنينا مساحة الطرقات الضرورية فان المساحة الصافية المخصصة لتركيز مختلف المشاريع ستكون في حدود 86 هكتارا.

- **التّهيئة التّرابيّة والبعث العقاري :**

في جلسة 5 أفريل 2017 قضت المحكمة العقارية بالمهدية بتسجيل كامل المساحة لفائدة الدولة باستثناء الأجزاء موضوع الاعتراضات التي أفردتها بمطالب تسجيل مسحية فردية وواصلت النظر فيها ثم أصدرت

- أحكاما لفائدة الخواص في مساحة تقدّر بـ حوالي 4 هكتارا.

- حوالي 3,5 هكتارا في طور التقاضي.

الشركة في طور اعداد الوسيلة التقنية القانونية الناجعة التي تكون في نفس الوقت ذات بعد تخطيطي وتنفيذي وتمكن من السيطرة على جميع العقارات الكائنة في حوزة المشروع (المقترح:إحداث دائرة تدخّل عقاري على معنى الفصل 30 وما بعده في مجلة التهيئة الترابية والتعمير، لفائدة الدولة)

تحديد المساهمات في أهداف البرنامج:

حماية وتطوير منطقة المشروع كمنطقة ساحلية

أهم الأولويات والأهداف:

- مواصلة التصفية العقارية لحوزة المشروع
- صيانة المنشآت المدنية بمنطقة المشروع
- القيام بالدراسات المختلفة لتطوير المشروع

مؤشرات قيس الآداء:

نسبة استعمال الإعتمادات المخصصة لتحقيق الأهداف

IV.الميزانية

- **ميزانية الشركة لسنة 2022:** 300 أد

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

بطـاقة عدد1: ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري

I - التعريـــف

1. النشاط الرئيسي : نشاط طبوغرافي، طباعة و أشغال مختلفة.

ترتيـب المنشـأة : -أ-

2. مرجع الإحداث : قانون عدد 100 لسنة 1974 المؤرّخ في 25 ديسمبر 1974 المنقّح بالقانون عدد 26 لسنة 2009 المؤرّخ في 11 ماي 2009.

3. مرجع التنظيم الإداري و المالي :

– الأمر عدد 321 المؤرّخ في 10 فيفري 1992 المتعلّق بضبط تركيبة مجلس إدارة ديوان قيس الأراضي و رسم الخرائط.

– الأمر عدد 612 لسنة 2012 المؤرّخ في 02 جوان 2012 المتعلّق بضبط الهيكل التّنظيمي للدّيوان.

4. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة: سنة 2016 (لم يتم إمضاء عقد برامج الدّيوان من قبل وزارة الإشراف).

II- الإستراتيجية والأهداف:

1- <u>الإستراتيجية :</u>

تدعيم مكانة الدّيوان بالسّوق وتطوير منظومة الحوكمة بما يضمن تحسين الإنتاج و الإنتاجية و بالتّالي تحقيق التّوازنات الماليّة للدّيوان.

2- <u>أهم الأولويات والأهداف :</u>

- تحسين مداخيل الدّيوان،
- ترشيد و التّحكّم في النّفقات،
- دعم الحوكمة بالدّيوان،
- ترشيد و إعادة توزيع الموارد البشريّة،

3- <u>تحديد المساهمات في أهداف البرنامج :</u>

مؤشرات قيس الأداء بخصوص سنة 2020 :

المؤشـــر	متوقّع 2021	الانجازات إلى غاية 31 ديسمبر2020	النسبة
عدد الملفات المنجزة: التّسجيل العقاري الإختياري	21 872 ملف	18 912 ملف	%116
إنجاز البرنامج التّقديري للمسح الإجباري (إتفاقية) –تحديد	28 254 هك	31 279 هك	%90
إنجاز البرنامج التّقديري للمسح الإجباري (إتفاقية) –رفع	27 892 هك	37 874 هك	%74
تغطية مختلف مناطق البلاد بالشّبكة الجيوديزية (إنجاز تقديرات الإتفاقية)	978 نقطة	687 نقطة	%142
إنجاز برنامج الإستثمار	279 أد	854 أد	

4- أهمّ الأنشطة: القيام بالإستثمارات المبرمجة: إقتناء وسائل نقل، معدّات و برمجيات إعلاميّة و معدّات الرّفع و الجيوديزيا،...

5- الإجراءات المصاحبة:

- المصادقة على تعديل قانون إحداث الدّيوان،
- مشروع قرار يتعلّق بمراجعة تعريفات خدمات الدّيوان (تمّ إعداد ملف في الغرض سيحال على وزارة الإشراف)،
- المصادقة على مشروع الإنتداب (20 فنّي بعنوان سنة 2022)،
- المصادقة على مشروع تعديل الهيكل التّنظيمي،

III- الميزانية والتّقديرات على المدى المتوسّط (2022-2024):

1- تقديم عام لتقديرات ميزانيّة الفاعل العمومي للسّنة الماليّة 2022:

(بحساب ألف دينار)

البيانات		تقديرات ميزانية 2022	أهمّ الموارد و مصادرها
ميزانيّة التّصرّف	نفقات التّأجير	30 275	تمويل ذاتي 100 %
	نفقات التّسيير	7 637	
نفقات الإستثمار		5 959	

2- تقديرات الميزانيّة على المدى المتوسّط (2022-2024):

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	متوقّع 2021	التّقديرات		
			2022	2023	2024
ميزانيّة التّصرّف	27 345	27 669	30 275	31 183	32 119
- بعنوان التّأجير	5 912	7 236	7 637	8 019	8 420
- بعنوان التّسيير					
منها:	0	0	0	0	0
-منحة بعنوان التّأجير					
- منحة بعنوان التّسيير					
ميزانيّة الإستثمار	854	279	5 959	3 423	3 423
(منها التّحويلات المخصّصة دعم التّدخّلات في الميدان الإقتصادي و لإجتماعي و دعم الإستثمار في المشاريع و البرامج التّنمويّة و كذك لتسديد القروض و التّوازن المالي و تطوير و إعادة هيكلة المؤسّسة)	0	0	0	0	0
المجموع	**34 111**	**35 184**	**43 871**	**42 625**	**43 962**

بطاقة عدد 2: الوكالة العقاريّة للسّكنى

I- التعريـــف

1. النشاط الرئيسي: تعنى الوكالة أساسا بتهيئة المناطق السكنية وذلك بإقتناء العقارات وتهيئتها وبيعها للمنتفعين من مواطنين وباعثين عقاريين وجماعات ومؤسسات عمومية، في شكل مقاسم معدة لبناء مساكن من مختلف الأصناف وإقامة ما تتطلبه التقسيمات السكنية من مرافق وتجهيزات جماعية.

2. مرجع الإحداث: القانون عدد 21-73 بتاريخ 14 أفريل 1973.

3. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

– الأمر عدد 327 لسنة 2021 المؤرخ في 2021/05/05 والمتعلق بضبط مهام الوكالة العقارية للسكنى وتنظيمها الإداري والمالي وقواعد سيرها والذي ألغى الأمر عدد 33 لسنة 1974 المؤرخ في 1974/01/21 والأوامر المنقحة له .

تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:

II- الإستراتيجية والأهداف:

1.الإستراتيجية: تطبيق برامج الدولة في مجال التهيئة الترابية والتعمير والإسكان.

حيث ترتكز الإستراتيجية العامة للوكالة العقارية للسكنى أساسا على المحاور التالية وذلك وفقا للدراسة التي تم إنجازها في الغرض:

- المحور الأول: الوضعية القانونية والمؤسساتية والهيكلية للوكالة:
- المحور الثاني: تطوير وتعزيز سلسلة الإنتاج،
- المحور الثالث: تعزيز آليات المساندة،
- المحور الرابع: تعزيز منظومة متابعة وتسيير أداء الوكالة،
- المحور الخامس: تعزيز توجهات الجودة ودفع الإتصال الخارجي للوكالة.

وحيث توافقت كل من إستراتيجيات البرنامج والوكالة خاصة بالنسبة للمحاور الخاصة بتعزيز آلية المساندة وتعزيز منظومة متابعة وتسيير أداء الوكالة والتي تضمنت تصميم ووضع منظومة لتسيير الأداء يعتمد على مؤشرات أداء محددة في الغرض وتعزيز المنظومة المعلوماتية المالية من ناحية التغطية العملياتية ومن حيث الهندسة المالية وتحليل الكلفة.

2. أهم الأولويات والأهداف الإستراتيجية: تتمثل أهم الأولويات والأهداف الإستراتيجية للوكالة في توفير الأراضي المهيأة والمعدة للسكن عبر إقتناء الأراضي المخصصة للسكن وتهيئتها وبيعها (للخواص والباعثين العقاريين والدولة والجماعات المحلية) وذلك لتمكين كل الفئات الاجتماعية من الحصول على قطعة أرض مهيأة صالحة للبناء في محيط عمراني حضاري يستجيب لمتطلباتهم مع مراعات قدرتهم الشرائية.

حيث تسعى الوكالة إلى مواصلة المساهمة في تعديل سوق الأراضي المهيأة للسكن ومقاومة الإحتكار بالضغط على الأسعار والضغط على كلفة وآجال التهيئة عبر إنجاز تهيئة سكنية تفاضلية وتطوير الموارد الداخلية لإنجاز الدراسات ودعم المجهود البلدي في إنجاز المخططات العمرانية والمساهمة في إحداث مدن جديدة في إطار متطلبات التناسق الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة.

ووفقا لهذه الأولويات والأهداف الإستراتيجية، قامت الوكالة بضبط هدف لكل برنامج على النحو التالي:

هدف البرنامج عدد 1: "تهيئة التقسيمات"

تحقيق النجاعة في إنجاز المساحات الخام المهيئة المعادلة المبرمجة سنويا وعلى المدى المتوسط والتي تشمل المقاسم المعدة للسكن إضافة إلى كل ما تتطلبه التقسيمات السكنية من طرقات ومرافق وتجهيزات.

هدف البرنامج عدد 2: "تسويق ومبيعات"

تمكين كل الفئات الاجتماعية وخاصة منها محدودة الدخل من الحصول على قطعة أرض مهيأة صالحة للبناء تستجيب لمتطلبات كل فئات المجتمع مع توفير نسبة هامة من المقاسم الفردية وتخصيص جزء كبير منها للفئات محدودة الدخل في شكل مقاسم فردية إجتماعية.

3.تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

تم ضبط جملة من الآليات لهذا الغرض على غرار:

- تمتين العلاقة مع المستلزمين العموميين وإعداد دراسات الفرص والجدوى لطرق تمويل أشغال الربط بالشبكات الخارجية والداخلية.
- تعديل عملية تحديد أسعار إقتناء العقارات والتكافؤ في إتجاه دعم الشرائح الاجتماعية محدودة الدخل.
- تعزيز آليات الشراكة مع الجماعات المحلية لإنجاز مشاريع التهيئة.
- تصميم ووضع منظومة لتسيير الأداء يعتمد على مؤشرات أداء محددة في الغرض؛
- ضبط جملة من مؤشرات قيس أداء الوكالة على غرار:
  - إحتساب المساحة الخام المهيأة المعادلة وتحديد نسبة إنجاز مستهدفة سنويا وعلى المدى المتوسط؛
  - إحتساب نسبة مساحة المقاسم الفردية من جملة المقاسم المباعة سنويا وتحديد النسبة المستهدفة؛

- إحتساب نسبة مساحة المقاسم الفردية الاجتماعية من جملة المقاسم الفردية المباعة سنويا وتحديد النسبة المستهدفة.

4. أهم الأنشطة:

أهم المشاريع التي تتولى الوكالة العقارية للسكنى إنجازها وفقا للبرنامج 2021-2025:

التقسيم	كلفة الاستثمارات التقديرية المبرمجة بالم د
حدائق تونس منوبة	45
باجة المستقبل 3	28
سليانة الجديدة	18
المرناقية	12
رواد الرقي	13
المركز العمراني الجنوبي	11
ضفاف رادس	14
ضفاف الزهراء	11
المحمدية 1	41
بوحسينة سوسة	37
المنصورة القيروان	42
فريانة القصرين	10
الصخيرة صفاقس	2.5
قرمدة 3 صفاقس	2
دائرة تدخل عقاري شماطي (مطماطة)	11
مارث	3.5
الزياتين قفصة	6.5
الواحات توزر	10

فاتو والسواني مدنين	1.5
تطاوين	13.5

5.الإجراءات المصاحبة: من أهم الإجراءات التي تقوم بها قصد تطبيق توجهاتها الإستراتيجية، نذكر:

تعتمد الإجراءات المصاحبة لنشاط الوكالة العقارية للسكنى والتي تدعم تطبيق توجهاتها الإستراتيجية على النقاط التالية:

- إعداد مخطط أعمال (Business Plan) لميادين الأنشطة الإستراتيجية الجديدة DAS (Domaines d'activités stratégiques) المنبثقة من الرؤية الإستراتيجية للوكالة.
- تنقيح القانون المنظم لنشاط الوكالة والقانون الداخلي لها ودراسة الهيكل التنظيمي للوكالة،
- تعزيز كل من المنظومة المعلوماتية من ناحية البنية التحتية ومن حيث التغطية العملياتية كذلك قدرة إدارة الشؤون المالية من حيث الهندسة المالية وتحليل الكلفة.
- وضع منظومة تصرف (GPEEC) تمكن من إستباق الحاجيات المستقبلية للوكالة من حيث الموارد البشرية وتوزيع المهام والكفاءات.
- توطيد مقاربة الجودة للوكالة.

III- الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الوكالة العقارية للسكنى للسنة المالية 2022:

- تقدر ميزانية الوكالة العقارية لسنة 2022 بـــــ 189 148 ألف دينار بإعتبار الأداء على القيمة المضافة محققة يذلك إرتفاعا بنسبة 43 % مقارنة بالإنجزات المتوقعة لسنة 2021 أي بفارق قدره 892 44 ألف دينار.
- وتتوزع ميزانية الوكالة حسب طبيعة النفقة على النحو التالي:
- نفقات الإنتاج تقدر بـــــ 544 107 ألف دينار وتمثل 73 % من الميزانية، وتشمل:
- الإقتناءات العقارية بقيمة 821 21 ألف دينار؛
- الدراسات بقيمة 584 2 ألف دينار؛
- أشغال التهيئة بقيمة 292 80 ألف دينار؛
- مصاريف إنتاج أخرى بقيمة 847 2 ألف دينار؛
- نفقات التصرف تقدر بـــــ 023 34 ألف دينار وتمثل 23 % من الميزانية، وتشمل:
- أعباء الأعوان تقدر بـــــ 703 25 ألف دينار وتمثل 17 % من الميزانية؛
- نفقات التسيير تقدر بـــــ 320 8 ألف دينار وتمثل 6 % من الميزانية؛
- نفقات التجهيز تقدر بـــــ 525 4 ألف دينار وتمثل 3 % من الميزانية؛
- نفقات الصندوق الاجتماعي تقدر بـــــ 097 2 ألف دينار وتمثل 1 % من الميزانية.

- أما بالنسبة للمبيعات، فتبلغ توقعات سنة 2022 من مساحات مهيأة حوالي 47,26 هكتار بقيمة 325 141 ألف دينار بإعتبار الأداء على القيمة المضافة محققة بذلك إرتفاعا بنسبة 98 % على مستوى المساحة وبنسبة 51 % على مستوى القيمة مقارنة بالإنجازات المتوقعة لسنة 2021.

2-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

- تجدون في ما يلي إنجازات الوكالة العقارية للسكنى لسنة 2020 والإنجازات المنتظرة لسنة 2021 والأرقام وتقديرات سنوات 2022 و2023 و2024.

تقديرات النفقات على المدى المتوسط(2022-2024)

الوحدة: الألف دينار بإعتبار الأداء على القيمة المضافة

البيان		إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نفقات التصرف	أعباء الأعوان	21 997	23 633	25 703	26 264	25 919
	نفقات التسيير	5 381	8 017	8 320	8 423	8 612
نفقات التجهيز		555	3 003	4 525	3 565	3 590
نفقات الصندوق الاجتماعي		1 386	1 836	2 097	2 224	2 264
مجموع نفقات التصرف والتجهيز والصندوق الاجتماعي		29 319	36 489	40 645	40 476	40 385
مجموع النفقات		77 939	103 297	148 189	159 297	146 614

بطاقة عدد 3: وكالة التهذيب والتجديد العمراني

I – التعريف :

1.النشاط الرئيسي : التهذيب والتجديد العمراني.

2.ترتيب المنشأة : صنف "أ".

3.مرجع الإحداث : القانون عدد 69 الصادر بتاريخ غرة أوت 1981 المنقح بالقانون عدد 53 لسنة 1993 المؤرخ في 17 ماي 1993.

4.مرجع التنظيم الإداري والمالي : الأمر عدد 1876 لسنة 1981 المؤرخ في 30 ديسمبر 1981 المنقح والمتمم بالأمر عدد 1401 لسنة 2001 المؤرخ في 7 جوان 2001 وعلى جميع النصوص المنقحة والمتممة له وخاصة الأمر عدد 317 لسنة 2014 المؤرخ في 16 جانفي 2014 والأمر عدد1231 المؤرخ في 05 جوان 2000 والأمر عدد 1402 لسنة2001 المؤرخ في 07 جوان 2001.

5.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة/ المؤسسة (إذا وجد): لا يوجد

II – إطار القدرة على الأداء :

1. الإستراتيجية العامة :

تتولى وكالة التهذيب و التجديد العمراني تنفيذ سياسة الدولة التي يتم إقرارها في مجال قطاع السكن ويتم تكريسها عبر البرامج الوطنية التي تعنى بالنهوض بالأوضاع السكنية والعمرانية والتي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين بتوفير وتحسين الخدمات العمرانية.

وفي هذا الإطار تسهر وكالة التهذيب والتجديد العمراني على إنجاز البرامج الوطنية للتهذيب والتجديد العمراني التي يقع تكليفها بإنجازها كصاحب مشروع مفوض.

وتسعى وكالة التهذيب والتجديد العمراني لتعزيز مكانتها كمؤسسة وطنية رائدة في مجال تنفيذ برامج التهيئة العمرانية المتصلة بالتهذيب والتجديد العمراني والتي تهدف إلى النهوض بالأوضاع السكنية من خلال تحقيق النجاعة في تنفيذ المشاريع وتدعيم مردوديتها وإحكام تنفيذها بما يمكن من ضمان جودة خدماتها للإستجابة لتطلعات حرفائها والمتعاملين معها.

كما تسعى وكالة التهذيب والتجديد العمراني لتنويع نشاطها لتنمية مواردها المالية وتدعيم توازناتها المالية دون اللجوء إلى دعم من الدولة وذلك بإنجاز بعض العمليات ضمن نشاط البعث العقاري والتي تساهم في تحسين مواردها الذاتية.

2. أهم الأولويات والأهداف: من أهم أهداف الوكالة :

- إدماج وتهذيب الأحياء وتحسين ظروف العيش داخلها بتزويدها بالخدمات العمرانية وبالشبكات الأساسية ؛
- معاضدة الجماعات المحلية في تنفيذ المشاريع التنموية المدرج ببرامجها الإستثمارية ؛
- إنجاز مشاريع سكنية ذات طابع الإجتماعي أو الإقتصادي ؛
- تحقيق النجاعة في تدخلاتها وتحسين مردوديتها والإرتقاء بجودة خدماتها لتستجيب لتطلعات الحرفاء والمتعاملين معها

3. تحديد المساهمات في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة

4.مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:

من أهم برامج الوكالة التهذيب والتجديد العمراني التي بصدد الانجاز نذكر منها :

- **برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (الجيل الأول)** والذي يتضمن تهذيب 155 حيّا يقطنها حوالي 864,5 ألف ساكنا موزعين على 71 بلدية بكلفة جملية تبلغ 608,1 مليون دينار ويمتد إنجازه خلال الفترة (2012-2021) ؛
- **برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (الجيل الثاني)** والذي يشمل تهذيب 157 حيّا متواجدة بـ 99 بلدية ويقطنها حوالي 780 ألف ساكن موزعة على 4 أقساط خلال فترة إنجاز البرنامج الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2024 بكلفة جملية تبلغ حوالي 664,7 مليون دينار ؛
- **البرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي** تم تكليف والوكالة بتهذيب 127 حيا بكلفة جملية تقدر بحوالي بـ 125 م. د ؛
- **مشاريع مدرجة بالبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي** موزعة على 6 ولايات وتهم بناء 788 مسكنا إجتماعيا و516 مقسما إجتماعيا بكلفة جملية تقدر بحوالي 55 أ.د ويمتد إنجاها من سنة 2014 إلى سنة 2022.
- **مشاريع بعث عقاري** ويشمل نشاط الوكالة في هذا المجال تنفيذ عمليات عقارية بكل من فوشانة وسهلول بسوسة والمرازقة بنابل والرمانة وحدائق المنزه بتونس والزهراء وحدائق تونس تحتوي على 747 شقة بكلفة جملية تقدر بحوالي 90,8 مليون دينار.

ويتم متابعة نجاعة انجاز البرامج والمشاريع الموكل تنفيذها للوكالة وفقا لمؤشرات نظام الجودة من مقاييس إيزو 9001 صيغة 2015، حيث تمكّنت الوكالة عبر تحصلها على شهادة الجودة من تحسين جودة الأشغال المنجزة وفقا للمواصفات الفنية المطلوبة، والتحكّم في كلفة وآجال انجاز المشاريع والتقيّد بالاستثمارات المرصودة لها. كما تشمل المتابعة الجانب البيئي للمشاريع حسب مؤشرات عالمية باعتبار أن الوكالة قد تحصلت على شهادة البيئة حسب مقاييس إيزو 14001 صيغة 2015.

كما تمكنت الوكالة خلال سنة 2020 من الحصول على شهادة الصحة والسلامة المهنية طبقا لمقاييس إيزو 45001 .

وفي إطار إعداد الميزانية بإعتماد منهجية التصرف حسب الأهداف فقد تم وضع عدة مؤشرات لقيس الآداء تتعلق بإحكام تنفيذ المشاريع وتدعيم الموارد المالية وترشيد النفقات وحسن إستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة نذكر منها :

- نسبة بلوغ التقديرات السنوية للإستثمارات ؛
- النسبة التراكمية لتنفيذ البرامج ؛
- نسبة بلوغ التقديرات السنوية لنفقات التأجير ؛
- نسبة بلوغ التقديرات السنوية لنفقات التسيير ؛
- نسبة إستهلاك الإعتمادات المخصصة للتكوين ؛
- الموارد المتأتية من البيوعات بعنوان مشاريع البعث العقاري.

5. الإجراءات المصاحبة :

- تطوير المنظومات الإعلامية لمتابعة المشاريع ؛
- إنجاز دوارات تكوين في مختلف المجالات ؛

- لتدعيم الموارد البشرية : بصدد إنتداب 13 إطار وعون خلال سنة 2020 بعنوان إنتدابات سنة 2018 وتمت المصادقة على إنتداب 15 إطار وعون خلال سنتي 2020 و2021 .

III – الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024) :

ميزانية إنتاج الوكالة	إنجازات سنة 2020 (أ.د)	ميزانية سنة 2021 (أ.د)	تقديرات (أ.د)		
			سنة 2022	سنة 2023	سنة 2024
1 – المشاريع الموكولة إلى الوكالة					
- برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية	22 569	52 100	42 950	2 980	0
- برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (الجيل الثاني)	27	36 400	40 100	197 305	301 345
- البرنامج الوطني لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي	16 110	13 900	24 000	0	0
- مشاريع مختلفة	1 889	1 900	2 750	990	0
- برنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية	9 409	0	0	0	0
- البرنامج الخصوصي للسكن الإجتماعي	2 488	5 100	2 600	0	0
2 – مشاريع الوكالة					
- مشاريع البعث العقاري	627	5 400	9 200	16 900	14 670
- مشاريع ودراسات مختلفة	21	200	---	---	---
- إقتناء أراضي والتسويات العقارية	2 252	4 000	1 500	5 000	5 000
المجمـــــوع	55 392	119 000	123 100	223 175	321 015

موارد ميزانية الإنتاج (الإستثمارات حسب مصادر التمويل)					
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والبلديات	---	13 900	24 000	0	0
وزارة التجهيز والإسكان	---	52 700	47 715	50 865	58 958
الوكالة الفرنسية للتنمية والإتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للإستثمار	---	40 900	37 935	149 420	242 387
الجماعات المحلية (المجالس الجهوية أو/و البلديات)	---	1 900	1 850	990	0
وزارة الشباب والرياضة والإدماج المهني	---	0	900	0	0
وكالة التهذيب والتجديد العمراني وبنك الإسكان	---	5 400	9 200	16 900	14 670
وكالة التهذيب والتجديد العمراني	---	4 200	1 500	5 000	5 000
المجمـــــوع	---	119 000	123 100	223 175	321 015

الملاحق

ميزانية التصرف	إنجازات سنة 2020 (أ.د)	ميزانية سنة 2021 (أ.د)	تقديرات (أ.د)		
			سنة 2022	سنة 2023	سنة 2024
أعباء التصرف					
مشتريات غير مخزنة من المواد واللوازم	383,5	600	626	658	690
خدمات خارجية	649	895	915	943	1026
خدمات خارجية أخرى	398	565	593	621	653
أعباء مختلفة عادية	434	448	490	513	536
أعباء الأعوان	7 356	8 946	8 560	9 226	9 450
ضرائب وآداءات ودفوعات مماثلة أخرى	243	284	366	384	395
مصاريف و معاليم أخرى	2	20	20	20	20
المجمـــــوع	9 465,5	11 758	11 570	12 365	12 770

موارد التصرف					
المداخيل المتأتية من الخدمات المسداة	---	4 950	4 445	11 205	12 700
إقتطاعات عن أداء التكوين المهني	---	70	70	70	70
الموارد المتأتية من البيوعات بعنوان مشاريع البعث العقاري	---	4 838	4 055	1 090	0
إيرادات التوظيفات البنكية	---	1 900	3 000	(*)	(*)
المجمـــــوع	---	11 758	11 570	12 365	12 770

ميزانية المجمدات	إنجازات سنة 2020 (أ.د)	ميزانية سنة 2021 (أ.د)	تقديرات (أ.د)		
			سنة 2022	سنة 2023	سنة 2024
أعباء المجمدات					
الأصول غير المادية	4	175	170	245	345
الأصول الثابتة المادية	234	2 135	2 610	2 130	1 295
المجمـــــوع	238	2 310	2 780	2 375	1 640

موارد المجمدات					
موارد ذاتيـة	---	2 280	2 640	2 325	1 590
بيع معدات نقل	---	30	140	50	50
المجمـــــوع	---	2 310	2 780	2 375	1 640

(*) يبقى تحديد هذه الموارد مرتبط بمدى توفر السيولة المالية ولا يمكن تحديدها.

بطاقة عدد 4: الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال

I- التعريـــف

1.النشاط الرئيسي:

– إنجاز المساكن الاجتماعية و الاقتصادية قصد البيع أو الكراء و إنجاز العمارات السكنية والمحلات التجارية في 5 ولايات و هي على التوالي بنزرت و باجة و سليانة و الكاف و جندوبة .

– التصرف في أملاكها و أملاك الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بالمنطقة الموكولة لها.

– القيام بكل العمليات المتعلقة بالمنقولات أو ذات الصبغة المالية والتجارية والصناعية المرتبطة بهدف المؤسسة.

2. مرجع الاحداث: محضر الجلسة العامة التأسيسية المنعقدة بتاريخ 15 ديسمبر 1978 المتعلق بإحداث الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال

3. مرجع التنظيم الإداري و المالي:

الشكل القانوني : شركة خفية الاسم

تاريخ التأسيس : 1 جانفي 1979

السجل التجاري : B 182 76 1996

تاريخ امضاء أخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:

تم امضاء أخر عقد برنامج **2007 –2011** بين الوزارة و الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال.

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية العامة:

- إنجاز المساكن الاجتماعية والاقتصادية قصد البيع أو الكراء و إنجاز العمارات السكنية والمحلات التجارية في 5 ولايات و هي على التوالي بنزرت و باجة و سليانة و الكاف و جندوبة.

2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- توفير المسكن اللائق للمواطن
- تطبيق سياسة الدولة في توفير المساكن الاجتماعي

الأهداف	مؤشرات قيس الأداء	المساهمة
	عدد المساكن المنجزة	مباشرة

توفير المسكن اللائق للمواطن	نسبة بلوغ التقديرات السنوية للاستثمارات.	
	عدد المساكن التي تم الشروع في أشغالها	
تنفيذ سياسة الدولة في مجال السكن الاجتماعي	نسبة تقدم الاشغال مقارنة بالتقديرات السنوية(في اطار البرنامج الخصوصي)	غير مباشر
	عدد المساكن المنجزة	مباشر
	نسبة بلوغ التقديرات السنوية للأستثمارات	

3. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** ضبط الأهداف الموكولة للفاعل العمومي (مساهمة مباشرة أو غير مباشرة) ومؤشرات قيس الأداء الكفيلة بتحقيقها.

4.أهم الأنشطة: <u>البرامـــج الجديدة:</u>

برنامج 2022

اسم المشروع	**64 شقة بمنزل عبد الرحمان بولاية بنزرت، في إطار الشراكة**
أهداف المشروع	– الأهداف العامة: توفير المسكن اللائق للمواطن. – الأهداف الخصوصية: المحافظة على التوازنات المالية للشركة وذلك عبر إحداث نوع من المعادلة بين البرامج السكنية ذات الصبغة الإجتماعية والأخرى ذات الصبغة الإقتصادية.
مكونات / وصنف المشروع	بناء 64 شقة من الصنف **"اقتصادى محسن"**
كلفة المشروع (أد)	16000 ألف دينار
تقدم إعداد المشروع	– من المتوقع انطلاق الدراسات سنة 2022 – التمويل : ينقسم الى تمويل ذاتي وتمويل عن طريق قرض بنكي
المساهمة في أهداف البرنامج	المساهمة مباشرة

<u>برنامج 2022</u>

اسم المشروع	تجمع سكني **بولاية بنزرت، في اطار الشراكة**

أهداف المشروع	– الأهداف العامة: توفير المسكن اللائق للمواطن. – الأهداف الخصوصية: المحافظة على التوازنات المالية للشركة و ذلك عبر إحداث نوع من المعادلة بين البرامج السكنية ذات الصبغة الإجتماعية و الأخرى ذات الصبغة الإقتصادية.
مكونات / وصنف المشروع	بناء 90 شقة من الصنف **"اقتصادى محسن"**
	بناء 100 شقة من الصنف **"اقتصادى محسن"**
كلفة المشروع (أد)	14700 ألف دينار
	14300 ألف دينار
تقدم إعداد المشروع	– من المتوقع انطلاق الدراسات سنة 2022 – التمويل: ينقسم الى تمويل ذاتي وتمويل عن طريق قرض بنكي
المساهمة في أهداف البرنامج	المساهمة مباشرة

4. الإجراءات المصاحبة:

❖ المساندة المالية : ليس هنالك مساندة مالية من قبل الدولة.

❖ تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية: تم تدعيم الموارد البشرية ببعض الانتداب منذ سنة 2011 ونلاحظ توقف الانتدابات منذ سنة 2017 وعلى اعتبار عدم القيام بانتدابات أعوان لسد الشغور الناجم عن إحالة الاعوان على التقاعد، الذي بدوره سوف يأثر سلبا من جهة على مردودية الشركة على المستوى البعيد و من جهة أخرى على مساهمتها بشكل عام في محاربة البطالة.

III- الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

1 - تقديم عام لتقديرات الميزانية للسنة المالية 2022:

تعتمد الشركة لتمويل نفقاتها على مداخيل المبيعات والموارد المتأتية من استخلاصات القروض المسندة لحرفائها و مقابيض أخرى من جهة و من جهة أخرى على الاقتراض من البنوك .

يتضمن هذا الجدول حوصلة حول نفقات الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية المبرمجة على المدى المتوسط 2022-2024:

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

(ألف دينار)

الملاحق

النفقـــــات		إنجازات 2020	التقديرات لسنة 2021	التقديرات لسنة 2022	التقديرات لسنة 2023	التقديرات لسنة 2024
نفقات التصرف	أعبـاء الأعــوان	1 576	1330	1752	1790	1825
	نفقات الخدمـات الخـارجيـة	98	116	121	127	133
	نفقات الخدمـات الخـارجيـة الأخــرى	407	304	320	336	353
	نفقات الضرائب والأداءات والدفوعات مماثلـة	52	60	66	69	72
	نفقات المشتريـــات	62	81	83	87	91
نفقات الاستثمار	نفقات الإنتاج	1490	2881	18137	27147	34972
	نفقات شراء الأراضي	314	0	*1134	1000	1000
	نفقات اقتناء الأصول الثابتة	50	49	193	118	91
المجموع		4049	4821	21806	30674	38537

- الى جانب أمكانية المعاوضة مع أملاك الدولة والشراكة مع الوكالة العقارية للسكنى

بطاقة عدد 5: الشّركة الوطنيّة العقّاريّة للبلاد التونسية للوسط

I- التعريف :

1.النشاط الرئيسي:

انجاز المساكن الاجتماعية والاقتصادية قصد البيع وكذلك تجسيم سياسة الدولة في المساكن الاجتماعية على غرار برنامج السكن الخصوصي وبرنامج السكن الأول وتهيئة مقاسم اجتماعية وذلك بولايات الوسط التونسي (سوسة، المنستير، المهدية، القيروان والقصرين).

2.مرجع الإحداث : محضر جلسة عامة تأسيسية منعقدة بتاريخ 13 ديسمبر 1978 متعلق بإحداث الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط.

3.مرجع التنظيم الإداري والمالي : الرقم الجبائي : 000/م/أ/ك/010471 - النظام الجبائي : القانون العام السّجل التّجاري : ب 199 694 111 B.

4.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة: 24

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية العامة:

تطبيق برنامج الدولة في مجال **السّكـن** وذلك بإيجاد الآليات لمساعدة المواطنين على توفير مساكن لائقة بأسعار مدروسة وتتمثل أهم المحاور الاستراتيجية للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط في ما يلي:

- إنجاز المساكن الاجتماعية والاقتصادية والعمارات والمركبات العقارية المعدة للسكنى.
- شراء الأراضي الضرورية لإنجاز مشاريعها.
- التصرف في ممتلكاتها وفي العقارات الموكولة إليها لهذا الغرض.

2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- توفير مسكن لائق بأسعار مدروسة.
- توفير رصيد عقاري قابل للاستغلال يضمن ديمومة الشركة.
- خلاص ديون الشّركة.

الأهداف الاستراتيجية	توفير مسكن لائق بأسعار مدروسة	توفير رصيد عقاري قابل للاستغلال يضمن ديمومة الشركة	خلاص ديون الشّركة
المؤشرات الاستراتيجيّة	– نسبة رضاء الحرفاء على جودة المساكن. – نسبة التحكم في كلفة المسكن.	– نسبة تطور مخزون العقاري. – نسبة الأراضي المستغلة من طرف المجموعات العمومية	– نسبة تغطية الديون. – نسبة الاقتراض.

3. تحديد المساهمات في أهداف البرنامج :

- **ضبط الأهداف:**

– الترفيع في مستوى الاستثمار من 7,433 مليون دينار سنة 2020 إلى 8,350 مليون دينار سنة 2022 8,8 م د سنة 2024 وتطمح الشركة الى بلوغ مستوى ارفع من ذلك إذا توفر لديها أراضي صالحة للبناء بالمناطق التي يكثر فيها الطلب.

– المحافظة على مستوى بيع المساكن في حدود 9,65 مليون دينارا سنة 2022.

– تحقيق نتيجة محاسبية صافية لسنة 2022 بقيمة 1 مليون دينارا.

- **مؤشرات قيس الأداء الكفيلة بتحقيقها:**

المبالغ بالألف دينار

المؤشّرات	تقديرات 2022	تقديرات سنة 2021	نسبة التطوّر
الاستثمارات	8 350	7 485	% 11,55
المبيعات	9 300	9 275	% 0,23
النّتيجة الصّافيّة	1 000	950	% 5,26

4-أهم الأنشطة:

المشاريع المبرمج إنجازها خلال سنة 2022

الولاية	المساكن الاجتماعيّة			المساكن الاقتصاديّة			المجموع		
	البرنامج والعدد	المساحة الجملية 45(م²)	الكلفة الجملية (أ.د)	البرنامج والعدد	المساحة الجملية 80(م²)	الكلفة الجملية (أ.د)	العدد	المساحة الجملية (م²)	الكلفة الجملية بالألف دينار
سوسة				س.ع.الحميد 35 شقة	2800	2 450	35	2800	2 450
				الملعب الأولمبي 35 شقة	2800	3 000	35	2800	3 000

					حشاد مهني 40 شقة	4000	4 500	40	4000	4 500
المجموع					**110**	**9600**	**9 950**	**110**	**9600**	**9 950**

6. الاجراءات المصاحبة:

- التحكم في كتلة الأجور.
- تطوير وترشيد أساليب العمل والخدمات.
- تنفيذ الميزانية ومدى تحقيق الأهداف (المحافظة على معدّل النتيجة الصافية)
- فض النزاعات مع جميع المتدخلين والمتعاملين مع الشركة.
- تغطية الديون (أساسا القروض وديون الشركة الأم).
- تغطية النقص في الأعوان.

III- الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022 – 2024)

1. تقديم عام لتقديرات ميزانية الشركة للسنة المالية 2022:

- بلغت تقديرات نفقات التّأجير لسنة 2022: 2,215 مليون دينار مقابل 2,150 مليون دينار بالميزانية المحينة لسنة 2021 أي بزيادة قدرها 65 ألف دينار (3,02%) أما نفقات التسيير فتبلغ 715 أد (منها 171 أد لفائدة ودادية الشركة) مقابل 695 أد بالميزانية المحينة لسنة 2021 أي بزيادة قدرها 20 أد (2,87 %).
- بلغت تقديرات نفقات التدخلات لسنة 2022 مبلغا قدره 290 أد مقابل 200 أد بالميزانية التقديرية لسنة 2021 و150 أد بالميزانية المحينة لسنة 2021 وتتمثل هذه النفقات أساسا في اقتناء أدوات فنية ومكتبية (35 أد) وتطوير وصيانة برمجيات ونظم معلوماتية وأدوات إعلامية (100 أد) ونفقات تهيئة وصيانة المقرات الإدارية (35 أد) واقتناء سيارتي مصلحة (120أد).

- أما نفقات الاستثمار فقد قدرت بمبلغ 8,350 مليون دينار بعنوان سنة 2022 مقابل 7,485 مليون دينار بالميزانية المحينة لسنة 2021 وتتوزع على البرامج التالية:

*1,164 م د مخصصة للمشاريع المبرمجة بعنوان سنة 2020 أي ما يمثل نسبة 14 %.

*4,181 م د مخصصة للمشاريع المبرمجة بعنوان سنة 2021 أي ما يمثل نسبة 50 %.

*2,005 م د مخصصة للمشاريع المبرمجة بعنوان سنة 2022 أي ما يمثل نسبة 24 %.

*1,000 م د مخصصة لاقتناء أراضي صالحة لانجاز مشاريع لضمان ديمومة الشركة وهو ما يمثل نسبة 12 %.

- وتبلغ تقديرات النفقات المالية لسنة 2022 مبلغ 3500 ألف دينار والتي ستمكن الشركة من تسديد جزء من ديونها وتغطية التمويل الذاتي لانطلاق المشاريع المبرمجة.

- وتتمثل أهم موارد الشركة في مداخيل بيوعاتها (موارد ذاتية) والمقدرة بـ 9,650 م د سنة 2022 وبعض القروض لتمويل جزء من مشاريعها عن طريق البنوك بقيمة 3,7 م د.

- وسيتم احالة ما يقارب 13 عونا إلى غاية سنة 2026 لذلك توجب تدعيم الرصيد البشري تدريجيا وأخذا في الاعتبار التوازنات المالية للشركة لذلك تم في مرحلة أولى برمجة انتداب إطار فني في الاعلاميّة بعنوان سنة 2022 (Bac + 3).

2. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

البيان	انجازات 2020	احتمالات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	2063	2150	2215	2280	2350
نفقات التسيير	622	695	715	740	760
نفقات التدخلات	53	150	290	300	320
نفقات الاستثمار	7433	7485	8350	8500	8800
نفقات العمليات المالية	2827	2835	3500	3300	2920
المجموع:	**12993**	**13315**	**15070**	**15120**	**15150**

إطار النفقات متوسط المدى (2022 – 2024):
التوزيع حسب البرامج

البيان	انجازات 2020	احتمالات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
البرنامج 1: تطوير وبناء المساكن	12162	12331	13899	13898	13863
البرنامج 2: القيادة والمساندة	831	984	1171	1222	1287

الملاحق

المجموع:	12993	13315	15070	15120	15150

البيان	انجازات 2020	احتمالات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
البيوعـــات	11 543	9 275	9 350	9 545	9 900

بطاقة عدد 6: الشّركة الوطنيّة العقّاريّة للبلاد التونسية للجنوب

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي** : البعث العقاري
ترتيـب المنشـأة :B
2 .مرجع الإحداث : محضر جلسة عامة تأسيسية منعقدة بتاريخ 15 ديسمبر 1978 متعلق بإحداث الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب
3.مرجع التنظيم الإداري والمالي : الهيكل التنظيمي ودليل الإجراءات
4 . تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة: مخطط التنمية 2021-2025

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية العامة :
تطبيق برامج الدولة في مجال السكن والسهر على حسن التصرف لحساب الدولة في بعض الملفات التي كلفت بها الشركة.

2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية :
يبقى تطبيق سياسة الدولة في مجال السكن عامة وفي مجال السكن الاجتماعي على وجه الخصوص من أهم أولويات الشركة

3. تحديد المساهمات في أهداف البرنامج :
عادة ما تكون للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب مساهمات مباشرة في تحقيق برامج التنمية في إطار المخططات وعقود البرامج المبرمة في الغرض وذلك من خلال مساهمتها في تنمية المناطق موضوع التدخل وتهيئتها.

4. أهم الأنشطة :

من المنتظـر أن يرتكـز نشاط الشركة خلال سنـة 2022 على مواصلة أشغال بناء المشاريع المبرمجة لسنوات 2019 – 2020 و 2021 والشروع في إنجاز مشاريـع سنة 2022 وانطلاق الدراسـات للمشاريع المبرمجة لسنوات 2023 – 2025.
ويمكن حوصلة أنشطة البرنامج لسنة 2022 كما يلي :

- مواصلة أشغال بناء القسط الثاني من المركب السكني بطينة صفاقس والمتكون من 124 شقة من الصنف الاجتماعي الجماعي وأشغال بناء 26 مسكن اجتماعي فردي بقبلي مدرجة ضمن برنامج 2019.
- مواصلة أشغال مشروع إقامة الغزلان الذي يشتمل على 82 شقة من الصنف الاقتصادي و9 محلات تجارية واشغال بناء 60 شقة من الصنف الاجتماعي الجماعي بمطرش قابس المضمنة ببرنامج 2020 .

- مواصلة إنجاز مشاريع برنامج 2021 :

* 75 شقة صنف اجتماعي جماعي يمثل القسط الثالث والأخير من المركب السكني بطينة
* 31 مسكن اجتماعي فردي بقبلي
* 37 مسكن بجربة (25 مسكن اقتصادي فردي و 12 مسكن اجتماعي جماعي).

- الشروع في انجاز برنامج 2022 والمتكون من :

* 155 شقة من الصنف الاجتماعي الجماعي إقامة المحارزة صفاقس.
* 49 مسكن اجتماعي جماعي إقامة الياسمين بسيدي بوزيد.

- انطلاق الدراسات للمشاريع المبرمجة لسنوات 2023 – 2025.
ومن المنتظر أن يبلغ حجم الاستثمارات بعنوان الإنتاج خلال سنة 2022 حوالي **42** مليون دينار.
- في إطار تجديد تنمية الرصيد العقاري للشركة تمت برمجة اقتناءات جديدة خلال سنة 2022 بحوالي **2,5** مليون دينار.

5. الإجراءات المصاحبة:

يتطلب تحقيق الأهداف المرسومة على مستوى الميزانية موارد مالية يتم توفيرها في الجزء الأكبر عن طريق التمويل الذاتي وفيما تبقى بواسطة قروض بنكية متوسطة المدى.
أمّا بخصوص الموارد البشرية فتحدّد المنشأة حاجياتها على مستوى مشروع الميزانية وتتم المصادقة لها على حصة معينة من طرف سلطة الإشراف يتم انتدابهم بواسطة مناظرة وطنية.

III- الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

1- تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

قدرت نفقات الاستثمار لسنة 2022 بحوالي 44.700 ألف دينار مقابل 9.515 ألف دينارا متوقعة لسنة 2021 أي بزيادة قدرها 35.185 .

وتبلغ نفقات الاستثمار بعنوان الانتاج واقتناء الأراضي 44.500 ألف دينار فيما تبلغ نفقات الاستثمار بعنوان الأصول الثابتة 200 ألف دينار.

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

الوحدة: ألف دينار

البيـــــان	مصادر التمويل	إنجازات 2020	ق.م 2021	التقديرات		
				2022	2023	2024
نفقات التأجير	موارد ذاتية	1.758	1.750	1.970	2.070	2.170
نفقات التسيير	موارد ذاتية	588	745	790	830	870
نفقات التدخلات						
نفقات الاستثمار	موارد ذاتية	8.655	9.515	12.200	10.150	6.800

	قروض بنكية			32.500	26.850	17.800
	مجموع القسم	8.655	9.515	44.700	37.000	24.600
نفقات العمليات المالية						
المجموع	موارد ذاتية	11.001	12.010	14.960	13.050	9.840
	قروض بنكية			32.500	26.850	17.800
	مجموع البرنامج	11.001	12.010	47.460	39.900	27.460

بطاقة عدد 7: الشركة الوطنيّة العقارية للبلاد التونسية

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي** : البعث العقاري
2. **مرجع الإحداث** : القانون عدد 19-57 المؤرخ في 1957/09/10 المتعلق بإحداث الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
3. **مرجع التنظيم الإداري والمالي** : الأمر عدد 2235 لسنة 1992 المؤرخ في 21 ديسمبر 1992 يتعلق بضبط تركيبة مجلس إدارة الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
4. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة**: مخطط التنمية 2021-2025

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية العامة :

تقوم مهمة الشركة على تنفيذ سياسة الدولة في ميدان السكن وذلك بتوفير المسكن اللائق الذي تتوفر فيه جميع المرافق الحياتية لكافة الفئات الاجتماعية وتخصيص العدد الأوفر من المساكن لذوي الدخل المحدود حفاظا على صبغتها الاجتماعية التي بعثت من أجلها وهي أول باعث عقاري عمومي ساهم في بناء وتعمير البلاد بإنتاج وحدات سكنية جيدة وبأثمان مدروسة وفي المتناول وكذلك بعثت لتعديل الأسعار وهي حريصة إلى الآن على الضغط على التكلفة حتى تنفذ سياسة الدولة الرشيدة في ميدان السكن.
كما تعمل جاهدة على إرساء نظام التصرف الحكيم في ممتلكات الدولة المتعلقة بأملاك الأجانب والتصرف في عمارتي الكوليزي والناسيونال.

2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية :

يبقى تطبيق سياسة الدولة في مجال السكن عامة وفي مجال السكن الاجتماعي على وجه الخصوص من أهم أولويات الشركة بتوفير مساكن اجتماعية للفئات محدودة الدخل.
كما تعتزم الشركة الشروع في تجديد الأحياء السكنية القديمة وذلك تطبيقا للسياسة العامة للدولة في مجال السكن.

3. تحديد المساهمات في أهداف البرنامج :

تساهم الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في تحقيق البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي التابع لسلطة الاشراف عبر عقود تبرم في الغرض.

III- أهم الأنشطة:

من المنتظـر أن يرتكـز نشاط الشركة خلال سنــة 2022 على مواصلة أشغال بناء المشاريع المبرمجة لسنوات 2019 – 2020 و 2021 والشروع في إنجاز مشاريع سنـة 2022 .

ويمكن حوصلة أنشطة البرنامج لسنة 2022 كما يلي :

- مواصلة أشغال بناء إقامة "مارقوريت" بدار فضال سكرة والمتكون من 47 شقة من الصنف الاقتصادي وأشغال بناء 112 شقة من الصنف الاجتماعي بإقامة "لبنى" بقرمبالية ضمن برنامج 2019.

- مواصلة أشغال مشروع إقامة "بلقيس" بالمرناقية الذي يشتمل على 100 شقة من الصنف الاجتماعي واشغال بناء 44 شقة من الصنف الاقتصادي بإقامة "فيروز" بالحمامات المرازقة المضمنة ببرنامج 2020 .

- مواصلة إنجاز مشاريع برنامج 2021 المتمثلة في بناء إقامة "تانيت" بحدائق المنزه 1 والتي تشمل 151 شقة من الصنف الاقتصادي.

الإجراءات المصاحبة:

يتطلب تحقيق الأهداف المرسومة على مستوى الميزانية موارد مالية يتم توفيرها في الجزء الأكبر عن طريق التمويل الذاتي وفيما تبقى بواسطة قروض بنكية متوسطة المدى.

أمّا بخصوص الموارد البشرية فتحدّد المنشأة حاجياتها على مستوى مشروع الميزانية وتتم المصادقة لها على حصة معينة من طرف سلطة الإشراف يتم انتدابهم بواسطة مناظرة وطنية.

IV- الميزانية والتقديرات:

1- تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

قدرت نفقات الاستثمار لسنة 2022 بحوالي 43.7 مليون دينار مقابل 30,2 مليون دينارا متوقعة لسنة 2021 .

2- تقديرات الميزانية

الوحدة: م.د.

البيـــــــــان	إنجازات 2020	2021	2022
ميزانية التصرف	**11.670**	**11.9**	**12.9**
منها **منحة بعنوان التأجير-**	9.2	9.2	9.5
منحة بعنوان التسيير	2.470	2.7	3.4
ميزانية الاستثمار	30.7	30.2	43.7
ميزانية تجديد المجمدات	2.6	2.3	2.6

بطاقة عدد 8: شركة النهوض بالمساكن الاجتماعي

I-التعريف : شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية

1- النشاط الرئيسي : البعث العقاري
2- مرجع الإحداث : القانون عدد 53 لسنة 1977 في 03 أوت 1977
3- مرجع التنظيم الإداري والمالي : الأمر عدد 926 لسنة 1977 المؤرخ في 10 أفريل 1977 والمنقح بالأمر عدد 1818 لسنة 1992 المؤرخ في 03 فيفري 1992
4- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمؤسسة (إذا وُجد) :

II- الاستراتيجية و الاهداف:

1- الاستراتيجية العامة:

- ✓ التوجه نحو إمكانية توفير المساكن لذوي الدخل المحدود.
- ✓ تجسيد سياسة الدولة المتعلقة بالسكن الاجتماعي من خلال إنجاز مشاريع البرامج.
- ✓ الضغط على كلفة السكن من خلال الحصول على مقاسم بشروط مُيّسرة من الدولة وتحسين التقنيات المستعملة في البناء في اتجاه الحدّ من الكلفة.

2- أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- ✓ الضغط على كلفة المساكن وتكون بذلك أثمانها في متناول المعنيين بالبرنامج
- ✓ ملائمة المسكن من ناحية الخاصيات الفنية والموقع مع حاجيات مختلف الشرائح الاجتماعية بما فيها الشرائح المعنية بالبرنامج مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي

3- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج

- ✓ وضع جزء من المشاريع المنجزة من طرف الشركة على ذمة المشاريع
- ✓ إنجاز مشاريع في إطار اتفاقيات مع الوزارة تهم البرنامج

4- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة

- ✓ **أهم الأنشطة المعهودة للشركة :** البعث العقاري (إنجاز المشاريع السكنية والتسويق) مع التصرّف في المخزون العقاري لحساب الموكلين (صناديق الضمان الاجتماعي) و انجاز المشاريع السكنية في اطار التعاقد.
- ✓ **المؤشرات الخاصة بالمؤسسة :**

➢ مردودية المصاريف العامة (بما فيها الأجور) بالنسبة لحجم الاستثمارات في إنجاز المشاريع :
- بالنسبة لسنة 2020 : 21 بالمائة
- بالنسبة لسنة 2021 : 38 بالمائة
- بالنسبة لما هو مبرمج لسنة 2022 : النسبة المتوقعة 22 بالمائة

✓ وتهدف الشركة إلى الوصول إلى نسبة 18% بالمائة في السنوات القادمة

➢ مؤشر عدد المساكن المباعة

- سنة 2020 : تم بيع 97 وحدة سكنية
- توقعات ميزانية 2021 : يُتوقع بيع 229 وحدة سكنية
- توقعات ميزانية 2022 : يُتوقع بيع 194 وحدة سكنية

5- الإجراءات المصاحبة

✓ تطوير النصوص القانونية المنظمة لصندوق النهوض بالمساكن لفائدة الأجراء مع تمويل هذه المشاريع أساسا من صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء للتقليص من الأعباء المالية الموظفة على القروض الممنوحة من طرف البنوك.

✓ تحسين الهيكل التنظيمي للشركة ودليل الإجراءات مع القيام بالإجراءات الضرورية للانتدابات لتدعيم الموارد البشرية.

III- الميزانية التقديرية على المدى المتوسط (2022-2024):

1- تقديم عام لتقديرات ميزانية شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية للسنة المالية 2022:

توقعات الموارد والاستعمالات لسنة 2022 المعطيات بالألف دينار

الموارد		الاستعمالات	
العنوان	القيمة	العنوان	القيمة
الرصيد الأول للخزينة	500	حجم الاستثمارات	42097
رقم المعاملات لنشاط البعث العقاري	34094	البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي	5010
مقابيض البيع للرصيد العقاري للصناديق	2000	النفقات العامة للتصرّف	8828
مقابيض الكراء للرصيد العقاري للصناديق	1000	مصاريف التجهيز	5550
تمويل البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي	5010	خلاص مقابيض الصناديق	2084
استخلاص بعنوان تسهيلات بيع المساكن لأعوان الشركة	200	تسهيلات بيع المساكن لأعوان الشركة	500
عمولة الشركة من تنفيذ البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي	251	خلاص القروض	4500
فوائض على التوظيفات	25		
المحاصيل الثانوية	752		
القروض من المؤسسات المالية %62.8	26237	الرصيد النهائي للخزينة	1500
المجموع	**70069**	**المجموع**	**70069**

2-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط:

المعطيات بالألف دينار

البيان	انجازات 2020	2021	تقديرات 2022-2023-2024		
			2022	2023	2024
ميزانية التصرف:	7082	8498	8828	10315	9661
منها:					
*اعباء الاعوان	6049	6931	6961	7309	7675
*اعباء التسيير	1033	1567	1867	3006	1986
ميزانية التجهيز	34	1151	5549	1595	595
المجموع	**7116**	**9649**	**14377**	11910	10255